جامعة الدكتور يحيى فارس – المدية –

كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

تقييم أداء البنوك التجارية بإستعمال نموذج CAMELS

دراسة تطبيقية على بنك الفلاحة والتنمية الريفية (2019–2021)

مذكرة تخرج مقدمة لنيل شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية

تخصص إقتصاد نقدي وبنكي

من إعداد الطالبتين :

- لعميري لبنة
- ولد مبروك زينب

تحت إشراف الاستاذ:

د.زاهي محمد أمين

السنة الجامعية 2022 – 2023


بسم الله الرحمن الرحيم

اللهُـــم

لا تدعنا نصابُ بالغرور إذا نجحنا ولا نصاب باليأس إذا فشلنا

اللهم إذا جردتنا من المال اترك لنا الأمـــل

وإذا جردتنا من النجاح أترك لنا العناد حتى نتغلب على الفشل

وإذا جردتنا من نعمة الصحة أترك لنا نعمة الإيمان

اللهم إذا أعطيتنا مالا لا تأخذ به سعادتنا

وإذا أعطيتنا نجاحا لا تأخذ به عقلنا

وإذا أعطيتنا تواضعا لا تأخذ اعتزازنا بكرامتنا

اللهم إني أستودعك علم ما علمتني إياه، فرده إليّ يا رب العالمين

عند حاجتي، يا من لم تضيع عنده الودائع يبركة وسر

سبحان الله، ولا إله إلا الله، والله أكبر،

ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم آمين

آمين وصل الله على سيدنا محمد المبعوث

رحمة للعالمين

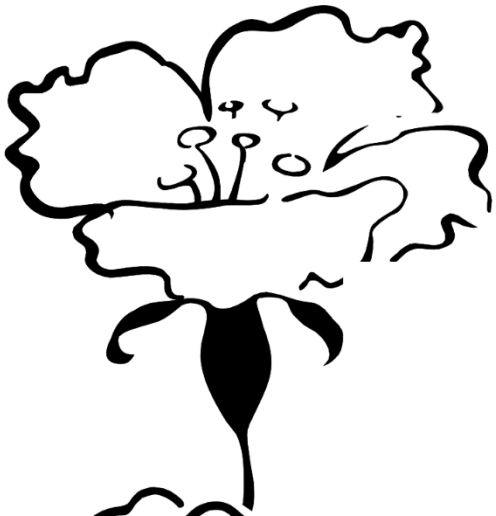


شكر و تقدير

نحمد الله عز وجل الذي ألهمنا الصبر والثبات، واهدنا بالقوة والعزم على مواصلة مشوارنا الدراسي، وتوفيقه لنا في إنجاز هذا العمل، فنحمد اللهم ونشكرك على نعمتك وفضلك ونسألك البر والتقوى، ومن العمل ما ترضى، وسلام على حبيبه وخليله الأمين، عليه أزكى الصلاة والسلام، نتقدم بجزيل الشكر والتقدير والاحترام، والذي كان لنا عونا لنا في إنجاز هذه، الأستاذ والدكتور زاهي محمد الأمين، حفظه الله والذي كانت توجيهاته القيمة بمثابة الخطوات التي ساعدتها في إنجاز هذا العمل، وإلى أعضاء لجنة المناقشة على تقبلهم هذه الدراسة.

وأيضا نوجه الشكر إلى السيد زكرياء حشاش الذي ساعدنا في هذه الدراسة والموظف في بنك **BADR** لولاية المدية.

وفي الختام نشكر جل من ساعدنا وساهم في هذا العمل سواء من قريب أو بعيد حتى ولو بكلمة طيبة أو ابتسامة عطرة



إهداء

- أشكر الله عز وجل أولا وأخيرا، له الحمد وله الفضل، ما كنت لأفعل لولا فضل الله، فالحمد لله عند البدء وعند الختام، الحمد لله على ما انتهى درب ولا ختم جهد ولا تم سعي إلا بفضله الحمد لله على التمام وعلى لذة الإنجاز.

أهدي ثمرة جهدي ودراستي وفرحتي المنتظرة إلى من حبهم يعلو فوق كل حب إلى من أنار ولي طريق العلم وساندوني ووفروا لي سبيل السعادة والنجاح.

- إلى والدي العزيز حفظه الله.

معلمي الأزل وسندي الثابت في كل خطوات حياتي، مصدر فخري وسعادتي الذي لا أرى الدنيا إلا به.

- إلى أمي الغالية، أدامها الله.

أيام عظيمة تلك التي سهرتي بها من أجلي وعلمتني بأن الحياة عقبات كلما اجتزتها كلنا خطوت خطوة إلى النجاح.

- إلى الشموع التي تنير لي الطريق (أخواتي وإخواني).

الذين كان لهم بالغ الأثر في إزالة الكثير من العقبات والصعاب فكانوا ظلي حين يصيبني التعب وقرة عين لي بالحياة.

وإلى أولئك الذين يفرحهم نجاحنا ويحزنهم فشلنا إلى الأصدقاء قلبا ووفاء الذين مهدو عثرات مسيرتي بدهائهم وأنسوا صعابها بحبهم.

إلى من كان وراء هذا النجاح ..... حتى نصل إلى ما نحن عليه الآن الدكتور: زاهي محمد الأمين

زينب



إهداء

الحمد لله الذي وفقني لهذا ولم أكن لأصل إليه لولا فضل الله علي أما بعد، أهدي هذا العمل المتواضع إلى الملاك الطاهر، إلى ذي القلب الرحيم والنفس المطمئنة إلى من حملتني وهنا على وهن وأنارتني بإرشادها، وبها عرفت الجد والصواب، واستنبطت سبيل الرشاد أمي الغالية رعاها الله من كل شر.

إلى القلب الرحيم والنبع الجميل، والنثر الباسم، إلى رمز الكفاح والنضال.

إلى الذي غمرني بعطفه وحنانه، إلى الذي لم يتركني يوما لوحدي، إلى سندي في الحياة، لو أَسْمَعْتُكَ كلمات العالم بأكمله لن أوفيك حقك، أبي حفظه الله وأدامه تاجا على رؤوسنا.

إلى كل إخوتي، عبد الله، محمد رضا، عبد المنعم.

إلى أعز أختان، أنفال، مريم آلاء الرحمان.

إلى كل صديقاتي: ء طيبي أحلام، ولد المبروك زينب، حماني صارة، بارة مروة، زهرة عيسات.

إلى من أراد الله أن يجمعنا في حياة واحدة لنتقاسم حلوها ومرها إلى الذي تمنيته وتمناني، وعادته وعاهدني، إلى الذي عاش معي زمنا ولم يفارقني، إلى الذي لم أفضل التخلي عنه أرجوا من الله أن يكون منيرا لدربي (رضوان محمد الأمين)

أهدي ثمرة عملي

لبنة

الفهرس العام

الفهرس

المحتويات	الصفحة
شكر	-
إهداء	-
فهرس المحتويات	I
قائمة الجداول	IV
قائمة الأشكال	VI
مقدمة عامة	أ-د
الفصل الأول: نظرة عامة حول البنوك التجارية، تقييم الأداء ونموذج CAMELS	
تمهيد	2
المبحث الأول : ماهية البنوك التجارية	**14-3**
المطلب الأول: نشأة البنوك التجارية	3
المطلب الثاني: خصائص وأهداف البنوك التجارية	5
المطلب الثالث: وظائف البنوك التجارية	11
المبحث الثاني: الأداء المالي	**20-15**
المطلب الأول: تعريف الأداء المالي	15
المطلب الثاني: أبعاد الأداء المالي	17
المطلب الثالث: العوامل المؤثرة على الأداء المالي	18
المبحث الثالث: مفاهيم أساسية في تقييم الأداء	**24-21**
المطلب الأول: ماهية تقييم الأداء	21
المطلب الثاني: الأدوات المستخدمة في عملية تقييم الأداء	22
المطلب الثالث: طرق تقييم الأداء ومراحله	23
خلاصة	26
الفصل الثاني: نظم تقييم أداء البنوك التجارية باستخدام نموذج CAMELS	

تمهيد	28
المبحث الأول: المقومات الأساسية لنظم تقييم الأداء في البنوك التجارية	**47–29**
المطلب الأول: أهمية تقييم الأداء في البنوك التجارية	29
المطلب الثاني: أهداف تقييم الأداء في البنوك التجارية	30
المطلب الثالث: معايير ومؤشرات كفاءة الأداء المالي في البنوك التجارية	32
المطلب الرابع: المخاطر التي تواجه البنوك التجارية	40
المبحث الثاني: نموذج CAMLES	**51–48**
المطلب الأول : نشأة نموذج CAMLES	48
المطلب الثاني : تعريف نظام CAMLES	49
المطلب الثالث : مزايا وعيوب CAMLES	50
المبحث الثالث : نظام تقييم الأداء حسب نموذج CAMLES	**66–52**
المطلب الأول : كيفية استخدام نظام تقييم الأداء CAMLES	52
المطلب الثاني : معايير نموذج CAMLES	56
المطلب الثالث : إشكاليات معايير نظام التقييم البنكية CAMLES على متطلبات الرقابة	59
خلاصة	67
الفصل الثالث : دراسة تطبيقية على بنك الفلاحة والتنمية الريفية (2019 – 2021)	
تمهيد	69
المبحث الأول: تقديم لبنك الفلاحة والتنمية الريفية	**86–70**
المطلب الأول: بطاقة تعريفية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية	70
المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية	79
المبحث الثاني: دراسة شاملة لمذكرتين	**110–87**
المطلب الأول: تحليل الدراسة التطبيقية لمذكرة قياس كفاءة البنوك التجارية باستخدام نموذج CAMLES، دراسة تطبيقية على بنك الفلاحة والتنمية الريفية (2019/2021)	87

المطلب الثاني: تحليل الدراسة التطبيقية لمذكرة أهمية نظام CAMLES في تقييم أداء البنوك التجارية، دراسة تطبيقية على بنك الفلاحة والتنمية الريفية (2021/2019) 98

المطلب الثالث: نتائج الدراستين 108

المبحث الثالث: أثر تقلبات أسعار الصرف على أداء البنوك (دراسة حالة وكالة BADR بالمدية) **111-118**

المطلب الأول: تحليل تقلبات أسعار الصرف أهم العملات الأجنبية خلال السنوات (2021/2019) 111

المطلب الثاني: تحليل تقلبات أسعار صرف الأورو والمتداولة في وكالة البدر خلال السنوات (2021/2019) 114

المطلب الثالث: تحليل تقلبات أسعار الصرف الدولار الأمريكي في وكالة البدر خلال السنوات (2021/2019) 116

خلاصة الفصل . 118

خاتمة 120

قائمة المصادر و المراجع 125

قائمة الملاحق 132

قائمة الجداول :

الرقم	العنوان	الصفحة
01	تصنيف البنوك وفق نظام التقييم المصرفي الأمريكي CAMLES	52
02	الإجراءات الرقابية المتخذة بناء على تصنيف CAMLES	55
03	نسبة رأس المال الأساسي إلى متوسط الأموال	88
04	نسبة التصنيف المرجح	90
05	نسبة إجمالي التصنيف	91
06	معدل العائد الأصول	92
07	العائد على حقوق الملكية	93
08	نسبة تمويل على الودائع	94
09	نسبة القروض إلى إجمالي الأصول	95
10	حساب الفجوة	97
11	نسبة كفاية رأس المال	98
12	نسبة مجمل الأصول المحققة للإيرادات إلى إجمالي الأصول في البنك	99
13	يوضح نسبة التصنيف المرجح للبنك الخارجي الجزائري	100
14	معدل العائد على الأصول	101
15	تصنيف البنك بالاعتماد على نسبة العائد على حقوق الملكية	102
16	تصنيف سيولة البنك اعتمادا على نسبة التمويل إلى الدائع	103
17	تصنيف البنك بالاعتماد على نسبة القروض إلى إجمالي الأصول	104
18	الفجوة بين أصول وخصوم البنك الحساسية لأسعار الفائدة	106
19	نسبة الأصول البنك الحساسية لأسعار الفائدة إلى إجمالي الأصول	107
20	أسعار صرف الدينار الجزائري مقابل أهم العملات الأجنبية	111

21	أسعار صرف الاورو مقابل الدينار الجزائري بيعا وشراءًا خلال السنوات (2021/2019)	114
22	أسعار صرف الدولار الأمريكي مقابل الدينار الجزائري بيعا وشراءا خلال السنوات (2021/2019)	116

قائمة الأشكال:

الرقم	العنوان	الصفحة
(1-1)	أبعاد الأداء المالي	17
(1-2)	ملخص تقرير التفتيش للفرع وفق تصنيف CAMLES	54
(2-2)	مراحل الرقابة على المخاطر البنكية	65
(1-3)	الهيكل التنظيمي للمديرية العامة	80
(2-3)	الهيكل التنظيمي للمجمع الجهوي للإستغلال	84
(3-3)	الهيكل التنظيمي لوكالة المدية للإستغلال المالي	86
(4-3)	أسعار صرف الدينار الجزائري مقابل أهم العملات الأجنبية	112
(5-3)	أسعار صرف الاورو مقابل الدينار الجزائري بيعا وشراءًا خلال السنوات (2021/2019)	115
(6-3)	أسعار صرف الدولار الأمريكي مقابل الدينار الجزائري بيعا وشراءا خلال السنوات (2021/2019)	117

مقدمة

مقدمة عامة

موضوع تقييم الأداء البنوك التجارية من أهم عناصر النظام البنكي التي تشتمل على تحقيق أهدافها الأساسية خاصة منها، الربحية، السيولة، الأمان، تلك الأهداف التي يتطلب تحقيقها إضافة إلى وضع استراتيجية شاملة تتميز بمستوى مقبول من الفعالية والكفاءة، التقييم المستمر لمختلف مراحل تحقيقها بشكل عام وتقويم أداء مختلف الوظائف التي تعمل على تجسيد هذه الاستراتيجية على أرض الواقع.

كما أن زيادة الاهتمام بعمليات وطرق تصنيف أداء البنوك التجارية أوجب ظهور معايير مختلفة بخصوص ذلك كمعيار CAMELS الذي يعد أحد أهم النماذج التقييمية الحديثة المستخدمة لقياس سلامة الأداء البنكي وتطويره بما يضمن استمرارية البنك ويرفع من قدرته التنافسية، ونظرا لأهمية الموضوع أردنا تطبيق معيار CAMELS على بنك الفلاحة والتنمية الريفية لقياس وتقييم أدائه ومعرفة درجة تصنيفه كما يعتبر أحد الوسائل الرقابية المباشرة التي تتم عن طريق التفتيش الميداني.

إشكالية الدراسة:

ما مدى مساهمة وتطبيق نموذج CAMELS في تحسين وتقييم أداء البنوك التجارية بالإسقاط على دراسة تطبيقية بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR) بالمدية؟

- يأخذنا هذا التساؤل إلى طرح بعض الأسئلة الفرعية وأهمها :
- ما هي أهداف البنوك التجارية ؟
- ما هي العوامل المؤثرة في الأداء المالي؟
- فيما تتجلى الأدوات المستخدمة في عملية تقييم الأداء ؟
- هل يعتبر نموذج CAMELS أساس تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية ؟

فرضيات الدراسية:

- تكمن أهدافها في هدفين رئيسيين هما أهداف عامة وأهداف وظيفية.
- هناك عدة عوامل داخلية، ادارية، وفنية مؤثرة على الأداء المالي.

- يرتكز تقييم الأداء على أدوات مستخدمة نذكر منها:

الرئيسية، مقاييس الكفاءة، الفعالية، مقاييس المسؤولية الإجتماعية، المؤشرات ..

- نعم يعتبر نموذج CAMELS أساس تقييم الأداء المالي للبنوك.

أسباب اختيار الموضوع :

- ارتباط الموضوع بمجال التخصص (اقتصاد بنكي و نقدي).

- التعرف على معيار CAMELS الذي يعتبر أهم النماذج المستخدمة في تقييم الأداء المالي.

- الاهتمام بموضوع الدراسة من قبل الباحثين في هذا المجال والذي يخدم مجال الاقتصاد و بالأخص الجهاز المصرفي.

أهمية الدراسة:

تظهر هذه الأهمية من خلال جوانب متعددة منها:

- أهمية تقييم وقياس الأداء المالي للبنوك التجارية.
- الأهمية التطبيقية لنموذج CAMELS باعتباره أحد النماذج الحديثة في مجال تقييم الأداء البنكي.

أهداف الدراسية:

-نجاح تقييم الآداء المالي في مختلف نشاطات البنوك التجارية.

- تحديد مدى التزام البنوك بمعايير التقييم الدولية.

- تقييم أحد أهم النماذج الموجهة لتقييم أداء البنوك والمتمثلة في نموذج CAMELS.

المنهج المستخدم:

- من أجل تحليل إشكالية الدراسة، والإجابة على الأسئلة المطروحة و إثبات أو نفي الفرضيات المعتمدة في الدراسة، سنعتمد على المنهج الوصفي التحليلي، من خلال تحليل أهم المؤشرات CAMELS وطرق تطبيقها، وإسقاط الجانب النظري على بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

حدود الدراسة:

تتحدد الدراسة من حيث الزمان وفقًا لما يلي:

– **الإطار الزماني للدراسة:** تنصب الدراسة على مذكرة في الإطارات:

المذكرة الأولي : خلال الفترة الممتدة 2019 – 2021.

هيكل الدراسة:

– قصد الإجابة على التساؤلات الواردة ضمن الإشكالية المطروحة واختيار الفرضيات ثم سيتم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة فصول أساسية، نستعرضها فيما يلي:

الفصل الأول: المعنون بنظرة عامة حول البنوك التجارية، تقييم الأداء ونموذج CAMELS حيث قسم إلى ثلاث مباحث، حيث ركز المبحث الأول على ماهية البنوك التجارية، نشأة البنوك التجارية، خصائصها وأهدافها، وظائفها.

أما المبحث الثاني فقد تناولنا فيه الأداء المالي، تعريفه، أبعاده، العوامل المؤثرة عليه.

ويليه المبحث الثالث، فهو يتضمن مفاهيم أساسية في تقييم الأداء، ماهية الأداء، الأدوات المستخدمة في تقييم الأداء، طرق تقييم الأداء ومراحله.

الفصل الثاني: بعنوان نظم تقييم أداء البنوك التجارية باستخدام نموذج CAMELS، وينقسم إلى ثلاث مباحث، المبحث الأول المقومات الأساسية لنظم تقييم الأداء في البنوك التجارية، أهمية تقييم الأداء في البنوك التجارية، أهدافه، معاييره ومؤشرات كفاءة الأداء المالي، المخاطر التي تواجه البنوك التجارية، أما المبحث الثاني فتناولنا فيه نموذج CAMELS بالتطرق إلى نشأة نموذج CAMELS، تعريفه، مزاياه، وعيوبه.

ويليه المبحث الثالث نظام تقييم الأداء حسب نموذج CAMELS، كيفية استخدام نظام تقييم الأداء CAMELS معايير نموذج CAMELS، انعكاسات معايير نظام تقييم البنكي CAMELS على متطلبات الرقابة.

الفصل الثالث: بعنوان دراسة تطبيقية على بنك الفلاحة والتنمية الريفية 2021/2019، وينقسم إلى ثلاث مباحث:

المبحث الأول تناولنا فيه تقديم لبنك الفلاحة والتنمية الريفية، البطاقة الفنية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR، الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية، أما المبحث الثاني يحتوي على دراسة شاملة للمذكرتين، يحتوي على تحليل الدراسة التطبيقية لمذكرة قياس كفاءة البنوك التجارية باستخدام نموذج CAMELS ، دراسة تطبيقية على بنك الفلاحة والتنمية الريفية 2019 – 2021، وتحليل الدراسة التطبيقية لمذكرة أهمية نظام CAMELS في تقييم أداء البنوك التجارية، دراسة تطبيقية على بنك الفلاحة والتنميةالريفية 2019 – 2021، ونتائج الدراستين، ويليه المبحث الثالث أثر تقلبات أسعار الصرف على أداء البنوك التجارية (دراسة حالة وكالة BADR بالمدية)، تحليل تقلبات أسعار الصرف أهم العملات الأجنبية خلال السنوات

(2019 – 2021) وتحليل تقلبات أسعار صرف الأورو المتداولة في وكالة البدر وتحليل تقلبات أسعار الصرف الدولار الأمريكي في وكالة البدر خلال السنوات (2019 – 2021).

الدراسات السابقة:

– تناولت بعض الدراسات حول موضوع تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية باستخدام النسب المالية، ومن خلال هذا البحث سوف يتم عرض البحوث المنجزة وهي كالآتي:

الدراسة الأولى: مذكرة ماستر بعنوان تقييم أداء البنوك التجارية باستخدام نموذج CAMELS كانت للباحثتين بن شيدي نسرين وبوقلقال منيرة دراسة مقارنة بين بنك ورقلة (2010 – 2014) وبنك الوادي (2010 – 2013).

الدراسة الثانية: مذكرة ماستر بعنوان تقييم أداء البنوك التجارية باستخدام مؤشر CAMELS كانت للباحثتين حمودي يمينة دريد سلمى "دراسة حالة بنك الخليج الجزائر(AGB) خلال الفترة (2013 – 2016).

الفصل الأول:

نظرة عامة حول البنوك التجارية، تقييم الأداء ونموذج CAMELS

تمهيد:

تعد البنوك التجارية من أهم عناصر النظام البنكي، وهي تعتبر أيضا متعامل اقتصاديا فعال للتنمية الاقتصادية، هدفها الأساسي التي عليها الوصول إليه، هو تحقيق أقصى قدر من الربحية وضمان استمرارها وتحقيق النمو والاستقرار، وتوفير الأموال اللازمة لمواجهة الالتزامات ولتحقيق كل هذا على البنوك التجارية تحديد إستراتيجية فعالة و ذات كفاءة والفعالية المستمرة التي تصل إلى بلوغ غايتها من خلال تشخيص أدائها المالي وضبطه.

وحتى تكون البنوك التجارية ذات أداء مالي جيد ولقياس كفاءته يوجد العديد من الأدوات المستخدمة في ذلك إذ منها أدوات تحليلية إحصائية وكمية وعلى ضوء ذكر أدوات لقياس المستخدمة في قياس الكفاءة نذكر نموذج CAMELS باعتباره المؤشر المستخدم.

بغرض إثراء هذا الموضوع ارتأينا التطرق في هذا الفصل المعنون إلى ثلاث مباحث رئيسية:

- ✓ **المبحث الأول: ماهية البنوك التجارية**
- ✓ **المبحث الثاني: الأداء المالي**
- ✓ **المبحث الثالث: مفاهيم أساسية في تقييم الأداء**

المبحث الأول: ماهية البنوك التجارية

تعتبر البنوك التجارية من أهم المنشآت المالية المكونة للنظام المالي، ويرجع ذلك إلى أهمية الخدمات البنكية التي تقدمها، والتي تمثل أهم الوسائل لإتمام الأنشطة الاقتصادية في أي دولة بصرف النظر عن نظامها الاقتصادي، حيث أنها لا تعد ذلك الوسيط الذي يقوم بنقل الأموال من أصحاب الفائض إلى أصحاب العجز بل ابتعدت عن ذلك المفهوم التقليدي إلى تقديم أحدث الخدمات تماشيا مع التطورات الحادثة في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

المطلب الأول: نشأة البنوك التجارية

ترتقي البدايات الأولى للعمليات البنكية إلى عهد بابل (بلاد ما بين النهرين العراق قديما) في الألف الرابع قبل الميلاد، أما الإغريق فقد عرفوا بدايات العمليات التي تزاولها البنوك بأربع قرون قبل الميلاد.[1]

كان العمل المصرفي بأساسياته يتمثل بوجود رؤوس الأموال لدى بعض الناس الين كانوا يتصفون بالنفوذ، وقد لعبت الحاجات والتطويرات آنذاك دورا هاما في ظهور ما يسمى بالصياغ أو الصيارفة الذين اعتبروا نواة البنوك التجارية، حيث كان هؤلاء الصياغ والصيارفة يقبلون الاحتفاظ بأموال الناس للاحتفاظ بها لديهم من الضياع أو السرقة، مقابل رسم خدمة الاحتفاظ بهذه الأموال وكان السبب وراء ذلك هو نفوذ أولئك الصيارفة والصياغ والثقة التي تولدت بين الناس وبينهم، حيث يقوم الصيرفي أو الصائغ بإصدار استلام يعطيه الشخص الذي أودع أمواله لديه، يقوم باسترجاع هذا الإيصال عندما يستلم الشخص أمواله فيما بعد حسب المدة المتفق عليها.[2]

وهكذا نشأت الوظيفة الكلاسيكية الأولى للبنوك والتي تتمثل في إيداع الأموال وكان المودع إذا أراد ذهبه يعطي الصائغ الإيصال ويأخذ الذهب ومع مرور الزمن أصبح الناس يقبلون الإيصالات فيما بينهم كوسيلة للتبادل لكن الذهب يبقى مكدس في خزائن الصائغ، لقد

[1] فؤاد مرسي، تمويل مصرفي للتنمية الاقتصادية، منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر، 1980، ص 01.

[2] جميل الزيادنين السعودي، أساسيات في الجهاز المالي–المنظور العلمي، دار وائل للنشر، ط1، عمان، 1999، ص 121.

تنبه الصائغ إلى هذه الحقيقة فصار يقرض مما لديه من الذهب مقابل الفائدة، وهكذا نشأت الوظيفة الكلاسيكية الثانية للبنوك وهي "الإقراض".[3]

وتدريجيا لاحظ هؤلاء الصيارفة أن هذه الإيصالات أخذت تلقى قبولا عاما في التداول، واستبقاء بعض الالتزامات، أي تلعب دور النقود في الوفاء بالتزامات وأن أصحاب هذه الودائع لا يتقدمون لسحب ودائعهم دفعة واحدة بل بنسب معينة أما الباقي الودائع فتبقى مجمدة لدى الصراف لذلك فكر هذا الأخير في إقراضها ومن هنا اخذ البنك في شكله الأول يدفع فوائد لأصحاب الودائع.[4]

ومنذ القرن الرابع عشر سمح الصياغ والتجار لبعض عملائهم بالسحب على المكشوف وهو يعني سحب مبالغ تفوق أرصدتهم المدينة وهذا ما أدى إلى إفلاس بعض المؤسسات والتجار.[5]

وقد دفع هذا الأمر عدد من المفكرين في الربع الأخير من القرن 16 إلى المطالبة بإنشاء بنوك حكومية تقوم بحفظ الودائع والسهر على سلامتها وفي عالم 1587م تم إنشاء أول بنك حكومي في البندقية وفي نهاية عام 1609م أنشأ بنك أستردام وكان غرضه الأساسي حفظ الودائع وتحويلها عند الطلب من حساب مودع أخر و التعامل في العملات وإجراء المقايضة بين السحوبات التجارية.[6]

تعريف البنوك التجارية:

تعددت تعاريف البنوك التجارية بتعدد الأفكار الاقتصادية واختلاف الأنظمة البنكية، مما صعب إيجاد تعريف اقتصادي جامع لها، وهذا راجع لكون نشاطات البنوك تتأثر، وتخضع لقوانين وتشريعات الدول المتواجدة بها ومن ثم فإن التشريعات هي التي تحدد تعريف البنوك التجارية.

[3] زياد سليم رمضان، محفوظ احمد الجودة، الاتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك، دار وائل للنشر، ط1، 2000، ص 11.

[4] عبد الحق بوعتروس، الوجيز في البنوك التجارية، بهاء الدين للنشر والتوزيع، جامعة قسنطينة، 2000، ص ص 5-6.

[5] انس البكرين وليد الصافي، النقود والبنوك بين النظرية والتطبيق، درا المستقبل للنشر والتوزيع، ط1، 2009، ص 109.

[6] اسماعيل محمد هاشم، مذكرات في النقود والبنوك، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، ط1، بيروت، 1996، ص 43.

كلمة بنك هي كلمة انجليزية وليست عربية وهي مشتقة من الكلمة الايطالية "Banco" والتي تعني منضدة خشبية كان يجلس عليها الصرافون في مدن شمال ايطاليا في أواخر القرون الوسطى لشراء وبيع العملات واستبدالها.[7]

يرى سامر جلدة أن "البنوك التجارية هي نوع من أنواع المؤسسات المالية التي يرتكز نشاطها في قبول الودائع ومنح الائتمان وبذلك فهي تعتبر وسيطا بين أولئك الذين لديهم أموال فائضة، وبين أولئك الذين يحتاجون لتلك الأموال".[8]

ويعرف أيضا بأنه "المنشأة التي تنصب عملياتها الرئيسية على حشد الموارد المالية والنقود الفائضة عن حاجة الجمهور والمؤسسات في شكل ادخارات بغرض إقراضها وتوظيفها للآخرين وفق قواعد وأساليب معينة".[9]

المطلب الثاني: خصائص وأهداف البنوك التجارية

هناك العديد من الخصائص التي تتميز بها البنوك التجارية عن باقي المؤسسات المالية الأخرى أو البنوك غير التجارية وهذا ما سنتعرض له في هذا المطلب.

أولا: خصائص البنوك التجارية

- إن ما يميز البنوك التجارية عن البنك المركزي هو اختلاف هدف كل منها فالبنوك تسعى إلى تحقيق أكبر قدر من الأرباح بينما يهدف البنك المركزي إلى تحقيق مصلحة الاقتصاد القومي.
- تعامل البنوك التجارية مباشرة مع الأفراد من خلال قبول الودائع وتقديم القروض أما بالنسبة للبنك المركزي فذلك يتم بشكل غير مباشر من خلال تعامله مع البنوك التجارية والبنوك المتخصصة فهناك عدة خصائص مميزة نذكر منها:

1. قيام البنوك التجارية بتجميع المدخرات للزبائن في صورة ودائع وهي بذلك كباقي المؤسسات الوسيطية "ومع ذلك فإن المصارف التجارية هي الوحيدة بين المؤسسات

[7] شاكر القزويني، محاضرات في اقتصاد البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000، ص ص 26-27.

[8] سامر جلدة، البنوك التجارية والتسويق المصرفي، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، 2009، ص 14.

[9] محمود سحنون الاقتصاد النقدي والمصرفي، دار بهاء الدين للنشر والتوزيع، ط1، قسنطينة، 2003، ص 76.

المالية الوسيطية التي تسمح لزبائنها أن يحتفظوا بودائعهم بصورة ودائع جارية، تحت الطلب"[10] وتكون هذه الودائع معرضة للسحب في أي وقت وذلك بواسطة الصكوك كما يمكن تحويل ملكيتها أيضا، وبذلك يترتب على البنوك التجارية التزامات مالية نتيجة قبولها للودائع الجارية وبالتالي هي جزء من عرض النقود وهذا مالا تتصف به المؤسسات المالية الأخرى.

2. يغلب على نشاط البنوك التجارية الطابع القصير الأجل فمعظم نشاطها تخرج من مجال سوق رأس المال ويندرج تحت مجال سوق النقد بينما "تتميز البنوك غير التجارية في أنه يغلب على نشاطها الطابع المتوسط وطويل الأجل"[11] ويندج نشاطها بصفة رئيسية في مجال سوق رأس المال فهي تعمل في مجالات الصناعة والزراعة والمجال العقاري، لذلك فإن مواردها تتميز بطابع متوسط الأجل بما يتناسب مع طبيعة استخدام هذه الموارد.
3. تتميز البنوك التجارية بخاصية توليد ودائع جارية جديدة من خلال عمليات الاقتراض والاستثمار في الأوراق المالية، والودائع الجارية الجديدة المشتقة تشكل نقود لم تكن موجودة أصلا، وتستمد صفة النقود كونها قابلة للسحب بالشيك، وبذلك يكون جزء من ودائع البنوك التجارية يتداول كنقود، وهي تعتبر كجزء من عرض النقود وبالتالي فأي زيادة في الودائع الجارية هي زيادة في كمية المعروض النقدي "أما المؤسسات المالية الأخرى فإن القروض التي تمنحها لا يترتب عليها تأثيرات واضحة على عرض النقود لأن الأموال التي تتعامل بها في مجال الائتمان لا تنشئها هذه المؤسسات وإنما تأتي من اقتراضها لها".[12]

---

[10] رضا صاحب أبو حمد آل علي، إدارة مصارف (مدخل تحليلي كمي معاصر)، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، عمان، 2002، ص 20.

[11] محمود يونس، عبد النعيم مبارك، مقدمة في النقود وأعمال البنوك والأسواق المالية، الدار الجامعية، 2002/2003، ص 264.

[12] رضا صاحب أبو حمد آل علي، مرجع سابق، ص 20.

4. أما في مجال توفير الموارد الأساسية نجد أن المبالغ المقترضة من البنك المركزي تمثل مصدرا هاما من مصادر تمويل البنوك غير التجارية على عكس البنوك التجارية حيث تمثل القروض من البنك المركزي بنسبة ضئيلة من مواردها، كذلك فإن البنوك المتخصصة تلجأ إلى أسواق رأس المال المحلية والدولية للحصول على معنويات وقروض طويلة ومتوسطة الأجل بخلاف البنوك التجارية.

ثانيا: أهداف البنوك التجارية: يمكن تقسيمها إلى:[13]

أ. **أهداف عامة:** وهي تلك الأهداف التي تتعلق بالسياسة العامة للبنك، مثل: تحقيق نمو في حجم ربحية البنك بمعدلات اكبر من المنافسين في السوق المصرفية.

ب. **أهداف وظيفية:** وهي تلك الأهداف التي تتعلق بالنواحي التنفيذية مثل: الأهداف التي تتعلق بعلاقات البنك مع العملاء، اختيار العمالة، وغيرهما.

كما يمكن تقسيم أهداف البنك التجاري إلى:[14]

أ. **أهداف عامة:** وهي تتركز على تعظيم القيمة السوقية وتعظيم الربحية في الأجل الطويل.

ب. **أهداف فرعية:** والتي تتمثل في:

- **تحقيق الأمان:** يقصد به العمل على عدم تعرض البنك للمخاطر المختلفة مثل تدهور معدلات الربحية والسيولة، وعدم كفاية رأس المال أو الانخفاض الملحوظ في كفاءة الإدارة في نشاط أو أكثر من أنشطة البنك.
- **الخدمة:** يقصد به التركيز على تنمية الخدمات التي يقدمها البنك في حدود السعر والربحية في الأجل الطويل مع مراعاة ظروف المنافسة.
- **النمو:** وهو يتركز على نمو أرباح البنك في الأجل الطويل مما يؤدي إلى زيادة سعر السهم وزيادة الحصة السوقية.

[13] محمد سمير احمد، الجودة الشاملة وتحقيق الرقابة في البنوك التجارية، دار المسيرة، ط1، عمان، 2009، ص120.

[14] محمد سمير احمد، نفس المرجع السابق، ص 121.

إضافة إلى هذه الأهداف، فالبنك التجاري يمكن أن يسعى إلى تحقيق جملة من الأهداف نذكر منها على سبيل الحصر ما يلي:

- تحقيق أقصى ربحية.
- تحقيق التعرض لنقص تسديد في السيولة.
- تحقيق اكبر قدر من الأمان للمودعين والبنك.

وفيما يلي تفصيل لأهم الأهداف:

- **الربحية:** تعتبر الوظيفة الأساسية لإدارة البنك التجاري هي تحقيق أقصى قدر ممكن من الأرباح للملاك ويعني تحقيق أرباح للبنك، أي أن تكون إيرادات البنك أعلى من تكاليفه، بحيث تشمل إيرادات البنك إجمالا البنود التالية:

←الفوائد المدفوعة على التسهيلات الائتمانية (الفوائد الدائنة).

←العمولات الدائنة التي تتقاضاها البنوك مقابل خدمتها التي تقدمها للآخرين.

←الأتعاب المقاضاة مقابل الخدمات التي تقدمها البنوك وغير المتعلقة بطبيعة العمل المصرفي كقيامها بتقديم استشارات و إعداد دراسات الجدوى الاقتصادية.

←الأرباح المحققة من شراء وبيع العملات الأجنبية.

←إيرادات أخرى وتشمل الإيرادات الناجمة عن عمليات ليست من طبيعة عمل البنك، مثل: عوائد الاستثمار في الأوراق المالية، والعوائد الناجمة عن خطر الأوراق التجارية، أي أرباح محققة من بيع البنك لأصل من أصوله بسعر أعلى من قيمته الدفترية.

أما فيما يتعلق بتكاليف البنك فإنها تشمل عموما:

←الفوائد التي يدفعها البنك للمودعين (وهي الفوائد المدينة).

←العمولات المدينة المدفوعة من قبل البنك للمؤسسات المالية الأخرى مقابل خدمات تقدمها للبنك نفسه.

ويتكون الجانب الأكبر من مصاريف البنك من تكاليف ثابتة تتمثل في الفوائد على الودائع أي أن أرباح تلك البنوك أكثر تأثرا بالتغيرات في إيراداتها مع منشآت الأعمال الأخرى.[15]

معنى ذلك انه، إذا ما زادت إيرادات البنك بنسبة معينة زادت الأرباح بنسبة اكبر وعلى العكس من ذلك فإذا انخفضت الإيرادات بنسبة معينة انخفضت الأرباح بنسبة اكبر، بل قد تتحول لإيرادات البنك إلى خسائر لهذا على إدارة البنك التجاري أن تسعى إلى زيادة الإيرادات وتجنب حدوث انخفاض فيها.

- **السيولة:** تعني سيولة أي أصل من الأصول، مدى سهولة تحويله إلى نقد بأقصى سرعة ممكنة وبأقل خسارة و في القطاع المصرفي يعني بالسيولة مقدرة البنك على الوفاء بالتزاماته تجاه المودعين في حالة هؤلاء سحب ودائعهم هذا من جهة، ومن جهة أخرى مقدرته على مواجهة طلبات السحب للعملاء.[16]

تتكون سيولة البنك التجاري مجموعتين:[17]

- ✓ السيولة الحاضرة
- ✓ السيولة شبه النقدية

يعتمد تحقيق أقصى قدر من السيولة على عدة عوامل أهمها:

←**مدى استقرار الودائع والتعرف على تركيبتها:** تعني أن تتعرف إدارة المصرف على أصناف الودائع الموجودة لديها، من حيث توزيعها (الجغرافي بين مختلف فروع المصارف)، حركتها(التعرف على نمط الإيداع والسحب خلال فترات زمنية محددة) مثلا أن ودائع التوفير تتمتع بثبات نسبي نظرا لعددها الكبير وطبيعتها المتصفة بالتزايد عاما

[15] سامر جلدة، البنوك التجارية و التسويق المصرفي، دار المسيرة للنشر و التوزيع، ط1، عمان، الأردن، 2009، ص 19.

[16] عياش زبير، عياش زبير، فعالية رقابة بنك الجزائر على البنوك التجارية، رسالة ماجستير غير منورة، جامعة أم البواقي، معهد العلوم الاقتصادية، 2007، ص12.

[17] عبد الغفار حنفي، عبد السلام أبو قحف، الإدارة الحديثة في البنوك التجارية، الإسكندرية، الدار الجامعية، 1991، ص ص 93-99.

بعد عام، مما يطمئن المصرفي من ناحيتها، وكذلك الحال بالنسبة للودائع بإخطار مسبق و الودائع لأجل.[18]

ومنه يمكن القول، بأنه كلما كانت نسبة الودائع لأجل على إجمالي الودائع كبيرة كلما شعرت إدارة البنك التجاري بالارتياح بدرجة اكبر دليلا على توفر السيولة.

←**قصر مدة التسهيلات الائتمانية:** كلما قصرت مدة التسهيلات التي يمنحها البنك التجاري كلما زادت السيولة لأنها تعني أن الأموال الممنوحة ستعود بسرعة، كما أن القروض طويلة الأجل لا توحي لإدارة البنك بالاطمئنان لان الظروف الاقتصادية قد تتغير على المدى الطويل، إذ لابد على كل بنك أن يحتفظ بنسبة سيولة تمكنها من الوفاء بالتزاماتها في أي لحظة، فالبنوك التجارية لا تستطيع كبقية منظمات الأعمال الأخرى تأجيل سداد ما عليها من مستحقات لفترة زمنية حتى و لو كانت قصيرة.[19]

- **الأمان:** يقصد به الأمان المتوفر لطرفين هما:[20]
  - ✓ المودعون
  - ✓ البنك

فبخصوص أمان المودعين، على إدارة البنك أن تراعي عدم المساس بودائعهم وذلك بتحديد حد أقصى للخسائر، التي يمكن أن يتحملها في نشاطه المعتاد إذ يمكن أن يكون هذا الحد هو رأسمال البنك التجاري. فكما هو معلوم فإن رأسمال البنك الصغير نسبيا ولا يمثل سوى 10% من إجمالي الأصول لذلك يجب ألا تتجاوز خسائر النشاط المصرفي هذا الحد لأنها تمتص جزءا من أموال المودعين.

---

[18] زياد رمضان ومحفوظ جودة، الاتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، ط3، عمان، الأردن، 2006، ص 85.

[19] طارق مه، إدارة البنوك وتكنولوجيا المعلومات، دار الجامعية الجديدة، مصر، ص 153.

[20] منير إبراهيم هندي، إدارة البنوك التجارية، مدخل اتخاذ القرارات، المكتب العربي الحديث للنشر، الإسكندرية، ط3، 1997، ص 93.

أما بالنسبة لأمان البنك، فهو يعني مدى ثقة إدارة البنك بأن التسهيلات المصرفية التي تمنح سوف يتم تسديدها في تواريخ استحقاقها المحددة، ليتم إقراضها مجددا و الحصول على اكبر عائد ممكن .

من اجل ذلك يجب عليها أن تضع قواعد محددة للإقراض تقلل قدر الإمكان مقدار المخاطرة المصرفية الممنوحة ومنها ما يلي:[21]

- ✓ شخصية العميل المقترض ومدى انتظامه في الوفاء بإلتزاماته (سواء تجاه البنك نفسه أو تجاه المتعاملين معه).
- ✓ قدرة العميل على تحقيق الدخل وبالتالي تفاصيل مركزه المالي وملاءته.
- ✓ حجم القرض المطلوب ومدى وجود تناسب بينه وبين دخل المقترض وكذا ملائمته للغرض المعلن عليه.
- ✓ مدة القرض، فكلما قصرت المدة كلما ساعد ذلك على التقدير المثل للمخاطر المحيطة به.
- ✓ الضمانات المقدمة، ومدى ملائمتها وإمكانية مراقبتها.

المطلب الثالث: وظائف البنوك التجارية

تقوم البنوك التجارية بممارسة العديد من الوظائف وتقديم خدمات للوصول لأهدافها المرسومة.

1. وظائف البنك التجاري: ونذكر منها

1.1. وظائف تقليدية (الكلاسيكية):

- فتح الحسابات الجارية وقبول الودائع على اختلاف أنواعها (تحت الطلب، ادخار الأجل، وخاضعة للإشهار).

[21] زياد نجم عبد السوداني، التحليل الائتماني ودوره في ترشيد الإقراض المصرفي، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، الإصدار 29، 2011، ص 98.

- تشغيل موارد البناء مع مراعاة مبدأ التوفيق بين السيولة liquidity والربحية Profitabilty وضمان الأمن Securit ، ومن أهم أشكال التشغيل والاستثمار ما يلي:[22]
  - ✓ منح القروض والسلف المختلفة وفتح الحسابات الجارية و المدينة.
  - ✓ تحصيل الأوراق التجارية وخصمها والتسليف بضمانها.
  - ✓ التعامل بالأوراق المالية من أسهم وسندات بيعا وشراء لمحفظتها أو لمصلحة عملائها.
  - ✓ تمويل التجارة الخارجية من خلال فتح الإعتمادات المستندية.
  - ✓ تقديم الكفالات وخطابات الضمان للعملاء.
  - ✓ التعامل.
  - ✓ تحصيل الشيكات المحلية عن طريق غرفة المقاصة، وصرف الشيكات المحسوبة عليها.
  - ✓ تأجير الخزائن المنة لعملائها لحفظ المجوهرات والمستندات والأشياء الثمينة.
  - ✓ توظيف موارد البنك التجاري على شكل قروض ممنوحة للعملاء أو استثمارات متعددة مع مراعاة أسس توظيف أموال البنك وهي الربحية، السيولة، الضمان.

2.1. الوظائف الحديثة:

من أهم الوظائف الحديثة التي تقوم بها البنوك التجارية:[23]

1.2.1. وظيفة تسيير وسائل الدفع:

أن تسيير وسائل الدفع، عرفت كوظيفة أساسية ابتداء من القرن الثامن عشر وكان قد أشار لها في كتابهما كل من المفكران Law (1700) و Cantillon (1730) ولم تفقد هذه الوظيفة أهميتها بل تضاعفت ويرجع ذلك لأسباب عديدة، منها التطور التقني و المعلوماتي، وظهور عمليات مصرفية جديدة، تأخذ على أثرها البنوك عمولات على كل عملية تقوم بها، فتضاعفت مداخيل البنوك كثيرا، و من خلال هذه الوظيفة الأساسية تم استخراج وظائف ثانوية منها:

---

[22] رشاد العصار، رياض الحلبي، النقود والبنوك، دار الصفاء للنشر و التوزيع، ط1، بيروت، 2000، ص 70

[23] عياش زبير، مرجع سابق، ص ص 27-28.

- تسيير عمليات الصرف.
- تسيير الودائع عند الطلب والتي يمكن سحبها في أي وقت بواسطة الشيكات أو بطاقات الائتمان أو أي وسيلة أخرى.
- تخزين القيم (ذهب، سندات).

2.2.1. وظيفة الوساطة:

إن مهمة الوساطة لها صلة وثيقة ومباشرة بطبيعة الودائع المستلمة ويمكن حصر هذه المهمة فيما يلي:

- **تحويل أحجام رؤوس الأموال:** انطلاقا من موارد بسيطة للمدخرين يتم تمويل مشاريع ضخمة وبقروض هامة.
- **تحويل الوضعية المالية للبنك:** تحويلها من حالة اللاسيولة إلى حالة السيولة فالإقراض يحول البنك إلى وضع اقل سيولة، ولكن مسيرو البنوك يعتمدون على ودائع المدخرين الصغار (تحت الطلب) للرجوع إلى وضعية السيولة التامة
- **تعظيم المردودية وتقليل من الخطر:** إن منح القروض في حد ذاته يعتبر خطر يهدد البنك، واتساع عملية تجميع الموارد من فئات مختلفة من المجتمع واستثمارها على نطاق واسع ومتنوع (مشروعات ومؤسسات) قد يضاعف من فعالية الاختيار والمراقبة على منح القروض، وتحليل الأخطار، فيقلل من خطر الإقراض ويعظم المردودية.

3.2.1. وظيفة التأمين:

تأمين الزبائن أصبحت وظيفة أساسية تقع على عاتق البنوك، إن بواسطتها تضمن البنوك المزيد من الموارد وكذلك المزيد من الزبائن، ويذكر أنه حتى حالة تحقيق حالات لعدم التسديد فإن البنك يستمر في طمأنة زبائنهم و تأمينهم ووظيفة التأمين التي يقوم بها البنك قد تصاحب وظيفة منح القروض، إذ يشترط البنك على زبونه من اجل حصوله على القرض القيام بالتأمين على مشروعه.

4.2.1. وظيفة استشارية:

لقد عظم شأن المهمة الاستشارية في العصر الحديث خاصة بعد تعدد العمليات المصرفية وتعقدها نظرا للتجربة المكتسبة من طرف إطارات البنوك وكفاءات موظفيها، من وراء تمويل المشروعات الاقتصادية والقيام بالدراسات اللازمة لذلك، والقيام بالعمليات المصرفية يوميا، برز دور البنك كمستشار يقصده الأعوان الاقتصاديون من أجل طلب الاستعانة في شتى الميادين الاقتصادية.

5.2.1.مهمة سياسية:

تستمد الأنظمة السياسية قوتها من الاقتصاد، ويظهر ذلك جليا من خلال السياسة المالية والنقدية المطبقة من مختلف البلدان كونها البنوك من أهم محركات النظام الاقتصادي في أي بلد، فهذا يجعل من النظام البنكي بصفة عامة والبنوك بصفة خاصة لها دور في تطبيق سياسة الدول.

المبحث الثاني: الأداء المالي

يعتبر الأداء المحور الرئيس الذي تنصب حوله جهود كافة المنظمات، فهو يشكل أهم أهدافها، فالمنظمات تتوقع أن تؤدي وظائفها بكفاءة وفعالية، وبالتالي فإن تقييم الأداء يتم من خلاله التعرف على نقاط القوة والضعف في أداء المنظمة.

المطلب الأول: تعريف الأداء المالي

يمثل الأداء المالي المفهوم الضيق لأداء الشركات حيث يركز على استخدام مؤشرات مالية لقياس مدى إنجاز الأهداف، و يعبر الأداء المالي عن أداء الشركات حيث أنه الداعم الأساسي للأعمال المختلفة التي تمارسها الشركة، ويساهم في إتاحة الموارد المالية وتزويد الشركة بفرص استثمارية في ميادين الأداء المختلفة والتي تساعد على تلبية احتياجات أصحاب المصالح وتحقيق أهدافهم.[24]

- كما يعرف أيضا بأنه المعبر عن أداء الأعمال باستخدام مؤشرات مالية كالربحية مثلا، و يمثل الركيزة الأساسية لما تقوم به المنظمات من أنشطة مختلفة.[25]
- ويعرف أيضا بأنه قياس النتائج المحققة المنتظرة على ضوء معايير محددة سلفا لتحديد ما يمكن قياسه و من ثم مدى تحقيق الأهداف لمعرفة مستوى الفعالية، و تحديد الأهمية النسبية بين النتائج والموارد المستخدمة مما يسمح بالحكم على درجة الكفاءة.[26]

---

[24] عادل عشي، الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، مذكرة تندرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، قسم علوم التسيير، بسكرة، 2001-2002، ص 02.

[25] علاء فرحات طالب، إيمان شيحي المشهداني، الحوكمة المؤسسة والأداء المالي الاستراتيجي للمصارف، دار الصفاء للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن، 2011، ص68.

[26] دادان عبد الغاني، قياس وتقييم الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية نحو إرساء نموذج للإنذار المبكي باستعمال المحاكاة المالية، أطروحة تندرج ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2006-2007، ص 34.

- كما يعرف كذلك على أنه مدى نجاح المؤسسة في استغلال كل الموارد المتاحة لديها من موارد مادية ومعنوية أفضل استغلال، وتحقيق الأهداف المسطرة من طرف الإدارة.[27]
- يتمثل الأداء المالي في قدرة المؤسسة على بلوغ أهدافها المالية بأقل التكاليف الممكنة أي تحقيق التوازن المالي و توفير السيولة لتسديد ما عليها من التزامات و تحقيق معدل مردودية جيد بأقل تكلفة.[28]

و مما سبق فإن الأداء المالي:[29]

- ❖ أداة تحفيز لاتخاذ القرارات الاستثمارية و توجيهها تجاه الشركات الناجحة فهي تعمل على تحفيز المستثمرين للتوجه إلى الشركة أو الأسهم التي تشير معاييرها المالية على التقدم والنجاح عن غيرها.
- ❖ أداة لتحفيز العاملين والإدارة في الشركة لبذل المزيد من الجهد بهدف تحقيق نتائج و معايير مالية أفضل من سابقتها.
- ❖ أداة للتعرف على الوضع المالي القائم في الشركة في لحظة معينة ككل أو لجانب معين من أداء الشركة أو لأداء أسهمها في السوق المالي في يوم محدد و فترة معينة.

المطلب الثاني: أبعاد الأداء المالي

كما سبقت الإشارة، أن مصطلح الأداء يعتبر عموما على ذلك الفعل الذي يقود إلى إنجاز الأعمال كما يجب أن تنجز، إذ يعد انعكاس لكيفية استخدام المؤسسة للموارد المالية والبشرية واستغلالها بكفاءة وفعالية،[30] هذا من جهة، ومن جهة أخرى يمكن أن يعبر الأداء عن

---

[27] عباسي عصام، تأثير جودة المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية واتخاذ القرارات، مذكرة تندرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر، تخصص مالية مؤسسة، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2011-2012، ص 61.

[28] تالي رزيقة، تقيم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، مذكرة تندرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر، تخصص إدارة أعمال، قسم علوم التسيير، كلية علوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي محند أولحاج، البويرة، 2011-2012، ص 08.

[29] السعيد فرحات جمعة، الأداء المالي لمنظمات الأعمال، دار المريخ للنشر، ط1، الرياض، 2002، ص37.

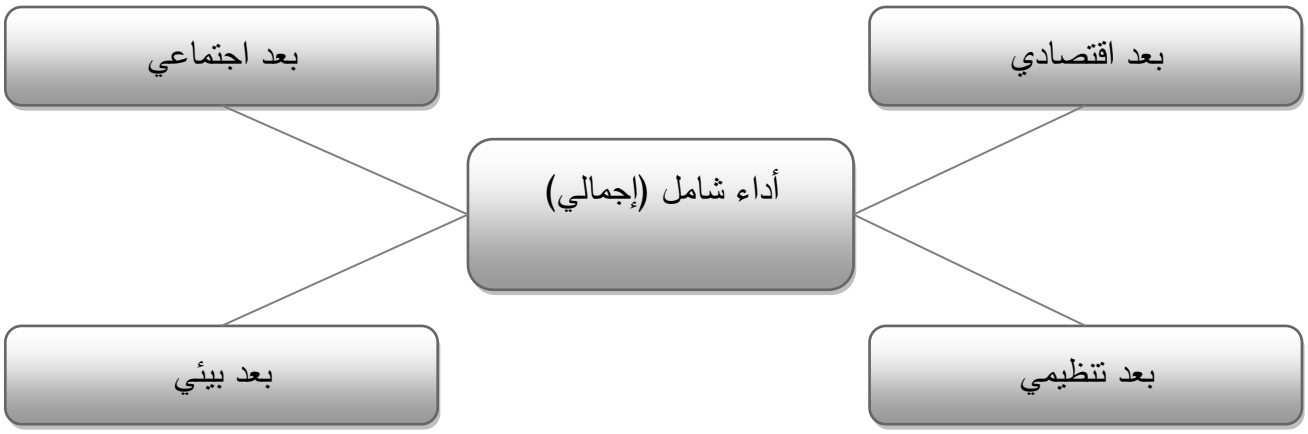
[30] عداي الحسين، فلاح حسين، الإدارة الإستراتيجية، دار وائل للنشر، ط1، عمان، 2000، ص 231.

التفاعل بين السلوك والإنجاز،[31] ذلك ما يدلي بأن الأداء يشتمل على أبعاد مختلفة ويتأثر بعوامل عدة، وهو ما سنحاول التطرق إليه فيما يلي:

1. أبعاد الأداء:

إن تحديد الأداء، يستلزم تقدير مجموعة من الأبعاد التي ينطوي عليها، والتي غالبا ما تكون متداخلة ومترابطة فيما بينها، وهي كما هو مبين في الشكل التالي:

الشكل رقم (1-1): أبعاد الأداء المالي



Source: Rey J.P « le contrôle de gestion des services publics communaux » Ed.Dunod, paris, 1991, p 19.

يتضح من خلال الشكل رقم 01، أن هناك أربعة أبعاد للأداء الشامل وهي البعد الاقتصادي، البعد الاجتماعي، البعد التنظيمي، والبعد البيني.

وفيما يلي تحليل لهذه الأبعاد:[32]

- ✓ **البعد الاقتصادي:** بواسطته تشبع المؤسسة رغبات المساهمين والزبائن والموردين وتكتسب ثقتهم. ويقاس هنا الأداء بالاستعانة بالقوائم المالية.
- ✓ **البعد التنظيمي:** يقصد بالأداء التنظيمي الطرق والكيفيات التي تعتمدها التي تعتمدها المؤسسة في المجال التنظيمي بغية تحقيق أهدافها، ومن ثم يكون لدى مسيري المؤسسة معايير يتم على أساسها قياس فعالية الإجراءات التنظيمية المعتمدة وأثرها على الأداء،

[31] حمادي نبيل، عبادي فاطمة الزهراء، مقومات تحسين أداء المؤسسات الاقتصادية في إدارة التنمية المستدامة، الملتقى الدولي العلمي أداء وفعالية المنظمة، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 10-11 نوفمبر 2009، ص03.

[32] مؤمن شرف الدين، دور الإدارة بالعمليات في تحسين الأداء للمؤسسة الاقتصادية، مذكرة تندرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2011-2012، ص 52.

مع الإشارة إلى أن هذا القياس يتعلق مباشرة بالهيكلة التنظيمية وليس بالنتائج المتوقعة ذات الطبيعة الاجتماعية الاقتصادية، وهذا يعني أنه بإمكان المؤسسة أن تصل إلى مستوى فعالية أخر ناتج عن المعايير الاجتماعية والاقتصادية يختلف عن ذاك المتعلق بالفعالية التنظيمي.

- ✓ **البعد الاجتماعي:** يشير البعد الاجتماعي للأداء إلى مدى تحقيق الرضا عند أفراد المؤسسة على اختلاف مستوياتهم، لأن رضا العاملين يعتبر مؤشرا على وفاء الأفراد لمؤسستهم. وتتجلى أهمية هذا الجانب، في كون أن الأداء الكلي للمؤسسة قد يتأثر سلبا على المدى البعيد إذا اقتصرت المؤسسة على تحقيق الجانب الاقتصادي، وأهملت الجانب الاجتماعي لمواردها البشرية.
- ✓ **البعد البيئي:** والذي يرتكز على المساهمة الفاعلة للمؤسسة في تنمية وتطوير بيئتها.

المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في الأداء المالي

هناك عدة عوامل داخلية إدارية وفنية مؤثرة على الأداء المالي و التي سنلخصها فيما يلي:[33]

- الهيكل التنظيمي؛
- المناخ التنظيمي؛
- التكنولوجيا؛
- الحجم.

1. الهيكل التنظيمي:

هو الوعاء أو الإطار الذي تتفاعل فيه جميع المتغيرات المتعلقة بالشركات وأعمالها، ففيه تتحدد أساليب الاتصالات و الصلاحيات والمسؤوليات وأساليب تبادل الأنشطة و المعلومات، حيث يتضمن الهيكل التنظيمي الكثافة الإدارية هي الوظائف الإدارية في الشركات

[33] زبيدي البشير، دور التقارير المالية في تحسين الأداء للمؤسسة دراسة ميدانية في مجمع صيدال، رسالة ماجستير، تخصص محاسبة وتدقيق، قسم العلوم التجارية، كلية علوم التسيير، جامعة البليدة، غير منشورة، أكتوبر 2011، ص 72.

و التمايز الرأسي هو عدد المستويات الإدارية في الشركات و أما التمايز الأفقي فهو عدد المهام التي نتجت عن تقسيم العمل و الانتشار الجغرافي من عدد الفروع والموظفين.

و يؤثر الهيكل التنظيمي على أداء الشركات من خلال المساعدة في تنفيذ الخطط بنجاح عن طريق تحديد الأعمال و النشاطات التي ينبغي القيام بها ومن ثم تخصيص الموارد لها بالإضافة إلى تسهيل تحديد الأدوار للأفراد في الشركات والمساعدة في اتخاذ القرارات ضمن المواصفات التي تسهل لإدارة الشركات اتخاذ القرار بأكثر فاعلية.[34]

2. المناخ التنظيمي:

هو وضوح التنظيم وكيفية اتخاذ القرار وأسلوب الإدارة و توجيه الأداء وتنمية العنصر البشري، ويقصد بوضوح التنظيم إدراك العاملين مهام الشركة و أهدافها و عملياتها ونشاطاتها مع ارتباطا بالأداء، وأما اتخاذ القرار هو أخذه بطريقة عقلانية وتقييمها و مدى ملائمة المعلومات لاتخاذها، وأسلوب الإدارة في تشجيع العاملين على المبادرة الذاتية أثناء الأداء، أما توجيه الأداء من مدى تأكد العامل من أدائه و تحقيق مستويات عليا من الأداء.

حيث يقوم المناخ التنظيمي على ضمان سلامة الأداء بصورة ايجابية و كفاءته من الناحيتين الإدارية والمالية، وإعطاء معلومات لمتخذي القرارات لرسم صورة للأداء والتعرف على مدى تطبيق الإداريين لمعايير الأداء في تصرفهم في أموال الشركات.[35]

3. التكنولوجيا:

هي عبارة عن الأساليب و المهارات والطرق المعتمدة في الشركة لتحقيق الأهداف المنشودة التي تعمل على ربط المصادر بالاحتياجات، ويندرج تحت التكنولوجيا عدد من الأنواع كتكنولوجيا الإنتاج حسب الطلب وتكون وفقا للمواصفات التي يطلبها المستهلك، وتكنولوجيا الإنتاج المستمر التي تلتزم بمبدأ الاستمرارية، وتكنولوجيا الدفعات الكبيرة.

---

[34] محمود محمد الخطيب، الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات، دار حامد لنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010، ص ص 48-49.

[35] زيدي بشير، مرجع سابق، ص73.

وعلى الشركات تحديد نوع التكنولوجيا المناسبة لطبيعة أعمالها و المنسجمة مع أهدافها وذلك بسبب أن التكنولوجيا من أبرز التحديات التي تواجه الشركات و التي لابد لهذه الشركات من التكيف مع التكنولوجيا و استيعابها و تعديل أدائها وتطويره بهدف الموائمة بين التقنية و الأداء، و تعمل التكنولوجيا على شمولية الأداء لأنها تغطي جوانب متعددة من القدرة التنافسية وخفض التكاليف والمخاطرة والتنويع بالإضافة إلى زيادة الأرباح والحصة السوقية.[36]

4. الحجم:

يقصد بالحجم و تصنيف الشركات إلى شركات صغيرة أو متوسطة أو كبيرة الحجم حيث يوجد عدة مقاييس لحجم الشركة منها: إجمالي الموجودات أو إجمالي الودائع أو إجمالي المبيعات أو إجمالي القيمة الدفترية.

ويعتبر الحجم من العوامل المؤثرة على الأداء المالي للشركات سلبا فقد يشكل الحجم عائقا لأداء الشركات حيث إن بزيادة الحجم فإن عملية إدارة الشركة تصبح أكثر تعقيدا ومنه يصبح أداؤها أقل فعالية، وإيجابا من حيث أنه كلما زاد حجم الشركة يزداد عدد المحللين الماليين المهتمين بالشركة و إن سعر المعلومة للوحدة الواحدة الواردة في التقارير المالية يقل بزيادة حجم الشركات، وقد أجريت عدة دراسات حول علاقة الحجم بأداء الشركات و بينت أن العلاقة بين الحجم و الأداء علاقة طردية.[37]

[36] محمود محمد الخطيب، مرجع سابق، ص 50.

[37] المرجع نفسه، ص 51.

المبحث الثالث: مفاهيم أساسية في تقييم الأداء

تعد عملية تقويم الأداء من التركزات الحيوية للوحدات الاقتصادية التي تسعى إلى تحقيق أهدافها بكفاءة وفاعلية، إذ أن نتائج تقويم الأداء تكون بمثابة مؤشرات لما حققته الوحدة ككل سواء بالمقارنة مع فترات سابقة أو مع الأهداف المخططة. لذلك برز مفهوم تقويم الأداء بوصفه من الوسائل المهمة لضمان سلامة استعمال الموارد الموضوعة والتأكد من حسن استعمالها.

المطلب الأول: ماهية تقييم الأداء

يكتسب تقييم الأداء المالي لشركات التامين أهمية كبيرة إذ يعتبر من أهم الركائز التي تبنى عليها عملية المراقبة والضبط، وذلك باعتماد على مؤشرات مالية.

أولا: مفهوم تقييم الأداء المالي

يقصد بعملية تقييم الأداء المالي قياس الأعمال المنجزة ومقارنتها بما كان يجب أن يتم وفقا للتخطيط المعد مسبقا أملا في اكتشاف جوانب القوة أو تحديد نقاط الضعف وعلى نحو الموضوع مسبقا.[38]

تقييم الأداء المالي للمؤسسة هو تقديم حكم ذو قيمة حول إدارة الموارد الطبيعية والمادية والمالية المتحدة إدارة المؤسسة ومدى إشباع منافع تقييم ورغبات الأداء المختلفة أي أن تقييم الأداء المالي هو قياس النتائج المحقق أو المنتظرة على ضوء معايير محددة سلفا.[39]

تقييم الأداء المالي هو فحص انتقادي شامل لخطط وأهداف وطرق التشغيل واستخدام الموارد البشرية والمادية بهدف التحقق من كفاءة واقتصاديات الموارد واستخدامها أفضل استخدام وبأعلى كفاءة بحيث يؤدي ذلك إلى تحقيق الأهداف والخطط المرسوم لها.[40]

---

[38] حمزم محمود الزبيدي، التحليل المالي تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل، مؤسسة الوراقة للنشر والتوزيع، عمان، 2004، ص 82.

[39] دادان عبد الغني، قراءة في الأداء المالي والقيمة في المؤسسة الاقتصادية، مجلة الباحث، العدد 04، جامعة ورقلة، 2006، ص 41.

[40] عقيل جاسم عبد الله، مدخل في تقييم المشروعات، دار الحامد، عمان، 1990، ص ص 189-190.

كما يقصد بتقييم الأداء المالي استخدام المؤشرات المالية التي يفترض أنها تعكس تحقيق الأهداف الاقتصادية للمؤسسة.[41]

وينظر الباحثين إلى عملية تقييم الأداء المالي على أنها عملية لاحقة لعملية اتخاذ القرار و الغرض منها هو فحص المركز المالي والاقتصادي للشركة في تاريخ معين.[42]

وبمعنى آخر يعتبر تقييم الأداء المالي للمؤسسة قياس للنتائج المحققة أو المنتظرة في ضوء معايير محددة سلفا، تقدم إجراءات ووسائل طرق للقياس للتعريف الوحيد ما يمكن قياسه ومن ثم فهي تكشف عن أهميتها للمؤسسة و ذلك للأسباب التالية:[43]

* تحديد مستوى تحقيق الأهداف من خلال قياس ومقارنة النتائج مما يسمح بالحكم على الفاعلية.
* تحديد الأهمية النسبية بين النتائج والموارد المستخدمة مما يسمح بالحكم على الكفاءة.

المطلب الثاني: الأدوات المستخدمة في عملية تقييم الأداء

هناك العديد من الأدوات التي تستخدم في عملية التقييم هي ما تعرف بمؤشرات تقييم الأداء والمؤشر هو عبارة عن علاقة يمكن الاستفادة منها في تقييم النشاط الكلي للمنظمة أو البنك وأنشطته الداخلية، بحيث يكون لكل مؤشر(مقياس) معدل خاص به حتى يكون ذا مدلول وليس رقما مبهما، كما يتضمن مدى يتراوح فيه الأداء الفعلي بحيث يكون أي انحراف عن هذا المدى غير مرغوب فيه إذا كان في غير صالح البنك، ومن أهم هذه المؤشرات والمقاييس التي يركز عليها تقييم الأداء ما يلي:[44]

1) مقاييس الكفاءة:

يقصد بها القدرة على استخدام الموارد البشرية والمالية المتاحة لإنجاز الأداء المطلوب كما يجب.

---

[41] كاظم نزار الركابي، الإدارة الإستراتيجية (العولمة والمنافسة)، دار وائل للنشر، عمان، 2004، ص 318.

[42] توفيق محمد عبد المحسن، اتجاهات الحديثة في التقييم والتمييز في الأداء، دار الكتب الحديثة، القاهرة، مصر ص 03.

[43] سعيد فرحات جمعة، مرجع سابق، ص 38.

[44] خشارمة حسين، تقييم أداء شركات القطاع العام في الأردن من وجهة نظر الشركات نفسها والأجهزة المسؤولة عنها، مجلة دراسات العلوم الإدارية، المجلد 29، العدد 02، الجامعة الأردنية،2005، ص ص 297-304.

2) الفعالية:

يقصد بها مستوى تحقيق الإدارة للأهداف التي حددت لها.

3) مقاييس المسؤولية الاجتماعية:

وهي مقاييس تتعلق بدمج البنك بين الاهتمامات المجتمعية والبيئة في تعاملها مع أصحاب المصلحة والملاك والمساهمين والعملاء.

4) المؤشرات المالي:

هي تلك المؤشرات التي تعتمد في حساباتها على المعلومات المالية المحاسبة بالبنك، مثل: العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية والقيمة الاقتصادية المضافة وغيرها. ومن أهم ما تتميز به هذه المؤشرات: سهولة حسابها، تصور الأحداث بوحدة قياس قابلة للمقارنة. لكن يؤخذ على هذه مؤشرات الأداء المالية بأنها تاريخية بطبيعتها، فهي تركز على التقرير عن الأنشطة التي حدثت في الفترة السابقة.

المطلب الثالث: طرق تقييم الأداء ومراحله

يختل تقييم الأداء مكانة متميزة لما له من أهمية في تحديد كفاءة المنشأة ومدى تحقيقها لأهدافها معتمدا في ذلك طرق ومراحل معينة.

الفرع الأول: طرق تقييم الأداء.

يمكن تقييم الأداء من خلال مجموعة من الأنظمة، ومن أبرزها:

أولا: نظام الموازنات التقديرية.

تعددت التعاريف المتعلقة بالموازنة التقديرية، فتعتبر أسلوب للتقدير يقتضي ترجمة القرارات المتخذة من طرف الإدارة باشتراك االمسؤولين إلى برامج أعمال تدعي الموازنات.[45]

كما تعرف أيضا بأنها أداة مساعدة لتوضيح الصورة التي تكون عليها أنشطة المنشأة الاقتصادية لما يتضمنه من أسس علمية وواقعية.[46]

[45] فركوس محمد، الموازنات التقديرية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1995، ص05.

[46] خالد الراوي، التحليل المالي للقوائم المالية والإفصاح المحاسبي، دار المسيرة، ط1، عمان، 2000، ص 193.

ثانيا: نظام محاسبة التكاليف المعيارية

تتميز التكاليف بصيغة معيارية بهدف مراقبة نشاط المؤسسة في فترة معينة وقياس إجراءاتها أو إمكانياتها في تحقيق برامجها، ويقتضي هذا النظام إجراء مقارنة بين ما يحقق فعلا من كمية وقيمة عناصر التكاليف وما يحدد من قبل، وتقييم الأداء من خلال تحليل الفرق بين الكلفة الفعلية والكلفة المعيارية التي أصبحت وسيلة شائعة للتعرف على

مواطن القوة والضعف في الأداء، فهي طريقة موجهة إلى المستقبل وبالتالي اتخاذ الإجراءات والخطوات اللازمة والسليمة عند القيام بالأنشطة أو الأعمال.[47]

ثالثا: نظام الإدارة بالأهداف

يتم تقييم الأداء عن طريق اعتماد الإدارة بالأهداف حسب المراحل الآتية:[48]

- تحديد الأهداف لكل نشاط أو مجموعة وكذلك المؤشرات لقياس انجازها؛
- تتبع نسب تحقيق الأهداف ومنح المكافآت والعلاوات على أساس هذه النسب؛
- تقييم الأهداف وإعادة تحديدها في ضوء نسب تنفيذ الأهداف والظروف المستجدة.

الفرع الثاني: مراحل تقييم الأداء المالي

تمر عملية تقييم الأداء المالي بمراحل عدة نجمعها فيما يلي:[49]

1) جمع البيانات والمعلومات الإحصائية:

حيث تتطلب عملية تقييم الأداء توفير البيانات والمعلومات والتقارير اللازمة لحساب النسب و المعايير المطلوبة خلال فترة معينة.

2) تحليل ودراسة البيانات والمعلومات الإحصائية:

للوقوف على مدى دقتها وصلاحيتها لحساب المعايير والنسب والمؤشرات اللازمة لعملية تقييم الأداء المالي حيث يتعين توفير مستوى من الموثوقية والاعتمادية في هذه البيانات.

---

[47] ناصر دادي عدون، تقنيات مراقبة التسيير، دار المحمدية العامة، ط2، الجزائر، 2000، ص 164.

[48] فلاح حسن الحسني، مؤيد عبد الرحمان الدوري، إدارة البنوك (مدخل كمي واستراتيجي معاصر)، دار وائل للنشر، ط1، عمان، 2000، ص 233.

[49] سارة قدوي، دور استخدام أدوات التحليل المالي في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، دراسة حالة مؤسسة التسوية واشغال الطرق بورقلة مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، تخصص مالية مؤسسة، جامعة ورقلة، 2014-2015، ص 04.

3) إجراء عملية التقييم:

باستخدام النسب والمعايير الملائمة للنشاط الذي تمارسه الوحدة الاقتصادية على أن تشمل عملية تقييم النشاط العام للوحدة أي جميع أنشطة مراكز المسؤولية فيها بهدف التوصل إلى حكم موضوعي ودقيق يمكن الاعتماد عليه.

4) اتخاذ القرار المناسب عن نتائج التقييم:

كون نشاط الوحدة المنفذ كان ضمن الأهداف المخططة وأن الانحرافات التي حصلت عليها في النشاط قد حرصت على جميعها، وحددت أسبابها ووضع الخطط لسير نشاط الوحدة نحو الأفضل في المستقبل.

5) تحديد المسؤوليات ومتابعة العمليات التصحيحية للانحرافات:

والتي حدثت في الخطة الإنتاجية وتغذية نظام الحوافز بنتائج التقييم وتزويد الإدارات التخطيطية والجهات المسؤولة عن المتابعة بالمعلومات والبيانات التي تمخضت عملية التقييم للاستفادة منها في رسم الخطط القادمة وزيادة فعالية المتابعة.

خلاصة الفصل:

بعد استعراضنا لمختلف المفاهيم الأساسية حول البنوك التجارية والأداء المالي فيما تجلى لنا أهمية الدور الذي تلعبه في تحريك مختلف فعاليات الاقتصاد باعتبارها من أنشطة المؤسسات المالية العاملة داخل النظام المصرفي.

كما تبين أيضا أن البنوك التجارية تسعى إلى معرفة نواتجها النهائية وترابط أدائها مع أهدافها لكشف الانحرافات وتعضيد نقاط القوة لضمان مركز تنافسي ولفتح الأفاق عبر الحفاظ على مصداقية تعاملاتها مع عملائها، ومراسيلها والوفاء بالتزاماتها في المواعيد المحددة، وبالتالي مدى انعكاس أدائها على مصداقية القطاع ورسم صورة أمنة له في عقل ووجدان المستثمر والمدخر والمقترض على حد سواء.

وأخيرا تطرقنا إلى تقييم الأداء المالي في البنوك التجارية الذي بدوره يحتل أهمية خاصة في كل المجتمعات والنظم الاقتصادية نظرا لندرة الموارد الاقتصادية والمالية مقارنة بإحتياجات كبيرة لها، لهذا يعتبر من أهم التحديات التي يواجهها مدراء البنوك، وكيفية استخدام الموارد المالية المتاحة لهم كأفضل استخدام.

الفصل الثانـي:

نظم تقييم أداء البنوك التجارية باستخدام نموذج CAMELS

تمهيد:

الحكم على كفاءة الأداء المالي سواء على مستوى البنك أو على مستوى النشاط إن تدبير شؤونه هو ببساطة عن طريق التفكير في الأرقام والمقاييس وإجراء المقارنات حتى يتمكن من متابعة عمله ورصد حالتهم وتقييم مستوى انجازهم من اجل توجيههم ضمن الإطار الصحيح والتأكد من أن البنك يحقق أهدافه بكفاءة وفعالية.

من اجل تبيان أهمية نظام تقويم الأداء وتسليط الضوء على الحقائق المدعمة لذلك في البنوك، وارتأينا التطرق في هذا الفصل إلى ثلاث مباحث رئيسية.

المبحث الأول: المقومات الأساسية لنظم الأداء في البنوك التجارية

المبحث الثاني: نموذج CAMELS

المبحث الثالث: نظام تقييم الأداء حسب نموذج CAMELS

المبحث الأول: المقومات الأساسية لنظم تقييم الأداء في البنوك التجارية

تعتبر المقاييس المالية من أهم المعايير التي تقوم عليها عملية تقييم الأداء المالي للبنك، يعتمد نجاح عملية التقييم بشكل كبير على صحة المؤشرات والقدرة على قياس أدائها، وتقييمه لكشف نقاط القوة والضعف المختلفة في الوضع المالي لهذه المؤسسات المالية بشكل صحيح، لمساعدتهم في عملية منح القرار ولإيجاد مقاييس لتقييم الأداء المالي للبنك، تم تقسيم هذا المبحث إلى المطالب التالية:

المطلب الأول: أهمية تقييم الأداء في البنوك التجارية

لا بد أن يكون للمؤسسة نظام تتوفر فيه الخصائص والشروط، فإنه يمكن أن يقدم لها الكثير في مجال تسيير مواردها وخاصة من الموارد البشرية.

أولا- المكافأة

بالإضافة إلى الأجور التي يتلقاها العمال، فإن المنشأة تكافئ الأفراد المسؤولين عن تحقيق الانحرافات الايجابية، أو الأفراد الذين يقدمون أكثر مما ينبغي، ويؤدي هذا الأسلوب إلى خلق جو من المنافسة بين العاملين والمصالح المختلفة وهذا لأنه أداة لتحفيز العمل وتحسين النتائج داخل المنظمة.[1]

ثانيا- تخطيط تعداد الأفراد

تسمح عملية تقييم الأداء الفردي للمؤسسة بمعرفة العدد الحالي للموظفين ومهاراتهم المميزة، والتي يمكن أن تستخدمها المنظمة كمعلومات مفيدة لتخطيط الموظفين.

ثالثا- التكوين

تطبيق برامج تكوين الأفراد يتطلب إجراء تحليل دقيق لحاجات التكوين هذه الاخيرة تشتمل على مجموعة من المراحل من بينها تقييم الأداء، فتقييم الأداء يساعد إلى حد كبير في عملية تكوين الأفراد.

[1] ثناء إبراهيم فرحات، الأساسيات الحديثة لإدارة المكتبات والمعلومات، الدار المصرية اللبنانية، 2010، ص 116.

رابعا- التحرك الداخلي

نادرا ما يتم تحديد التنقل الشخصي، الذي يتم تمثيله عادة بالترقيات والنقل والتخفيضات والتسريح، على أساس التقدمية في المؤسسات الواعية مختلف الحركات التي تحدث داخل المؤسسة وتتعلق بقرارات الترقية والنقل.

خامسا- التدريب

قياس الأداء و تحليل الانحراف يمكن من تحديد أوجه القصور في الأداء والجوانب التي تحتاج إلى تحسين ولتقويم القصور وتحسين الأداء تلجأ المؤسسة إلى تدريب العناصر التي كانت سببا في حدوث الانحرافات السلبية ومن المستحسن للمؤسسة أن تجري قياس لأداء المتدربين ثم مقارنته بأدائهم السابق، قبل "التدريب" لنفس العمل وتحليل النتائج لاستخدامها في تحسين طرق التدريب نفسها بالإضافة إلى استخدامها في تقييم المتدربين.[1]

المطلب الثاني: أهداف تقييم الأداء في البنوك التجارية

يتمثل الهدف العام لعملة تقييم الأداء، التأكد من أن الأداء الفعلي يتم وفقا للخطط الموضوعة والمرسومة، إلا أن هناك بعض الأهداف الأخرى لتقييم الأداء يمكن إيجازها في النقاط التالية:

- كشف بعض المشكلات الإدارية و التنظيمية، حيث تكفل الدراسة التحليلية لنتائج التقارير الكشف عن بعض العيوب التنظيمية أو الإدارية؛
- الوقوف على مستوى انجاز الوحدة الاقتصادية مقارنة بالأهداف المدرجة في خطتها الإنتاجية؛
- تنشيط الأجهزة الرقابية على أداء عملها عن طريق المعلومات التي يقدمها تقويم الأداء فيكون بمقدورها التحقق من قيام الشركات العامة بنشاطها بكفاءة عالية وانجازها لأهدافها المرسومة كما هو مطلوب حيث تقدم تقارير الأداء أفضل المعلومات التي يمكن أن

[1] صلاح الدين حسن السيسي، نظم المحاسبة وتقييم الأداء في المؤسسات المالية، دار الوسام للطبع والنشر، لبنان، 1998، ص 222.

تستخدم في متابعة وتطوير المتطلبات الإدارية والاقتصادية والمالية لمختلف الوحدات الاقتصادية؛

- العمل على الحصول على أفضل عائد ودفع حركة التنمية يتم عادة من خلال التوسع وإقامة المنظمات الجديدة؛[1]
- متابعة تنفيذ أهداف البنك التجاري المحددة مسبقا، الأمر الذي يتطلب متابعة تنفيذ الأهداف المحددة كما ونوعا وضمن الخطة المرسومة والمدة المحددة لها بالاستناد إلى بيانات والمعلومات المتوفرة؛
- تصحيح الموازنات التخطيطية ووضع مؤشراتها في المسار الصحيح بما يوازن بين الطموح والإمكانيات المتاحة حيث تشكل نتائج تقويم الأداء قاعدة معلوماتية كبيرة في رسم السياسات والخطط العلمية البعيدة عن المزاجية والتقديرات غير الواقعية؛
- الكشف عن مواطن الخلل والضعف في نشاط البنك التجاري وإجراء تحليل شامل لها مع بيان مسبباتها وذلك بهدف وضع الحلول اللازمة لها وتصحيحها؛
- التحقق من تنفيذ الأهداف التي تضمنها الخطط الموضوعة من طرف البنك التجاري في الوقت المحدد؛
- الرقابة على كفاءة الأداء من تنفيذ البنك لأهدافه وذلك باستخدام موارد المتاحة أفضل استخدام؛[2]
- الكشف عن مدى تحقيق القدرة الإرادية والقدرة الكسبية، حيث أن الأولى تعني القدرة على توليد إيرادات سواء من الأنشطة الجارية أو الرأسمالية أو الاستثنائية، بينما تعني

[1] موسى محمد أبو حطب، فاعلية نظام تقييم الأداء وأثره على مستوى أداء العاملين حالة دراسية على جمعية أصدقاء المريض الخيرية، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة، 2009، ص 18.

[2] شروق رقية، تقييم الأداء المالي في البنوك التجارية من خلال تحليل العائد والمخاطر، دراسة حالة القروض الشعبي الجزائري، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة سطيف، 2006-2007، ص 60.

الثانية القدرة على تحقيق فائض من الأنشطة الموضحة سابقا من أجل مكافأة عوامل الإنتاج .[1]

المطلب الثالث: معايير ومؤشرات تقييم كفاءة الأداء المالي في البنوك التجارية

تعتبر المعايير والمؤشرات المالية من أهم الأسس التي تقوم عليها عملية تقويم الأداء المالي في البنوك، فنجاح عملية التقويم يعتمد بدرجة كبيرة على مدى صحة ملائمة المؤشرات. وقدرتها على قياس أدائها المالي بشكل سليم، وتقييمه لكشف مختلف نقاط القوة والضعف في المركز المالي لهذه المؤسسات المالية مما يساعدها في عملية اتخاذ القرارات.

الفرع الأول: معايير تقييم كفاءة الأداء المالي في البنوك التجارية

لمعرفة مدى كفاءة البنوك التجارية يكون ذلك من خلال تقييم الأداء المالي داخلها ويتم هذا على أساس عدة معايير تعبر بصدق عن مستوى تحديد الأهداف.

تعريف المعيار: عرف المعيار على انه ترجمة للخطط والأهداف والسياسات والإجراءات الخاصة بأية منشاة، وهي عبارة عن وسائل تقوم بإجراء المقارنة بين الأهداف والأداء أو المدخلات والمخرجات.[2]

ويعتبر أيضا بأنه تحديد دقيق للنتائج التي يجب على كل وحدة أو فرد في الوحدة أن يحققها من خلال عمله.

ويعرف كذلك بأنه مؤشر قياس ودليل يعتمد عليه في الحكم على مدى الكفاءة في استخدام الموارد المتاحة في المنشاة، ومدى الفاعلية في تحقيق أهداف الخطة المرسومة.[3]

---

[1] عبد الغني دادان، قراءة في الأداء المالي والقيمة في المؤسسات الاقتصادية، بحث في مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد الرابع، 2007، ص 45.

[2] عبد الرحمان الصباح، مبادئ الرقابة الإدارية: المعايير لتقييم التصحيح، عمان، مؤسسة زهران، 1994، ص 107.

[3] ميعاد حميد على، دور تقويم الأداء في الحد من الفساد الإداري والمالي، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد 39، 2014، ص 315.

لابد من توفر الواقعية في المعايير أي أن تكون هذه المعايير متلائمة وطبيعة العمل، ويجب أن لا تكون سهلة التحقيق حتى لا يتراخى الموظفين والمدراء، ويجب أيضا ألا تكون صعبة التحقيق حتى لا يؤدي ذلك إلى الإحباط الأفراد والتأثير على أدائهم.

ثانيا: المعايير المستخدمة في تقييم كفاءة الأداء المالي

الاختيار الأنسب للمعايير من اجل تقييم الأداء المالي كثيرة ومتنوعة إلا أن المهم هو الاختيار الذي يعبر بصدق عن مستوى الأداء بالنسبة لكل المراكز، سواء كانت الأهداف يمكن قياسها كميا أو قيميا أو لا يمكن قياسها كالمتعلقة بتطوير الإدارة والعاملين.[1]

1. كفاية رأس المال:

تعتبر أهمية رأس المال من الوظائف التي يمكن أن يحققها ، فهو قاعدة للنمو والتطور المستقبلي للمصرف، ويؤدي دورا مهما في عملية امتصاص وتغطية أي خسائر غير متوقعة وتجوزها بالإضافة لاحتفاظ المصارف بمستوى رأس مال مناسب يؤدي إلى رفع قدرة القطاع المصرفي ويساهم في تعزيز الثقة به وكذا حفظ استقرار النظام المالي ككل.[2]

ولذلك فإن دراسة كفاية رأس المال تسمح على مدى قدرة البنك على مواجهة المخاطر المتوقعة من خلال رأس المال المتاح، ويتم قياس رأس المال بقسمة رأس المال على المخاطر المرجحة.[3] وعليه يتعين على البنوك امتلاك إجراءات لتقييم متطلبات وإستراتجية المحافظة على مستوى رأس المال.

---

[1] لبنى هاشم نعمان، معايير تقييم الأداء دراسة تطبيقية في الشركة العامة لصناعة الزجاج والسيراميك، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة بغداد، المجلد 17، الإصدار 61، سنة 2011، ص 268.

[2] علاء فرحان طالب، إيمان شيحاني مشهداني، الحوكمة المؤسسية والأداء المالي الاستراتيجي للمصارف، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2011، ص 86.

[3] بحري هشام، تسيير رأس المال في البنك، دراسة حالة بنك القرض الفلاحي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، علوم اقتصاد، 2005-2006، ص 128.

كفاءة الإدارة:

وتعني مدى قدرة الإدارة على انجاز عملها بشكل امن وسليم ومتوافق مع الممارسات لمصرفية السليمة، من خلال الجدارة الفنية والإدارية لفريق الإدارة بالبنك وقدرة هذا الفريق على التخطيط الجيد والتعامل مع المتغيرات و الظروف المستجدة، وسلامة ودقة نظم وسياسات العمل.[1]

2. القوة الايرادية للبنك:

كشفت الإحصائيات على أن محفظة القروض تولد نحو نسبة 60%% إلى 70% من الإيرادات في البنوك التجارية وهو ما يكسب هذه المحفظة أهمية بالغة في أداء وتقييم البنك.[2]

ويتم تحليل هذا المعيار وفق قدرته على تغطية الخسائر التي قد يتعرض لها البنك ومدى مساهمته في تدعيم رأس مال البنك، وتحليل اتجاهات الإيرادات خلال فترة زمنية متقاربة، وتقييم النتائج مع أداء البنوك المماثلة كما توجد عناية خاصة لمعدل نمو الأرباح المحتجزة وتأثيرات سياسة دفع الضرائب على صافي أرباح البنك وإيراداته الكلية، كما يتم تقييم الإيرادات للبنك بصدد الاطمئنان على سلامة مركزه المالي، وتمتعه بدرجة عالية من اليسر المالي وابتعاده عن مخاطر التعثر.

الفرع الثاني: مؤشرات تقييم كفاءة الأداء المالي في البنوك التجارية

1. تعريف المؤشر المالي:

تعتبر المؤشرات المالية من الأدوات المهمة لتقييم أداء المصرف التجاري وقدرته على مواجهة التزاماته المستحقة حاليا ومستقبلا، ومن هنا تعددت التعاريف عند الباحثين

[1] احمد غنيم، صناعة قرارات الائتمان والتمويل في إطار الإستراتيجية الشاملة للبنك، مطابع المستقبل، مصر، الطبعة الثانية، 1999، ص 35.

[2] بوطرة فضيلة، دراسة وتقييم فعالية نظام الرقابة الداخلية في البنوك، مذكرة استكمال لمتطلبات نيل شهادة ماجستير، علوم التسيير، فرع إستراتيجية السوق في ظل اقتصاد تنافسي، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2006-2007، ص 61.

فمنهم من عرفها أنها: " أداة تشخيصية أساسية من أدوات التحليل المالي الذي يعد البداية لقياس الأداء من ثم تنتهي بعملية التقييم.[1]

2. خصائص المؤشر المالي:

يعد استخدام المؤشرات المالية من أوسع مداخل تقييم الأداء شيوعا والأكثر استخداما في تقييم أداء المصارف التجارية، بحكم ما توافر من معلومات مالية تمثل جوهر العمل المصرفي، ومن أهم هذه الخصائص:[2]

إن تبين المؤشرات المالية كفاءة المصرف التجاري في استخدام الأموال المتاحة وترشيد الاتفاق وتنظيم الإيرادات وما يعنيه هذا من تعبير عن مدى نجاح المصرف في انجاز الأهداف المخططة له.

تمكن المؤشرات المالية المصرف التجاري من التحقق من سلامة مركزه المالي، وبيان مدى تناسق الأموال المتاحة وتوزيعها على أوجه الاستثمار المختلفة، ومدى كفاية استغلاله لتلك الأموال بما يعود على المصرف بعائد مجزي يشجع على استثمار الأموال المتاحة في النشاطات التي يزاولها.

تحقق المؤشرات المالية المتابعة للأهداف الموضوعة للمصرف التجاري عن طريق مقارنة نتائج التنفيذ الفعلي المتحصل عليها من المؤشرات مع التقديرات الموضوعة يوصفها أهدافها وحصر الانحرافات وتحليلها، ومعرفة أسبابها ومعالجتها في الوقت المناسب وبالطريقة المناسبة. والعمل على تلاقيها في المستقبل.

تسمح المؤشرات المالية بقياس معدل نمو الودائع الادخارية والتعرف على مدى نجاح المصرف التجاري في تعبئة المدخرات لتمويل عملية التنمية الاقتصادية.

[1] Macnemamin, Jim, financial management, the bath, press, 1999, p ; 298.

[2] نصر محمود مزنان فهد، اثر السياسات الاقتصادية في أداء المصارف التجارية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2009، ص 55.

ومنه فالمؤشرات المالية تعطي الوضوح والأجوبة لكثير من التساؤلات المتعلقة بتقييم الأداء بشكل عام فقد اكتسبت أهمية متزايدة إذ تلجا إليها الإدارات لغرض التنبؤ بحالات الفشل.[1]

3. هيكل المؤشر المالي:

تعد المؤشرات المالية من أهم الأسس التي تقوم عليها عملية تقييم الأداء في البنوك التجارية، فنجاح عملية التقييم يعتمد بدرجة كبيرة على الدقة وملائمة المؤشرات المالية وقابليتها على قياس الأداء بشكل سليم.

ومن المعلوم أن هناك عدد كبير من المؤشرات المالية المستخدمة في تقييم الأداء في المصارف التجارية[2] إذ هناك من صنف النسب المالية إلى ثلاث مجموعات الأولى متعلقة بنسب الربحية، الثانية متعلقة بنسب الأداء الإداري والثالثة بنسب المديونية والسيولة وهي بمجموعها تكون قيمة الأداء المالي الذي يتحدد بالصفة التالية:[3]

كما يمكن تصنيف المؤشرات المالية إلى فروع هي:

1) مؤشرات الربحية:[4]

تعتبر هذه من أهم المؤشرات المالية التي تستخدم في تقييم الأداء المصرف التجاري، لأنها تمكن من قياس قدرة المصرف من اجل تحقيقها عائد نهائي صافي على الأموال المستثمرة، وذلك يعني أن هذه المؤشرات تركز على الربح الذي يعد المحور الفعال في استمرار المصارف التجارية وتوسعها، ومن خلال الأرباح المحصلة في تحقيق النمو المستمر للمصرف

الأداء المالي= معدل نسب الربحية + معدل نسب الأداء الإداري + معدل نسب المديونية والسيولة

---

[1] عتاب يوسف حسون، تقييم كفاءة معايير التقييم الملي و الإداري في قطاع النقل البحري، بحث اعد لنيل درجة ماجستير في إدارة الأعمال، جامعة نشرين، سوريا، ص 86.

[2] صلاح الدين حسين السيسي، مرجع سابق الذكر، ص 241.

[3] محمود جلال احمد، استخدام مؤشرات النسب المالية في التقويم الأداء المالي والتنبؤ بالأزمة للشركات، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الدولي السابع، جامعة الزرقاء الخاصة، 2009، ص 12.

[4] نصر محمود مزنان فهد، مرجع سابق الذكر، ص ص 58-59.

مما يعزز قدرتها على البقاء وعلى المنافسة .وضمان استقرارها من خلال تعزيزها لثقة الزبائن والمتعاملين مع المصرف التجاري.

وتندرج ضمن مؤشرات الربحية أنواع عدة هي:

نسبة هامش الربح= (هامش الربح / إجمالي الموجودات)*100

إذ أن هامش الربح= الفوائد المحصلة – الفوائد المدفوعة

تقيس هذه النسبة العائد الصافي من الفوائد التي حققتها الموجودات المصرف، وزيادتها تعني زيادة قدرة الموجودات على توليد أرباح أو هامش ربح للمصرف التجاري وبالعكس.

معدل العائد على حق الملكية= (صافي الأرباح بعد الضرائب/حق الملكية)*100

يعد هذا المعدل من أهم مؤشرات قياس كفاءة استخدام الأموال ويعمل المصرف التجاري دائما على زيادة بما يتناسب وحجم الأخطار التي يتحملها مساهمو المصرف.

ويوضح هذا المعدل ما تحققه كل وحدة من حقوق الملكية في صافي الأرباح (العائد) التي حققها المصرف

معدل العائد على إجمالي الموجودات= (صافي الربح بعد الضرائب/إجمالي الموجودات)*100

يقيس هذا المعدل نصيب كل وحدة من الموجودات من صافي الربح بعد الضرائب.

وزيادة هذا المعدل تعني كفاءة استخدام الأموال المستثمرة في الأصول الإرادية.

2) مؤشرات السيولة:

يشير مفهوم السيولة إلى قدرة المصرف التجاري على تحويل جزء من أمواله شبه النقدية إلى نقد بأقرب وقت ممكن واقل خسارة تسمح بمواجهة السحوبات وإلا فان التعرض لنقص السيولة سيؤدي إلى زعزعة ثقة المودعين بالمصرف. فالسيولة سمة حيوية تمتاز بها المصارف التجارية عن المؤسسات غير المالية، ففي الوقت الذي يستطيع فيه تلك المؤسسات تأجيل سداد التزاماتها ولو لبعض الوقت لا يمكن للمصرف فعل ذلك.

فبمجرد إشاعة عدم توفير سيولة لدى مصرف تجاري قد تؤدي إلى تدافع المودعين لسحب أموالهم مما يؤدي إلى إفلاسه، لذا على المصارف التجارية أن تحتفظ بجزء من أموالها

بدرجة من السيولة كافية لمواجهة السحوبات العائد أو الفجائية لزبائن المصرف.[1] وتتمثل مؤشرات السيولة في الآتي:[2]

نسبة الاحتياطي القانوني أن هذه النسبة تعني التزام البنوك التجارية بالاحتفاظ لدى البنك المركزي بنسبة معينة من ودائعها ودون فائدة وهي تختلف من بلد إلى آخر ومن فترة لأخرى ولكن في الغالب تتراوح ما بين 20 إلى 25.

3) نسبة السيولة القانونية:

يقصد بها حجم السيولة الواجب الاحتفاظ بها في البنك أي الأصول السائلة والشبه سائلة حيث تشمل على:

- الأرصدة النقدية.
- الأرصدة المودعة لدى البنك المركزي والخزينة.
- الأرصدة من الذهب والعملات الصعبة.
- الشيكات قيد التحصيل و الحوالات والأوراق المالية والتجارية القابلة للخصم.
- الاذونات والسندات على الخزينة المركزية.

وفي نفس الوقت يجب دراسة الخصوم الواجب سدادها والتي تشمل على:

- شيكات و حوالات و اعتمادات مستندية مستحقة الدفع.ذ
- الديون المستحقة السداد إلى البنوك الأخرى.
- الودائع الشخصية الجارية وودائع المؤسسات بالعملة الوطنية وبالعملة الأجنبية.
- الودائع الأخرى مستحقة السداد.

ويتم احتساب نسبة السيولة القانونية حسب العلاقة مجموع الأصول السائلة وشبه السائلة على الخصوم الواجبة السداد والقابلية للسحب.

---

[1] علاء فرحان طالب، إيمان شيحاني مشهداني، مرجع سابق الذكر، ص 83.

[2] صالح خالص، تقييم كفاءة الأداء في القطاع المصرفي، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية، واقع وأفاق، جامعة الشلف، ديسمبر 2004، ص 383.

4) مؤشرات ملائمة رأس المال:[1]

تراعي المصارف التجارية أن تتوافر لها رؤوس أموال لتغطية احتياجاتها من المعدات والتجهيزات وغيرها من الأصول الثابتة وأيضا لمواجهة التزاماتها إذ أن الحفاظ على ملائمة رأس المال في المصرف التجاري يعد أمرا ضروريا ومهما لدعم ثقة المودعين وحتى يتمكن من اجتذاب الودائع الكافية لتامين احتياجاته المالية الكفيلة بضمان أداء سليم ومتميز وتضم مؤشرات ملائمة رأس المال أنواعا عدة أهمها:

نسبة حق الملكية إلى إجمالي الموجودات= (حق الملكية/إجمالي الموجودات)*100

تبين هذه النسبة مدى اعتماد المصرف على رأس ماله في تكوين الموجودات، ويحاول المصرف الاحتفاظ بهذه النسبة عند معاملاتها الثابتة، وعدم انخفاضها عن معدلاتها في السنوات السابقة، ومراعاة ما يقرره المصرف المركزي الذي يدعم رفعها لتوفير الحماية اللازمة لأموال المودعين.

نسبة حق الملكية إلى إجمالي الودائع= (حق الملكية/إجمالي الودائع)*100

تبين هذه النسبة مدى اعتماد المصرف التجاري على حقوق الملكية بوصفها مصدر من مصادر التمويل، ومدى قدرة المصرف على رد الودائع من الأموال المملوكة له، وان ارتفاع هذه النسبة يعني توفير الحماية اللازمة لأموال المودعين.

5) مؤشرات توظيف الأموال:[2]

تستهدف هذه المؤشرات الحكم على كفاءة المصرف التجاري في توظيف الأموال المتاحة له في المجالات المختلفة في إطار السياسات الائتمانية للمصرف، وسياسة استخدام الأموال، وتقيس هذه المؤشرات أداء المصرف التجاري في استخدام الأموال المتاحة، وإنتاجية العمالة، والعائد الذي حققه المصرف نتيجة الاستثمار في المجالات المختلفة.

نسبة إجمالي القروض إلى إجمالي الودائع= (إجمالي القروض/إجمالي الودائع)*100

[1] نصر محمود مزنان فهد، مرجع سابق الذكر، ص ص 64-65.

[2] نصر محمود مزنان فهد، مرجع سابق الذكر، ص ص 66-67.

تعد هذه النسبة من المؤشرات الرئيسية لقياس قدرة المصرف التجاري على توظيف الودائع وهي توضح حجم الأموال التي تستخدمها ووظفها المصرف من إجمالي ودائع العملاء، وزيادة النسبة تعني زيادة قدرة البنك التجاري على توظيف الأموال.

نسبة إجمالي الإيرادات إلى إجمالي الموجودات= (إجمالي الإيرادات/إجمالي الموجودات)*100

يوضح هذا المعدل كفاءة المصرف التجاري في تشغيل الموارد المالية المتاحة وكفاءته في تشغيل الإمكانيات البشرية والمادية الأخرى في أداء الخدمات المصرفية كافة التي يتمثل عائدها أو جزء كبير منها في العمولات والفوائد المحققة وكلما زاد هذا المعدل كان ذلك دليلا على الاستغلال السليم لتلك الموجودات.

المطلب الرابع: المخاطر التي تواجه البنوك التجارية

لقد زادت المخاطر المصرفية بشكل كبير في الوقت الحاضر والسبب يرجع إلى جانبين أساسين الأول يتعلق بإدارة التغيير في الحياة الاقتصادية والثاني يرتبط بزيادة معدلات الترابط والتداخل بين قطاعات الاقتصاد المختلفة.

الفرع الأول: المخاطر التي تواجه البنوك التجارية

يمكن تبويب المخاطر المصرفية إلى أصناف متعددة وإلى أنواع مختلفة استنادا إلى وجهات نظر الكتاب والباحثين والتي تعتمد على رؤية متباينة للمخاطر، وفقا للنشاط والبيئة والموارد والظروف الاقتصادية والعلاقات الدولية، ويمكن تصنيفها إلى:

1/ المخاطر البيئية:[1]

وتتمثل في المخاطر التي تتعرض لها المصارف بعدها مؤسسات ذات تنظيم وتشريع عال إذ أن معظم الأنشطة المصارف هي في نظام المدفوعات في الاقتصاد و أن وظيفة المدفوعات تعد جزءا حيويا وكبيرا من وظائفها.

[1] صادق راشد الشعري، إستراتيجية إدارة المخاطر المصرفية وأثارها على البنوك التجارية، دار اليازوري العلمية، الطبعة الأولى، 2012، ص ص 57-58.

ويشتمل هذا الصنف من المخاطر على الأنواع الآتية:

أ. المخاطر التشريعية:

ويطلق عليها البعض (مخاطر الالتزام) وهي تنتج من احتمال مخالفة تطبيق القوانين الرقابية والقواعد التشريعية، والتي تؤثر سلبيا في المصرف إذ قد تقوم السلطات الرقابية بفرض غرامات نقدية على المصارف المخالفة وتكرارها قد يؤدي إلى عقوبات أشد قسوة.

ب. المخاطر الاقتصادية:

وتشمل المخاطر المترافقة مع عوامل الاقتصاد القومي والدولي، والتي يمكن أن تؤثر في أداء المصارف سواء كان بصورة مباشرة أم غير مباشرة وبالأخص أن العولمة قد غزت دول العالم وحولت العالم كله إلى قرية صغيرة بإمكان أي فرد الوصول إليها عبر اتصال أو نقاط اتصال بسيطة.

ج. مخاطر المنافسة:

وهذه المخاطر برزت نتيجة ظهور منتجات جديدة وابتكار خدمات متميزة وذات أداء عال من خلال آليات ووسائل مختلفة لتقديم أفضل الخدمات المصرفية للعملاء من الصيرفة التقليدية إلى الصيرفة الالكترونية بمختلف أشكالها وصيغها.

2/ المخاطر الإدارية:[1]

ويمكن حصر هذا النوع من المخاطر في:

أ. مخاطر السمعة

يرتبط نجاح المصارف في أعمالها بالسمعة التي تؤسسها كمؤسسات جديرة بالثقة، وتنشأ مخاطر السمعة في حالة قيام المصرف بتقديم خدمات غير كفؤ أو عند عدم انتظام تقديم الخدمة. كذلك قد تنشأ هذه المخاطر في حالة نقص متطلبات الإفصاح اللازمة للعملاء أو عند حدوث انتهاك للخصوصية.

[1] صادق راشد الشعري، مرجع سابق الذكر، ص ص 59-60.

كذلك ترتبط هذه المخاطر بسوء الإدارة وعدم نزاهتها والكثير من التصرفات غير المنضبطة مما تنعكس سلبيا على الأداء المصرفي في جميع أنشطة وفعالية.

ب. المخاطر المنظمة:

تتمثل في المخاطر المرتبطة بطبيعة الهياكل التنظيمية للمصارف وأنواعها المختلفة وتدرج الصلاحيات والمسؤوليات فيها والعلاقات والترابط بين الأقسام والوحدات وكذلك المخاطر الإدارية المختلفة فيما يتعلق بيئة المصرف وطبيعة نظم التعويض والحوافز

ج. مخاطرة القابلية أو الأهلية أو القدرة:

وهي المخاطر التي تجعل إدارة المصرف مفتقرة إلى الكفاءة والقدرة على التعامل والتعايش مع المتغيرات البيئية في القطاع المصرفي مما يجعلها غير قادرة على اتخاذ قرارات مصرفية صائبة وسليمة ترتبط بإدارة الأموال في المصرف وإدارة موجوداته و مطلوباته بالشكل الكفء مما يعرضها إلى ضياع فرص استثمارية واقراضية و توظيفية مختلفة بسبب نقص الكفاءة والخبرة وعدم القدرة على إدارة مصادر التمويل وتوظيفها في مجالات استثمارية مختلفة.

3/ المخاطر المالية

تواجه البنوك التجارية نتيجة قيامها بوظائفها العديد من المخاطر خاصة في ظل الظروف الاقتصادية الحالية ومن بين هذه المخاطر ما يلي:

أ. مخاطر الائتمان:

يواجه البنك عند منح القروض مشكلة تقدير المخاطر المتعلقة بالقرض، ويحاول التحكم فيها أو التخفيف من أثارها التي قد تمتد ليس فقط إلى عدم تحقيق البنك للعائد المتوقع من القرض وإنما إلى خسارة الأموال المقرضة ذاتها.[1] وتنقسم مخاطر الائتمان إلى نوعين، فمنها الخاصة وتتعلق بالعميل وطبيعة نشاطه. كما قد يرتبط هذا النوع من المخاطر بالبنك مانح الائتمان أما المخاطر العامة فهي من المخاطر التي يصعب التنبؤ بها، وتخرج عن إدارة كل

[1] محمد صالح الحناوي وسيد علي الفتاح عبد السلام، المؤسسات المالية: البورصة والبنوك التجارية، دار الجامعية، مصر، 2000، ص 274.

من العميل والبنك[1]. مثل مخاطر تعتبر أسعار الفائدة مخاطر التضخم مخاطر الدورات التجارية التي تصب الاقتصاد الوطني، كموجات الكساد مثلا إضافة إلى مخاطر السوق، والتغير في الأنظمة الاقتصادية أو السياسية[2].

ب. مخاطر السيولة:

تكون هذه المخاطر نتيجة عدم توفر سيولة لمواجهة الطلب على سحب الأموال، ويظهر في حالة سحب الودائع من طرف العملاء، وعدم توفير سبل الاقتراض من السوق النقدية، فهذا الخطر يكون أساسا عند عدم كفاية الأصول المتداولة لتغطية الديون قصيرة الأجل، أي الحالة التي يقوم فيها البنك بتمويل احتياجات طويلة الأجل عن طريق موارد قصيرة الأجل[3].

ج. مخاطر معدل الفائدة:

وهي الخسائر المرتبطة بالتغير المرغوب في سعر الفائدة، حيث يؤثر على قيمة عناصر الميزانية وعوائدها.[4] فاستثمارها البنك لجانب كبير من موارده في أوراق مالية طويلة الأجل لا يؤمن عواقبه حيث قد يتعرض البنك إلى خسارة إذا ما تصادف ارتفاع سعر الفائدة وقت اضطراره لبيعها.

د. مخاطر رأس المال:

ويرجع وجود هذه المخاطر إلى عدم كفاية رأس المال لامتصاص الخسائر التي يمكن أن تحدث وبالتالي تأثير هذه الخسائر على المودعين والدائنين، ولهذا تهتم البنوك المركزية دائما بكفاية رأس المال بالنسبة للبنوك، حيث يعتبر ضمان لحقوق المودعين والدائنين.

4/ مخاطر التسليم:

هناك عدد من المخاطر ضمن هذا النوع تتمثل فيما يلي:

---

[1] احمد غنيم، مرجع سابق الذكر، ص 74.

[2] أحلام أبو عبدلي وخليل عبد الرزاق، تقييم البنوك التجارية من حيث العائد والمخاطرة، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية، واقع وأفاق، جامعة الشلف، ديسمبر 2004، ص 103.

[3] أحلام أبو عبدلي وخليل عبد الرزاق، مرجع سابق، الذكر، ص 103.

[4] P.charles, Economie et gestion bancaire, Dunod, Paris, 1999, p ;75.

أ. المخاطر التشغيلية:

يمكن تعريف المخاطر التشغيلية بأنها مخاطر التعرض للخسائر التي تنجم عن عدم كفاية أو إخفاق العمليات الداخلية أو الأشخاص أو الأنظمة التي تنجم عن إحداث خارجية وهي تتعلق بإدارة مخاطر التشغيل والعمليات وحوادث الأداء.[1]

ب. المخاطر التكنولوجية:

طالما أن الصناعة المصرفية تتميز بالتطور والإبداع المستمر واستخدام التكنولوجيا المتطورة لذلك فإن تقديم الخدمات والأنشطة المصرفية الالكترونية أصبح يستحوذ على فكر المصرفيين كي يستطيعوا أن يحققوا ميزة تنافسية بأنشطة مصارفهم المختلفة[2].

ج. المخاطر الإستراتجية:

وهي المخاطر الناتجة عن اتخاذ قرارات أو عدم اتخاذ القرارات لإدارة نشاط المصرف إلى المخاطر الإستراتيجية على المستوى الكلي تشير إلى المخاطر الناتجة عن اتخاذ قرارات متعلقة على سبيل المثال بدخول أسواق جديدة أو الخروج من أسواق قائمة والمخاطر الإستراتيجية على مستوى هي المخاطر الناتجة عن اتخاذ القرارات المتعلقة بتخصيص أو توزيع محفظة الاستثمار.[3]

الفرع الثاني: الإجراءات التصحيحية المقترحة لتقويم الأداء المالي للبنك

إن الكشف عن مواطن الخلل والضعف في نشاط البنك التجاري وإجراء تحليل شامل له يبين مدى كفاءة استخدامه لموارد ضمن الخطط المرسومة والأهداف المرجوة مع تبيان ووضع الحلول اللازمة وتصحيح الانحرافات والعمل على تلافي الوقوع في الأخطاء مستقبلا. أن محدودية المؤشرات المالية وترابطها، لا يسمح بمعرفة الخلل ولا مصدره، هذا ما يجعل الباحثين يفكرون في مؤشرات إضافية قادرة على تغطية النقائص التي أحدثتها المؤشرات المالية وقد

[1] بوطرة فضيلة، مرجع سابق الذكر، ص 66.

[2] بوطرة فضيلة، مرجع سابق الذكر، ص 77.

[3] بوطرة فضيلة، مرجع سابق الذكر، ص 78.

تواصلوا إلى مجموعة من المؤشرات من شأنها أخذ الجانب غير المالي بعين الاعتبار وكذا معالجة الأداء الماضي وقياس الأداء المستقبلي لأحداث التوازن في البنك والمساهمة في تطوير الكفاءات المحورية فيه وقد تضمنت هذه المؤشرات:[1]

- مؤشر تطوير المسارات أو المستوى التكنولوجي .
- مؤشر جودة الإدارة والتحكم في التسيير.
- مؤشر رضا الزبون.
- مؤشر الموقع في السوق.
- مؤشر الجودة.
- مؤشر تطوير خدمات ومنتجات جديدة.
- مؤشر الكفاءات.
- مؤشر رضا الموظف داخل البنك.

الفرع الثالث: إستراتجية إدارة البنوك التجارية لرفع كفاءة الأداء المالي

في ظل البيئة المعاصرة باتت طرائق استغلال الموارد أهم المصادر التي تعتمد عليها المنظمات للاستجابة والتواكب مع الفرص الخارجية أو الابتكارات الداخلية وذلك لكسب رهانات المنافسة بالسيطرة على عوامل تعكس الأداء المصرفي المتميز.[2]

*** إستراتجية إدارة المخاطر:**

ما يميز البنوك التجارية تعاملها مع المخاطر سواء تعلقت بخصوصية وظائفها أو بالقطاع الذي تعمل فيه إذ أن الصناعة المصرفية تركز على فن إدارة المخاطر في مضمونها لذلك وجب اكتشافها وتحديدها ليس لتجنبها بل العمل على احتوائها بذكاء لتعظيم العائد على

[1] معروف أمال، الانتقال من الأداء المالي إلى الاداء الاستراتيجي (دراسة حالة مجمع صيدال)، مذكرة تخرج ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير في علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2010-2011، ص 20.

[2] بريش عبد القادر، جودة الخدمات المصرفية مدخل لزيادة القدرة التنافسية للبنوك، مجلة اقتصاديات، شمال إفريقيا، عدد الثالث، جامعة الشلف، الجزائر، ص 11.

الاستثمارات الذي هو في النهاية المقياس الحقيقي للنجاح حيث أن قياس المخاطر بغرض مراقبتها والتحكم فيها هو دور أساسي تخدم به إدارات المخاطر الجديدة في البنوك عددا من الوظائف بهذه البنوك نذكر منه:[1]

- المساعدة في تشكيل رؤية واضحة، يتم بناء عليها خطة وسياسة العمل.
- تنمية وتطوير ميزة تنافسية للبنك عن طريق التحكم في التكاليف الحالية والمستقبلية التي تؤثر على الربحية.
- تقدير المخاطر والتحوط منها بما لا يؤثر على ربحية البنك.
- تطوير إدارة محافظ الأوراق المالية والعمل على تنويع تلك الأوراق من خلال تحسين الموازنة بين المخاطر والربحية.
- مواكبة التطورات التكنولوجية إذ أصبحت وسائل الدفع تواكب هذه التطورات فتحددت أشكالها وأنواعها وبالتالي مخاطرها إذ تعرضت البنوك لغزوة تقني حديث غير من مفاهيمها التقليدية.

إذ تعد الخطط المبدئية لإدارة المخاطر ليست كاملة بل من خلال الممارسة والخبرة والخسائر على ارض الواقع تظهر الحاجة إلى تعديلات على الخطط واستخدام المعرفة المتوفرة لاتخاذ قرارات مختلفة إذ يبرز تحديث لنتائج عملية تحليل المخاطر وكذا خطط إدارتها بشكل دوري.

*** إستراتجية البنوك التجارية في تطبيق مبادئ الإدارة الرشيدة (الحوكمة):**

أصبحت قضية الحوكمة على قيمة اهتمامات مجتمع الأعمال الدولية اثر العديد من الأحداث التي وقعت خلال العقدين الماضيين خاصة الانهيارات المالية التي حدثت بعدة أسواق، إذ حازت قضية الحكم السليم أو الجيد قدر كبير من الاهتمام والعناية كونها تساهم

[1] نوال بن عمارة، إدارة المخاطر في مصارف المشاركة، مداخلة في الملتقى العلمي الدولي جول الأزمة المالية والاقتصاديات الدولية والحوكمة العالمية، جامعة فرحات عباس، سطيف، أيام 20-21 أكتوبر 2009، ص 03.

بشكل كبير في تقليل المخاطر المصرفية من خلال مراعاتها للعديد من المبادئ والقواعد التي تحكم المصارف.[1]

كما تعد الحوكمة في المصارف عاملا أساسيا لتعزيز النمو والتطور وإدارة المخاطر وتخفيضها فلو تعمقنا بنشاط أي مصرف فانه ينبغي أن يصوغ ويرسم إستراتجية من اجل تحقيق ربحية مثلى عن طريق استغلال جميع الموارد المتاحة بأفضل صورة واعتماد الكفاءة والخبرة والمصداقية والشفافية إلى جانب الإمكانية العالية لجذب المزيد من الاستثمارات، إذ أصبحت درجة التزام الشركات والمنظمات بتطبيق مبادئ الحوكمة احد المعايير التي يضعها المستثمرون في اعتبارهم عند اتخاذ قرارات الاستثمار.[2]

هذا ونظر للدور الحيوي الذي تقوم به البنوك في أي اقتصاد فإن تطبيق الحوكمة في الجهاز المصرفي يعد أمرا في غاية الأهمية لضمان سلامة الجهاز المصرفي وتحقيق الكفاءة في الأداء ودعم دوره في الاقتصاد كونها تتحكم وتؤثر في كيفية قيام البنك بنشاطاته بأحسن وجه إذ أن وجود نظام فعال وقادر على توفير الثقة ومكافحة الفساد وخاصة في ضبط إدارة الأرباح سيعود عليها بمزيد من النجاح وسيدعم توسيع عملياتها.[3]

---

[1] صادق راشد الشعري، مرجع سابق الذكر، ص 103.

[2] بريش عبد القادر، التحرير المصرفي ومتطلبات تطوير الخدمات المصرفية وزيادة القدرة التنافسية للبنوك التجارية، رسالة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2008، ص 218.

[3] هواري معراج وحديدي ادم، نحو تفعيل دور الحوكمة المؤسسية في ضبط إدارة الأرباح في البنوك التجارية، الملتقى الوطني حول:حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي و الإداري، يومي 06-07 ماي 2012، جامعة محمد خيضر، بسكرة، ص 20.

المبحث الثاني: نموذج CAMELS

إن نموذج CAMLES احد أهم المواضيع المهمة في تقييم أداء البنوك، وتم تسليط الضوء على مناقشة تقييم أداء البنوك، باستخدام طريقة CAMLES، حيث تعتبر هذه الطريقة من أهم الطرق والنماذج الحديثة التي تستعملها البنوك المتطورة للتنبؤ بالمخاطر المالية وتقييمها، وذلك باستخدام جملة من المؤشرات والمعايير والطرق النموذجية لتفادي الأزمات المالية وعدم حدوثها في المستقبل، كما تعتبر من الأساليب الناجحة والتي تضمن توفير مناخ ملائم لعمل البنوك في ظل الشفافية والرقابة التي تعتمد عليها في الوقت الحالي.

المطلب الأول: نشأة نموذج CAMELS

إن من أوائل الدول التي استخدمت معايير الإنذار المبكر الولايات المتحدة الأمريكية وذلك بسبب الانهيارات المصرفية التي تعرضت لها في عام 1933 وأعلن بموجبها عن إفلاس أكثر من 4000 مصرف محلي، وكان ذلك أحد أسباب إنشاء مؤسسة ضمان الودائع المصرفية، حيث تعرض النظام المصرفي بأكمله لظاهرة فقدان الثقة وتدافع الجمهور نحو المصارف لسحب ودائعهم، ثم حدث انهيار مماثل في عام 1988 أدى إلى فشل 221 مصرف.

بدأ باستخدام معايير الإنذار المبكر بالولايات المتحدة منذ عام 1979 حيث ظل البنك الاحتياطي الفدرالي يقوم بتصنيف المصارف ومد البنوك بنتائج التصنيف دون نشرها للجمهور إلى أن تمكنت السلطات المصرفية بالتنبؤ بالانهيار المصرفي قبل حدوثه فقل العدد إلى 3 فقط عام 1988، وقد عكست نتائج تصنيف المصارف الأمريكية حسب معيار CAMELS كمقارنة للفترتين المذكورتين نتائج طيبة لأداء البنوك في نهاية الربع الأول من عام 1998 مقارنة بنتائج عام 1988، فقد أظهرت نتائج التصنيف للربع الأول من عام 1998 أن كل المصارف المحلية تقع في التصنيف 1 و 2 وأن أكثر من 40% تتمتع بتصنيف1.[1]

[1] عبد القادر زيتوني، دراسة المؤشرات الدولية الحديثة لتقييم الأداء، جامعة الجزائر، 2009، ص 06.

المطلب الثاني: تعريف CAMELS

سنذكر أهم التعاريف حول هذا المعيار:

- يعرف مؤشر CAMELS بأنه عبارة عن مؤشر سريع الإلمام بحقيقة الموقف المالي لأي مصرف و معرفة درجة تصنيفه، و يعد أحد الوسائل الرقابية المباشرة التي تتم عن طريق التفتيش الميداني؛[1]
- تتمثل طريقة CAMELS في مجموعة من المؤشرات التي يتم من خلالها تحليل الوضعية المالية لأي مصرف و معرفة درجة تصنيفه، و تعتبر هذه الطريقة إحدى الوسائل الرقابية المباشرة التي تتم عن طريق التفتيش الميداني، حيث عملت السلطات الرقابية في أمريكا على الأخذ بنتائج معيار CAMELS و الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات؛[2]
- يعتبر أداة للرقابة المصرفية المكتبية ويعتمد على تحليل رواجع الربع السنوية المرسلة من المصارف للبنك المركزي ومن ثم عمل تقييم وتصنيف ريع سنوي لها استنادا على أربعة عناصر من العناصر السنة المكونة لمعيار CAMELS هي كفاية رأس المال، جودة المنتجات الربحية والسيولة ولا يشمل المعيار عنصر الإدارة والحساسية اتجاه مخاطر السوق.[3]

---

[1] علي عبد الرضا حمودي، مؤشرات الحيطة الكلية وإمكانية التنبؤ بالأزمات (دراسة تطبيقية حالة العراق) 2003-2009، ص 06.

[2] شوقي بورقبة، طريقة Camels في تقييم أداء البنوك الإسلامية، تفرغ علمي بمركز أبحاث الاقتصاد الوطني، جامعة الملك عبد العزيز، جدة، السعودية، سنة النشر مجهولة، ص 02.

[3] عبد القادر زيتوني، مرجع سابق الذكر، ص 09.

المطلب الثالث: مميزات وعيوب نموذج CAMELS

1) مميزات طريقة التقييم CAMELS:

يمكن تلخيص أهم مميزات معيار CAMELS في ما يلي:[1]

- تصنيف البنوك وفق معيار موحد.
- توحيد أسلوب كتابة تقارير التفتيش.
- اختصار زمن التفتيش بالتركيز على خمسة بنود رئيسية، وعدم تشتيت الجهود في بنود غير ضرورية أو مؤثرة على سلامة الموقف المالي للبنك.
- الاعتماد على التقييم الرقمي أكثر من أسلوب الإنشائي في كتابة التقارير مما يقلل من حجم التقارير.
- عمل تصنيف شامل للنظام المصرفي ككل وفق منهج موحد وتحليل النتائج أفقيا لكل بنك على حدى ولكل مجموعة متشابهة من البنوك، ورأسيا لكل عنصر من عناصر الأداء البنكي الخمسة المشار إليها ولكل مجموعة متشابهة من البنوك، ورأسيا لكل عناصر الأداء البنكي الخسة المشار إليها للجهاز المصرفي ككل.
- يعتمد عليه في اتخاذ القرارات الرقابية والإجراءات التصحيحية التي تعقب التفتيش.

2) عيوب نموذج CAMELS:

يمكن تلخيص أهم عيوب هذه الطريقة في النقاط التالية:[2]

- ✓ أعطى معيار أوزانا ثابتة للعناصر المكونة للمعيار بغض النظر عن الأهمية النسبية لكل عنصر وهذا يقلل من كفاءة المعيار ودقته في التحليل والاعتماد على النتائج التي يتم الوصول إليها، وحتى لو تم التوصل لأوزان مناسبة لكل عنصر فإنه من الصعوبة بمكان

[1] سهيلة قطاف، تقييم سلامة الاستقرار المالي للبنك الوطني الجزائري باستعمال نظام التقييم المصرفي الأمريكي CAMELS، دراسات العدد الاقتصادي، جامعة الاغواط، المجلد 15، العدد 01، ص ص 200-201.

[2] مالد الرشيد احمد، مقارنة بين معياري CAMELS و CAEL كأداء حديثة للرقابة المصرفية، مجلة المصرفي، بنك السودان المركزي، العدد 35، 2005، ص 05.

تثبيتها طوال فترات التقييم دون إعطاء اعتبار للمتغيرات وهذا أيضا قد يقلل من دقة المعيار وأهمية نتائجه.

- ✓ يعتمد المعيار على تقسيم البنوك لمجموعات متشابهة حسب حجم الموجودات باعتبار أن متوسط قيم النسب المستخدمة يعبر عن المجموعة ككل، هذا بالرغم من أن المتوسط يختلف اختلافا ملحوظا من بنك لآخر داخل المجموعة نفسها وبالتالي فهو لا يعبر عن حقيقة أوضاع المجموعة.
- ✓ يعتمد المعيار على قياس الأداء استنادا على المصارف الأخرى المكونة للمجموعة الشبيهة، وعليه في حالة حدوث أي تغيير هيكلي يطرأ على أداء تلك المجموعة أو على أداء النظام المصرفي ككل فإنه عادة لا يتم تغيير مؤشرات التقييم وفقا لذلك عند احتساب درجات التصنيف النهائي.

يبين الشكل الآتي ملخص لتقييم أداء الفروع وفق منهجية CAMELS يمكن تطبيقه بواسطة إدارة التفتيش والمراجعة الداخلية بالبنك المعني، حيث يحتوي التقرير على اسم الفرع وتاريخ التقييم(التفتيش) ودرجات التقييم للبنوك الستة المكونة للمعيار كالتالي:

المبحث الثالث: نظام تقييم الأداء حسب نموذج CAMELS

يعد هذا النظام من الأساليب الفعالة لتقييم أداء المصارف وتحديد قوة ومتانة مراكزها المالية وأوضاع الإدارة بها ومن ثم مدى تحديد قدرتها على التعامل والتكيف مع أي متغيرات أو مستجدات ذات علاقة بنشاطها والتعرف على عناصر القوة والضعف في أداء المصارف.

المطلب الأول: كيفية استخدام نظام تقييم الأداء CAMELS

بعد التعديلات التي تم إدخالها على نظام التقييم المصرفي CAMELS أصبح أكثر كفاءة لخدمة الدور الرقابي للبنك المركزي، وعملا لمبدأ الرقابة الذاتية الذي تسعى البنوك لتفعيله وفقا لمعايير لجنة بازل التي يقوم على أساسها كل بنك بتقييم نفسه بنفسه ويقف على حقيقة موفقه المالي قبل أن يتم تقييمه بواسطة البنك المركزي.

أولا: تصنيف البنوك وفق نظام التقييم المصرفي الأمريكي CAMELS

تتراوح درجات التصنيف ما بين 1 وهو الأفضل إلى التصنيف 5 وهو الأسوأ كالتالي:

جدول رقم(01): تصنيف البنوك وفق نظام التقييم المصرفي الأمريكي CAMELS

مقاييس التصنيف	تصنيف المجموعة	تصنيف التحليل
01	1.4 – 1	قوي
02	2.4 – 1.6	مرضي
03	3.4 – 2.6	معقول
04	4.4 – 3.6	هامشي (خطر)
05	5 – 4.6	غير مرضي

Sours : abdul awwal sarker. CAMLES Rating system in the context of Islamic banking. A proposed ”S” for shariah frame work p10 a partier le sit d’internet. camel 20% rating.ibra20 journal pdf . Consulte le 12-03-2023 .www.ibtra.compdf.

يوضح الجدول السابق درجات التصنيف التي تمنح للبنك انطلاقا من مكونات نظام التقييم المصرفي حيث يحمل البنك:

- **التصنيف الأول (قوي):** متوسط تصنيف مكونات CAMELS يقع ضمن المجال (1 – 1.4)

- **التصنيف الثاني(مرضي):** متوسط تصنيف مكونات CAMELS يقع ضمن المجال (2.4 – 1.6)
- **التصنيف الثالث(معقول):** متوسط تصنيف مكونات CAMELS يقع ضمن المجال (3.4 – 2.6)
- **التصنيف الرابع (هامشي):** متوسط تصنيف مكونات CAMELS يقع ضمن المجال (4.4 – 3.6)
- **التصنيف الخامس (غير مرضي):** متوسط تصنيف مكونات CAMELS يقع ضمن المجال (4.6 – 5)

الشكل رقم (2-1): ملخص تقرير التفتيش للفرع وفق تصنيف CAMELS

اسم البنك والفرع:.....

تاريخ التفتيش:.....

البند	التصنيف	في
	تاريخ التفتيش الحالي	تاريخ التفتيش السابق
1. رأس المال		
2. جودة الأصول		
3. الإدارة		
4. الربحية		
5. السيولة		
6. الحساسية اتجاه مخاطر السوق		
7. التقييم النهائي		

ملاحظات:.....

اعد بواسطة:.....

روجع بواسطة:.....

التاريخ:.....

المصدر: من إعداد الطالبتين استنادا على معلومات سابقة

ثانيا: الإجراءات الرقابية التي تتخذ بناء على درجة التصنيف

تتحد درجة تصنيف البنك مركزه المالي والإجراء الرقابي الواجب اتخاذه وذلك وفق الجدول التالي:

الجدول رقم (02): الإجراءات الرقابية المتخذة بناء على تصنيف CAMELS

درجة التصنيف	موقف البنك	الإجراء الرقابي
01	الموقف سليم من كل النواحي	لا يتخذ أي إجراء
02	سليم نسبيا مع وجود بعض القصور	معالجة السلبيات
03	يظهر عناصر الضعف و القوة	رقابة ومتابعة مستثمرة
04	خطر قد يؤدي إلى الفشل	برنامج إصلاح ومتابعة ميدانية
05	خطير جدا	رقابة دائمة

المصدر: زيتوني عبد القادر، المؤشرات الدولية لتقييم أداء البنوك، ص 7 متاح من الموقع http://iefpedia.com/arab/ تاريخ النقل: 2023/03/18

يوضح الجدول السابق أهم الإجراءات الرقابية التي تتخذ بناء على درجة التصنيف التي تمنح للبنك حيث أن:

- البنك الذي مصنف برقم 1: سليم من كل النواحي ولا يتخذ في حقه أي إجراء رقابي.
- أما البنك الذي مصنف برقم 2: فهو سليم نسبيا ويتطلب معالجة السلبيات.
- في حين أن البنك مصنف برقم 3: يظهر عناصر ضعف وقوة ويتطلب رقابة مستمرة.
- أما عن البنك مصنف برقم 4: فهو وضعية خطرة قد تقوده إلى الفشل ويتطلب برنامج إصلاح
- بينما البنك الذي يصنف برقم 5: فهو في حالة خطرة جدا يتطلب رقابة دائمة.

المطلب الثاني: معايير نموذج CAMELS

1. كفاية رأس المال Capital Adequacy :

تحدد مؤشرات كفاية رأس المال صلابة المؤسسات المالية في مواجهة الصدمات التي تواجه بنود الميزانية، وتكمن أهمية مؤشرات كفاية رأس المال في أنها تأخذ بعين الاعتبار أهم المخاطر المالية التي تواجه المؤسسات المالية مثل مخاطر أسعار الصرف ومخاطر الائتمان ومخاطر أسعار الفائدة، ومن المؤشرات المستخدمة في هذا المجال:

* نسب رأس المال التجميعية المعدلة بالمخاطر؛
* التوزيع التكراري لمعدلات رأس المال.

2. مؤشرات جودة الأصول assets quality:

بشكل عام تعتمد درجة مصداقية معدلات رأس المال على درجة موثوقية مؤشرات جودة ونوعية الأصول، كما أن مخاطر الإعسار في المؤسسات المالية تأتي في الغالب من نوعية الأصول وصعوبة تسيلها، و من هنا تأتي أهمية مراقبة المؤشرات التي تدل على جودة الأصول، إن مؤشرات جودة الأصول يجب أن تأخذ بعين الاعتبار مخاطر الائتمان المتضمنة في العمليات خارج الميزانية مثل الوكالات والرهانات و التجارة بالمشتقات إن تقييم جودة الأصول عادة ما ينظر إليه من جهتين مختلفتين:

أ. المؤشرات المتعلقة بالمؤسسة المقترضة:

- التركيز الائتماني القطاعي؛
- الاقتراض بالعملة الأجنبية؛
- القروض غير العاملة؛
- القروض للمؤسسات العامة الخاسرة؛
- مخاطر الأصول؛
- الإقراض المرتبطة؛
- مؤشرات الرفع المالي.

ب.مؤشرات المؤسسة المقرضة:

- جودة القروض في محفظة الإقراض بالنسبة للمؤسسة المقرضة؛
- نسبة الدين إلى حقوق الملكية؛
- ربحية قطاع الشركات؛
- المؤشرات الأخرى لظروف الشركات غير المالية؛
- مديونية القطاع العائلي.

3. مؤشرات سلامة الإدارة management :

سلامة الإدارة مهمة جدا في أداء المؤسسات المالية (كغيرها من المؤسسات) إلا أن معظم هذه المؤشرات تستخدم على مستوى الشركة وليس من السهل أخذ مؤشرات تجميعية في هذا السياق، وهي كذلك مؤشرات نوعية و ليست كمية ومعظمها يطبق ضمن مخاطر العمليات، إلا أن هناك بعض المؤشرات الكمية التي يمكن الاعتماد عليها.

- معدلات الإنفاق؛
- نسبة الإيرادات لكل موظف؛
- التوسع في أعداد المؤسسات المالية.

4. مؤشرات الإيرادات والربحية earnings :

إن انخفاض هذه النسب يمكن أن يعطى إشارة إلى وجود مشكلات في ربحية الشركات والمؤسسات المالية، في حين أن الارتفاع العالي في هذه النسب قد يعكس سياسة استثمارية في محافظ مالية محفوفة بالمخاطر.

هناك عدد من النسب التي يمكن النظر إليها في تقييم ربحية المؤسسات المالية أهمها:

- العائد على الأصول؛
- العائد على حقوق الملكية؛
- معدلات الدخل والإنفاق؛
- المؤشرات الهيكلية.

في كثير من الحالات يحدث الإعسار المالي للمؤسسات بسبب سوء الإدارة.

5. مؤشرات السيولة والتمويل Liquidity :

في الكثير من الحالات يحدث الإعسار المالي للمؤسسات بسبب سوء الإدارة للسيولة ومن هنا تأتي أهمية متابعة مؤشرات السيولة. مؤشرات السيولة تشمل بشكل عام جانب الأصول والخصوم ففي جانب الخصوم يجب النظر إلى مصادر السيولة كالإقراض فيما بين البنوك والتمويل من البنك المركزي، كما يجب لمؤشرات السيولة أن التطابق في مجال الاستحقاق بين الأصول والخصوم في مجمل القطاع المالي أو على مستوى المؤسسات المالية ذات الحجم الكبير، ولتغطية هذه الجوانب يمكن النظر إلى المؤشرات التالية:

- التسهيلات المقدمة من البنك المركزي للبنوك التجارية؛
- التجزئة في معدلات الإقراض بين البنوك تأخذ عدم نسبة الودائع إلى المجاميع النقدية؛
- نسبة الودائع إلى القروض؛
- هيكل استحقاق الأصول والخصوم؛
- سيولة السوق الثانوية .هذا يتعلق بالدرجة الأولى بالمحافظ.

6. درجة الحساسية لمؤشرات المخاطر السوقية Sensitivity of Market Risk :

هذا يتعلق بالدرجة الأولى بالمحافظ الاستثمارية بالنسبة للمؤسسات المصرفية، حيث أن هذه المحافظ تحتوي على عدد كبير من الأدوات المالية من الأسهم والسندات الحكومية والأجنبية وسندات المؤسسات والمشتقات المالية مثل الخيارات والمستقبليات التي يتنوع فيها الأصل المالي ليشمل كافة الأصول المالية بما فيها أسعار السلع، وهذه الأدوات تخضع لمخاطر مختلفة مثل مخاطر أسعار الأسهم، مخاطر أسعار الصرف، ومخاطر أسعار الفائدة ومخاطر أسعار السلع وكل منها له مقاييس مختلفة، إلا أن هناك مقياس إحصائي موحد يقيس جميع هذه المخاطر وهو مقياس VAR والذي يقيس أقصى خسارة متوقعة في المحفظة الاستثمارية خلال فترة زمنية معينة، وعادة ما يتصاحب هذا المقياس مع مقياس آخر لقياس الضغط الذي يقيس أقصى خسارة يمكن أن تمنى بها المحافظ الاستثمارية في البنوك تحت

ظروف استثنائية في السوق كما في الانهيارات، وبشكل عام فإن لكل من هذه المخاطر مقاييسها المعروفة والمستخدمة في العديد من المجالات .[1]

المطلب الثالث: انعكاسات معايير نظام التقييم البنكي CAMELS على متطلبات الرقابة

يتم من خلال نظام التقييم البنكي CAMELS تقييم البنوك مما يساهم ذلك في تفعيل الرقابة البنكية وتقييم المخاطر التي تتعرض لها البنوك.

الفرع الأول: المؤشرات الخاصة بالرقابة البنكية

1/المؤشرات الخاصة بالرقابة على التكاليف:[2] هدفها الرقابة على سلوك واتجاهات التكاليف خلال الفترات المالية المختلفة وتحليل الأهمية النسبية لبنودها بالبنك، ومحاولة ترشيدها والسيطرة عليها. وتتلخص هذه المؤشرات في:

أ. **نسبة الفوائد المدفوعة للأصول المنتجة:** نقص هذه النسبة يعني زيادة قدرة البنك على رقابة سلوك هذه الفوائد المدفوعة وقدرته على زيادة الأصول المنتجة، والعكس صحيح

ب. **نسبة الفوائد المدفوعة على الودائع:** توضح هذه النسبة أهمية الفوائد المدفوعة إلى جملة الأموال التي حصل عليها البنك من المصادر الخارجية الودائع (من الزبائن والبنوك). ونقص هذه النسبة يعني زيادة ربحية البنك، وزيادة قدرته على تخصيص أمواله في شكل قروض بشروط أفضل للزبائن، والعكس صحيح .

ج. **نسبة فوائد الودائع إلى إجمالي الفوائد المدفوعة:** تفيد هذه النسبة في التعرف على الأهمية النسبية لودائع الزبائن إلى إجمالي الودائع.

د. تكلفة الحصول على الودائع بأنواعها المختلفة، ومن أهم مؤشراتها:

---

[1] يوسف بوخلخال، اثر تطبيق نظام التقييم المصرفي الأمريكي (camels) على فعالية نظام الرقابة على البنوك التجارية –دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية– مجلة الباحث عدد 2012/10، جامعة الاغواط، الجزائر، ص ص 208–209.

[2] صلاح الدين السيسي، مرجع سابق الذكر، ص 254.

تكلفة الحصول على الودائع الجارية، تكلفة الحصول على الودائع الادخارية، تكلفة الحصول على شهادات الادخار، تكلفة الحصول على الودائع الآجلة، تكلفة الحصول على الأموال من البنوك الأخرى.

تفيد هذه المؤشرات في تحديد التكلفة الفعلية في الحصول على كل نوع من أنواع الودائع المختلفة التي تكون محفظة ودائع البنك، وبالتالي معرفة أكثر الأنواع تكلفة واقلها تكلفة، وتطور هذه التكلفة خلال الفترات المختلفة....

كذلك تفيد هذه المؤشرات في الرقابة الدقيقة على سلوك كل نوع من أنواع الودائع بهدف تخفيض التكلفة الإجمالية للحصول على الأموال وبالتالي تعظيم عائد البنك.[1]

هـ. **نسبة إجمالي التكاليف إلى الأصول المنتجة:** نقص هذه النسبة يعني انخفاض إجمالي التكاليف الناتجة عن تخصيص الأموال واستثمارها، وهذا يعد في صالح البنك، والعكس صحيح.

و. **نسبة مخصصات خسائر القروض إلى إجمالي إيرادات التشغيل:** وتفيد هذه النسبة في تحديد قيمة الأموال التي تستقطع من إجمالي إيرادات التشغيل لتكوين مخصصات خسائر القروض... وزيادة هذه النسبة تعني زيادة الخطر بما يلزم معه إدارة للأخطار الموجودة في محفظة القروض خاصة خطر عدم الدفع أو خطر الائتمان ويجب التعرف على أسباب زيادة هذه النسبة بتحليل وتصنيف محفظة القروض.[2]

ز. **نسبة الأجور والمزايا العينة إلى إجمالي إيرادات التشغيل:** زيادة هذه النسبة تعني زيادة تكلفة عنصر العمل في عملية الإنتاج البنكي.

ح. **نسبة الضرائب إلى صافي الربح قبل الضرائب:** زيادة أو انخفاض هذه النسبة لا علاقة له بإدارة البنك حيث تعد الضرائب من القيود الإجبارية وتفرضها الدولة على جميع المؤسسات المالية.

---

[1] صلاح الدين حسين السيسي، مرجع سابق الذكر، ص 255.

[2] صلاح الدين حسين السيسي، مرجع سابق الذكر، ص 256.

2/المؤشرات الخاصة بالرقابة على كفاءة استخدام الأموال المتاحة للبنك:

توضح العلاقة بين مصادر الأموال واستخداماتها بهدف التوصل إلى مؤشرات للحكم على مدى إبعاد سياسة البنك في توظيف الأموال المتاحة له في المجالات المختلفة. تقيس هذه بدورها كفاءة إدارة البنك في استخدام الأموال المتاحة، إنتاجية العمالة، وكذلك توضح العائد الذي حققه البنك نتيجة للاستثمار في كل بند من بنود محفظة القروض، ومن أهم هذه المؤشرات ما يلي:[1]

أ. إنتاجية العمل بالبنك زيادة هذه النسبة تعني أداة أفضل للعمالة.

ب. قدرة العمالة على جذب الودائع: زيادة النسبة تعني زيادة قدرة العمالة الدائمة على جذب ودائع الزبائن.

ج. **ربحية العامل للبنك:** زيادة كفاءة عنصر العمل والربحية للبنك، وهو أمر يفيد البنك عند التفكير في تعيين عمالة جديدة حيث يتعين التأكد من زيادة ربحية العامل.

د. **متوسط اجر العمل:** تكلفة عنصر العمل، حيث يسعى البنك التجاري دائما إلى زيادة الربحية مع تثبيت تكاليف عناصر الإنتاج خاصة تكلفة العمل.

هـ. **العائد على الاستثمار من الأوراق المالية:** انخفاض معدل هذا العائد يعني انخفاض أهمية الاستثمارات في الأوراق المالية، ويتعين النظر في إعادة تشكيل محفظة الاستثمارات بالبنك بهدف تعظيم العائد النهائي المتوقع.

و. **العائد على الاستثمارات في محفظة القروض:** يقيس هذا المؤشر كفاءة الأصول المنتجة في توليد إيرادات البنك، وزيادة المؤشر تعني زيادة المقدرة الايرادية للأصول المنتجة وانخفاضه يعني انخفاض القدرة الايرادية للأصول المنتجة.

ز. **نسبة إجمالي القروض إلى إجمالي الودائع:** قياس قدرة البنك على توظيف الودائع، وهو يوضح حجم الأموال التي استخدمها ووظفها في البنك من إجمالي ودائع البنك، وزيادة المؤشر تعني زيادة قدرة البنك على توظيف الأموال.

[1] صلاح الدين السيسي، مرجع سابق الذكر، ص ص 257-258.

ح. **معدل استثمار الودائع:** يقيس هذا المعدل مدى توظيف البنك للودائع.

ط. **معدل إقراض الموارد:** يوضح هذا المعدل نسبة ما يوظفه البنك في قروض من مصادر التمويل الخارجية والذاتية.

ي. **معدل توظيف الموارد:** يوضح هذا المعدل علاقة الاستثمارات بمصادر التمويل، ونسبة ما يوظفه البنك من أموال في نشاطه المالي.[1]

3/المؤشرات الخاصة بالرقابة على السيولة: وهي كالتالي:[2]

أ. **نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول:** إن نقص النسبة عن معدلاتها النمطية يعني مواجهة البنك الأخطار عديدة كخطر التمويل، وزيادة النسبة تعنى توافر أرصدة نقدية بدون تشغيل لدى البنك مما يقلل العائد النهائي المتوقع للبنك.

ب. **نسبة الودائع الجارية إلى الودائع الادخارية والآجلة:** تساعد هذه النسبة البنك على تحديد احتياطاته من النقدية السائلة على ضوء حجم الودائع الجارية، وزيادة هذه النسبة تعني زيادة الحاجة إلى الأرصدة السائلة، والعكس صحيح.

ج. **المعدل النقدي.**

4/المؤشرات الخاصة بالرقابة على أخطار البنك وملائمة رأس المال: ومن أهم هذه المؤشرات ما يلي:

أ. **نسبة حق الملكية ورأس المال إلى إجمالي الأصول:** تقيس هذه النسبة مدى ملائمة رأس المال.... ويحاول البنك الاحتفاظ بهذه النسبة عند معدلات ثابتة، وعدم انخفاضها عن معدلاتها في السنوات السابقة، ومراعاتها ما يقرره البنك المركزي.

[1] صلاح الدين السيسي، مرجع سابق الذكر، ص 260.

[2] نفس المرجع أعلاه، ص ص 262-263.

ب. نسبة حق الملكية ورأس المال إلى إجمالي الودائع.

ج. **نسبة حق الملكية ورأس المال إلى إجمالي القروض:** توضح هذه النسبة مدى قدرة البنك التجاري على مقابلة أخطار الاستثمار في القروض والسلفيات من حقوق الملكية دون المساس بالودائع.

د. **نسبة حق الملكية ورأس المال إلى الأصول الخطرة:** توضح هذه النسبة مدى قدرة البنك التجاري على مقابلة المخاطر في التوظيفات المختلفة مطروحا منها الأصول السائلة، وذلك من حقوق الملكية دون المساس بالودائع، بالإضافة إلى أنها تقيس مدى ملائمة حق الملكية ورأس المال إلى الأصول الخطرة.

هـ. **خطر الائتمان:** ويفضل دائما أن تقل هذه النسبة إلى اقل حد ممكن مما يعكس كفاءة الجهاز الائتمان، في حين أن زيادتها تعني انخفاض كفاءة جهاز الانتمان في إدارة وتحليل ومتابعة الائتمان ومن ثم محفظة القروض.

و. **خطر السيولة:** تقيس قدرة السيولة على دفع مستحقات المودعين في أجالها، ويفضل دائما الاحتفاظ بهذه النسبة عند حدود معينة، وذلك لإدارة الأصول السائلة، ولتوفير الأموال اللازمة لمقابلة تقلبات حسابات الودائع.

5/المؤشرات الخاصة بالربحية:[1] تعد هذه المؤشرات من واقع دراسة التوزيع النسبي لبنود قائمة نتائج الأعمال، ودراسة التغير في الإيرادات والنفقات ومن بين هذه المؤشرات ما يلي:

أ. **نسبة هاش الربح:** تقيس هذه النسبة العائد الصافي من الفوائد التي حققتها الأصول المنتجة للبنك، وزيادتها تعني زيادة قدرة الأصول المنتجة على توليد أرباح أو هامش ربح البنك، والعكس صحيح.

[1] صلاح الدين السيسي، مرجع سابق الذكر، ص 266.

ب. **نسبة صافي هامش الربح إلى إجمالي إيرادات التشغيل:** تفسر هذه النسبة الأهمية النسبية لصافي الأرباح التي حققتها الأصول المنتجة للبنك، وزيادتها تعني زيادة قدرة الأصول المنتجة على توليد أرباح أو هامش ربح البنك، والعكس صحيح.

ج. **معدل العائد على إجمالي الأصول الايرادية:** يوضح هذا المعدل نصيب كل وحدة من وحدات الأصول المنتجة المدرة لعائد الاستثمارات المالية والقروض والسلفيات والأوراق التجارية المخصومة من صافي الربح القابل للتوزيع. ويقيس المعدل ربحية الأصول الايرادية، وزيادته تعني كفاءة استخدام الأموال المستثمرة في الأصول الايرادية، ويجب مقارنة هذا المعدل بمتوسطة للبنوك في نفس الحجم القطاع البنكي

د. **نسبة إجمالي إيرادات التشغيل إلى إجمالي الأصول:** زيادة هذه النسبة تعني زيادة قدرة الأصول على تحقيق إيرادات للبنك

هـ. **نسبة الرافعة التمويلية:** هي مقلوب نسبة حق الملكية ورأس المال إجمالي الأصول وتقيس مدى ملائمة رأس المال وكفايته.[1]

و. **معدل العائد على حق الملكية ورأس المال:** يعمل البنك دائما على زيادة هذا المعدل بما يتناسب مع حجم الأخطار التي يتحملها مساهمي البنك.

ز. **نسبة الأرباح الموزعة للمساهمين إلى صافي الأرباح:** يهتم مساهمي البنك بهذه النسبة حيث يتوقعون الحصول على عائدات مناسبة من صافي الأرباح السنوية للبنك، وزيادة هذه النسبة تعني توزيع نسبة أفضل.

الفرع الثاني: الرقابة على المخاطر البنكية

- إن الغرض من استخدام نظام التقييم البنكي CAMELS هو تحديد المخاطر البنكية التي تشكل نقاط ضعف في العمليات المالية والتشغيلية والإدارية للبنك، والتي تتطلب بذل عناية رقابية خاصة وتحديد أولويات الرقابة اللازمة، أو تدخل السلطة النقدية لمعالجة الأمر.

[1] علي عبد الله شاهين نفس المرجع السابق، ص 267.

- كما يؤدي إلى تقييم القوة والسلامة الكلية للصناعة المالية والبنكية، ولتحقيق ذلك يتطلب نظام التقييم إجراء التحليل الشامل للأوضاع البنكية من خلال التحقق من سلامة الأصول والعمليات البنكية أثناء جولات التفتيش الميدانية والتي يتم من خلالها الكشف عن قدرة الإدارة على تحمل المخاطر وأسلوب إدارتها، والتي تمر بالمراحل التالية:

الشكل رقم (2-2): مراحل الرقابة على المخاطر البنكية



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد علي عبد الله شاهين، أثر تطبيق نظام التقييم المصرفي الأمريكي Camels لدعم **فعالية** نظام التفتيش على البنوك التجارية ، حالة دراسية على بنك فلسطين المحدود، قسم المحاسبة، كلية التجارة، الجامعة الاسلامية، غزة، 2005

وفيما يلي تفصيل لكل منها:

1) **تقييم المخاطر**: تشمل على ما يلي:

- تحديد المخاطر التي يتعرض لها البنك ومدى تأثيره عليه.[1]
- وضع حدود قصوى لما يمكن للبنك أن يتحمله من خسائر نتيجة التفاعل مع كل واحدة من تلك المخاطر.

2) **الرقابة على التعرض للمخاطر**:

- تنفيذ سياسات وإجراءات تامين تستهدف تحديد شخصية التعامل وضمان الحفاظ على سرية المعلومات
- تدعيم الاتصالات بين المستويات المختلفة بالبنك من مجلس الإدارة العليا، وبين العاملين بشان سلامة أداء النظم وتوفير التدريب المستمر للعاملين وذلك لتفادي تضارب المصالح بين المستويات المختلفة المسؤولة عن امن النظم والإدارة العليا.

[1] علي عبد الله شاهين، اثر تطبيق التقييم المصرفي الأمريكي camels لدعم فعالية نظام التفتيش على البنوك التجارية (دراسة حالة بنك فلسطين)، الجامعة الإسلامية، غزة، 2005، ص 19.

3) متابعة المخاطر:

- إجراء الاختبارات الدورية للنظم للتأكد من فاعليتها وعدم وجود محاولات غير عادية لاختراقها.
- التأكد من وجود سياسات وإجراءات للمراجعة الداخلية والخارجية تسهم تتبع التغيرات والتخفيض من حجم المخاطر.[1]

[1] علي عبد الله شاهين، مرجع سابق الذكر، ص 20.

خلاصة الفصل:

قد تطرقنا في هذا الفصل إلى الأدبيات النظرية فتم ذكر مجموعة من المفاهيم المتعلقة بتقييم الأداء من أهميته وكذلك أهدافه الأساسية، بالإضافة إلى معايير الأداء في البنوك التجارية وكذا مؤشراته والمخاطر التي تواجه البنوك التجارية.

و أخيرا تطرقنا إلى معايير نموذج CAMELS و كيفية استخدامه وانعكاسات هذه المعايير ومن النتائج المتوصل إليها من خلال هذا الفصل ما يلي:

إن الهدف الذي تسعى البنوك الوصول إليه من خلال عملية تقييم الأداء هو مدى معرفة بلوغها للأهداف والبرامج المسطرة وكشف مواقع الخلل والفشل في البنك لإيجاد حلول مناسبة ومساعدة على استدرك الوضع وتحسينه، لم يبقى تقييم الأداء حكرا على الطرق التقليدية فلقد تطورت وتعددت هذه الطرق لتصبح أكثر دقة منها، بطاقة المتوازن، نموذج العائد على المخاطرة، طريقة CAMELS التي تطرقنا لها بالتفصيل في دراستنا.

نستنتج مما سبق أن نظام التقييم البنكي هو إحدى المعايير والمؤشرات لتقييم أداء البنوك وذلك من خلال ستة مجالات تتمثل في كفاية رأس المال، جودة الأصول، كفاءة الإدارة، الربحية والحساسية اتجاه مخاطر السوق، يعمل على تحليل الوضعية المالية للبنوك من اجل إعطائه درجة تصنيف معينة تمكنه من تحديد الإجراءات الوقائية اللازمة.

الفصل الثالث

دراسة تطبيقية على بنك الفلاحة والتنمية الريفية

2021/2019

تمهيد:

بعد أن تطرقنا في الفصلين السابقين إلى مفاهيم عامة حول البنوك التجارية والأداء المالي وتقييم الأداء وكذا نموذج CAMLES وكل أساسيات تقييم الأداء في البنوك التجارية باستخدام هذا النموذج سنحاول في هذا الفصل إجراء عملية إسقاط لأهم المفاهيم النظرية التي تم تناولها على بنك الفلاحة والتنمية الريفية وبما أن البنوك الجزائرية لا تعتمد على نظام تقييم مصرف سنحاول تطبيق نظام نموذج CAMLES على هذا البنك.

وبهدف القيام بهذه المحاولة تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث:

- ✓ **المبحث الأول: تقديم لبنك الفلاحة والتنمية الريفية**
- ✓ **المبحث الثاني: دراسة شاملة للمذكرتين.**
- ✓ **المبحث الثالث: اثر تقلبات سعر الصرف على أداء البنوك (دراسة حالة وكالة BADR بالمدية).**

المبحث الأول: تقديم بنك الفلاحة و التنمية الريفية BADR

من أول البنوك في الجزائر بعد الاستقلال هو البنك الوطني الجزائري BNA والذي كان المسؤول عن تمويل القطاع الفلاحي، و نظرا للحاجات المتزايدة و المستمرة للقطاع الفلاحي اظهر عجزا و نقصا ملموساً في هذه المهمة، أدى ذلك إلى ضرورة إنشاء بنك آخر يكلف كلية بهذه المهمة على انفراد فتح بنك الفلاحة و التنمية الريفية BADR في سنة 1982.

المطلب الأول: البطاقة الفنية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR

الفرع الأول: نشأة بنك الفلاحة و التنمية الريفية

ينتمي بنك الفلاحة و التنمية الريفية (BADR) إلى القطاع العمومي، إذ يعتبر وسيلة من وسائل سياسة الحكومة إلزامية إلى المشاركة في تنمية القطاع الفلاحي وترقية العالم الريفي. تم إنشاءه بموجب مرسوم رقم 82-106 المؤرخ في 13 مارس 1982 تبعا لإعادة هيكلة البنك الوطني الجزائري، وذلك بهدف المساهمة في تنمية القطاع الفلاحي و ترقيته، و دعم نشاطات الصناعات التقليدية والحرفية.

وفي هذا الإطار قام بنك الفلاحة والتنمية الريفية بتمويل المؤسسات الفلاحية التابعة للقطاع الاشتراكي، مزارع الدولة والمجموعات التعاونية، وكذلك المستفيدين الفرديين للثورة الزراعية، مزارع القطاع الخاص، تعاونيات الخدمات، و الدواوين الفلاحية و المؤسسات الفلاحية الصناعية إلى جانب قطاع الصيد البحري.

و في إطار الإصلاحات الاقتصادية تحول بنك الفلاحة و التنمية الريفية بعد عام 1988إلى شركة مساهمة ذات رأسمال قدره 22 مليار دينار جزائري، مقسم إلى 2200 سهم بقيمة 1.000.000 دج للسهم الواحد، و لكن بعد صدور قانون النقد و القرض في 1990/04/14 الذي منح استقلالية أكبر للبنوك و ألغي من خلاله نظام التخصص، أصبح بنك الفلاحة والتنمية الريفية كغيره من البنوك يباشر جميع الوظائف التي تقوم بها البنوك التجارية والمتمثلة في منح التسهيلات الائتمانية و تشجيع عملية الادخار بنوعيها بالفائدة و بدون فائدة، والمساهمة في التنمية، مع وضع قواعد تحمي البنك و تجعل معاملاته مع زبائنه

اقل مخاطرة، و لتحقيق أهدافه وضع البنك إستراتيجية شاملة من خلال التغطية الجغرافية لكامل التراب الوطني بأكثر من 395 وكالة.[105]

الفرع الثاني: تعريف بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR

بنك البدر هو هيأة عمومية اقتصادية يتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي وكذا يتمتع بالاستقلال في التسيير، كما يقوم بتقديم خدمات مختلفة للقروض، يقوم بجمع الأموال المودعة من طرف الزبائن لإقراضها إلى أشخاص طبيعيين أو معنويين (شركات) بفائدة محددة من طرف البنك بالإضافة إلى تجارة النقود، شراء العملة الصعبة بواسطة تكلفة القرض، كما يمكن له إعادة استثمار رأس المال وأخذ حصص إلزامية على شكل أسهم ضمن كل عملياته المالية نتيجة إعادة هيكلة البنك الوطني الجزائري و الذي أصبح شركة مساهمة ذات رأس مال قدره 33 مليار دينار جزائري منذ تأسيسه، شارك البدر في عدة عمليات التنمية وتطوير مجموع القطاعات، كما عرف توسع لمهامه و قدراته.

و يعتبر البدر بنك تجاري صاحب أكبر شبكة بنكية في الجزائر بالمقارنة مع الهيئات الأخرى، حيث زاد عدد الوكالات من 60 وكالة سنة 1983 إلى 395 وكالة محلية للاستغلال و42 مجمع جهوي للاستغلال في يومنا هذا على المستوى الوطني، كما أن اليد العاملة فيه تتجاوز 7000 عامل أي أكبر يد عاملة مقارنة مع البنوك الأخرى.

بالنسبة لبنك ولاية المدية فيتكون من 08 وكالات متفرعة عبر مناطقها، أما حجم القروض الممنوحة تتغير من يوم إلى آخر و من ساعة إلى أخرى[106].

الفرع الثالث: مراحل تطور بنك الفلاحة و التنمية الريفية BADR

انبثق بنك الفلاحة و التنمية الريفية عن بنك التنمية الفعلية B.N.A سنة 1982، واهتم في هذه المرحلة بتحقيق هدفه الوحيد و هو إثبات وجوده في التخصص المستند إليه ضمن النشاطات الفلاحية، حيث قام بفتح العديد من الوكالات في أشهر المناطق الفلاحية، وخلال

[105] شاكر القزويني، محاضرات في اقتصاد البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، 2000، ص 62.

[106] بنك بدر وكالة المدية.

فترة زمنية تمكن البنك من اكتساب سمعة عالية في ميدان القطاع الزراعي والصناعي الغذائية و الصناعية الميكانيكية الفلاحية.

المرحلة الثانية (1989-1999):

استطاع بنك الفلاحة و التنمية الريفية أن يدخل هذه المرحلة من بابها الواسع فقام بإدخال تكنولوجيا معلوماتية خاصة قطاع المؤسسات الاقتصادية الصغيرة والمتوسطة، حيث: [107]

في سنة 1991: قام بتطبيق نظام SWIFT الخاص بالعمليات التجارية الدولية.

في سنة 1992: قام بتعميم نظام SYBU عبر كامل فروعه المختلفة من أجل تسهيل العمليات البنكية كتسيير القروض، تسيير عمليات الصندوق و الفحص من بعد لحساب العملاء بالإضافة إلى تسيير المودعات كما قام بإدخال المعلوماتية على كل العمليات التجارية (عمليات فتح القروض الوثائقية التي لا تفوق 24 سا حاليا على الأكثرية)، كما قام بإدخال مخطط الحسابات الجديدة على مستوى الوكالات.

في سنة 1993: نجاح عملية إدخال المعلوماتية على جميع أعمال البنك.

في سنة 1994: ظهور خدمة جديدة تتمثل في بطاقة السحب و التسديد.

في سنة 1996: قام بعملية الفحص السلكي TELETRAITEMENT، التي سهلت العمليات البنكية عن بعد و في الوقت المطلوب.

و في سنة 1998: قام باستعمال بطاقة السحب بين البنوك.

المرحلة الثالثة (1999-2005):

اعتمد بنك الفلاحة والتنمية الريفية على برنامج خماسي من أجل سير التمويلات الاقتصادية و الاجتماعية، و من أجل تلبية أكبر قدر من حاجيات ورغبات العملاء خاصة وأنها عرفت تنوعا و تعددا، بالإضافة إلى ذلك دخول البنك ميدان العالمية حيث أصبح بنكا

[107] قاضي نورة، تأمين مخاطر القروض المصرفية دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية Badr، علوم التسيير، تخصص مالية، 2006-2007، ص ص 90-92.

شاملا يتدخل في تميل كل القطاعات الاقتصادية و بالأخص مجال الاستثمار المستعمل من طرف رجال الأعمال، وبفضل هذا التطور تم إنجاز عدة مشاريع أهمها:

في سنة 2000: القيام بفحص دقيق لنقاط القوة والضعف لأداء البنك، كذلك إنجاز مخطط التسوية للمؤسسة لمطابقة القيم الدولية.

في سنة 2001: قام بالتطهير المالي و المحاسبي، تقليل الوقت، تخفيف الإجراءات الإدارية و التقنية، إدخال مخطط جديد في الحسابات على مستوى المحاسبة المركزية وتعميم الشبكة عبر الوكالات والمنشأة المركزية بالإضافة إلى تحقيق مشروع البنك المجالس.

في سنة 2002: تطوير نظام الشبكة المحلية مع إعادة تنظيم البرنامج SYBU كربون مقدم للخدمة و تعميم مشروع البنك المجالس على المستوى الوطني.

المرحلة الرابعة (2005-2017):

قام بنك الفلاحة والتنمية الريفية في هذه المرحلة إلى إعادة تخصصه في الميدان الفلاحي أي تمويل النشاطات الفلاحية والمجالات المتعلقة بها.

المرحلة الخامسة (2017 - إلى يومنا هذا):

حيث قام البنك بقفزة نوعية على مستوى تغير شامل و كامل للنظام وتبني نظام جديد FLEXCUBE حيث يسمح هذا النظام الرقمي الجديد و المطور بالولوج في نفس الوقت من جميع الوكالات والقيام بالعمليات البنكية للزبائن، كما يمكن للزبون الاطلاع على حسابه عبر كامل الوطن أو تحويلات مالية آنية وبسهولة. كما قام البنك بإطلاق خدمات الكترونية جديدة مثل BADR SMS و BADR ON LIGNE والتي تسمح الخدمة الأولى من تلقي رسالة نصية قصيرة عند أي حركة في الحساب الجاري للزبون، أما الخدمة الثانية تسمح للزبون بالقيام بعدت عمليات عبر الانترنت من حسابه البنكي وكذا الاطلاع على كشف الحساب الشهري أو السنوي حسب الطلب.

الفرع الرابع: مهام و مبادئ بنك الفلاحة و التنمية الريفية BADR

اولا: مهام بنك الفلاحة والتنمية الريفية

تتمثل مهامه في:[108]

1- مهامه كبنك تجاري:

- معالجة جميع العمليات التي يقوم بها أي بنك تجاري (قرض، صرف، خزينة).
- فتح حسابات لكل شخص يقدم طلبا بهذا الشأن.
- المشاركة في جميع مجالات التوفير و الاحتياط.
- التعامل مع مؤسسات القرض العمومي.
- تمويل مختلف العمليات المتعلقة بالتجارة الخارجية خاصة الاستيراد ومحاولة تقديم تسهيلات للاستثمار الوطني.
- منح قروض قصيرة أو متوسطة أو طويلة المدى.

2- مهامه كوسيلة للمراقبة:

- مراقبة تطابق التدفقات المالية للمؤسسات مع المخططات و البرامج المتعلقة بها، وهذا تحت وصاية السلطات المعنية.
- تتدخل دورا في وضعيتها وتسييرها المالي.

إن القانون التأسيسي لبنك الفلاحة و التنمية الريفية يلخص مهامه من خلال المادة الرابعة التي تحدد مجالات تدخله كما يلي: "إن مهمته خاصة في تنفيذ جميع العمليات المصرفية والاعتمادات المالية بمختلف أشكالها طبقا للقوانين و التنظيمات المعمول بها في القروض والمساهمة فيها، يكتسي طبقا للسياسة الحكومية تنمية مجموع القطاعات الفلاحية:

- تمويل العمليات الفلاحية التقليدية و الزراعية و الصناعية، كما أن البنك يقدم مساعداته لكل المؤسسات التي تساهم في تنمية العالم الريفي.

[108] بنك بدر وكالة المدية.

- تمويل المشاريع الخاصة بالاستثمارات (الصناعات الصغيرة، التجارة، سيارات الإسعاف، الفلاحين) في شكل قروض تقدم من سنتين إلى سبع سنوات.
- تمويل بعض الاستثمارات الخاصة بتطور الريف: وتتمثل في تطوير قطاع النقل حيث تمنح قروض في إطار تشغيل الشباب تخص وسائل نقل البضائع، وكذا تساهم في دعم مشروع تربية الحيوانات كالأغنام والأبقار وشراء العتاد الفلاحي لتكوين الفلاحة...الخ، الأطباء، الصيادلة، أطباء الأسنان و البيطريين، حرفيين الصناعة التقليدية، التجار الخواص المؤسسات الخاصة بأشكالها.
- يقدم البنك حملة من قروض الاستغلال كقروض لتمويل الحملات الفلاحية وكذا لموازنة الوضعية المالية للمؤسسات (السحب على المكشوف، تسبيقات بنكية ..الخ).

ثانيا: المبادئ التي يعتمد عليها بنك الفلاحة و التنمية الريفية

من أجل القيام بمهامه على أكمل وجه يرتكز بنك البدر على مبادئ ندرجها كما يلي:[109]

1- مبدأ الاستغلال:

على البنك توفير الجو المناسب للزبون أثناء تعامله معه فعليه توفير المعلومات و بالإضافة للاستقبال الجيد، توفير المعلومات تكون دقيقة وصحيحة للزبون ليكون على دراية بالمتغيرات الطارئة على الساحة الاقتصادية.

2- مبدأ القرض والمخاطرة:

على البنك أن يضمن للمتعاملين معه إعادة الحق لأصحابه فهو يستغل ودائع زبائنه في منح قروض لزبائن آخرين، وهذا ما يدفعه للحرص على عودتها وذلك لتوفير عامل الثقة للمودع بإثبات خطي و يأخذ على المقترض ضمان على القروض الممنوحة.

3- مبدأ السيولة النقدية:

[109] بنك بدر وكالة المدية.

يجب على البنك الاحتفاظ بسيولة نقدية لديه، لمواجهة طلبات السحب في أي وقت.

4- مبدأ الخزينة:

يلزم البنك بترك نسبة معينة من الأموال في خزينة البنك لتغطية حسابات المتعاملين و معاملاتهم، أما الفائض فيرسل للبنك المركزي.

5- مبدأ الأمن:

يوفر البنك للعميل الأمان من خلال حماية أمواله من ضياع أو السرقة و نلمس ذلك من خلال التدقيق و المراقبة الصارمة على الإمضاءات وغيرها.

الفرع الخامس: أهداف و خدمات بنك الفلاحة و التنمية الريفية

اولا: أهداف بنك الفلاحة و التنمية الريفية

باعتبار بنك البدر بنك تجاري يسعى لتحقيق الأرباح من جهة ويسعى لتحقيق أهداف اقتصادية عامة في مقدمتها دفع التنمية من جهة أخرى، سنتطرق في هذا الفرع لأهم أهدافه والتي يمكن حصرها في ما يلي:

- تلقى الفلاحة حصة الأسد في اهتمامات بنك البدر خاصة بعد الإصلاح الأخير والذي أعاد التوجيهات إلى إعادة التمركز الاستراتيجي للبنك وأعطى الأولوية لتمويل التنمية الفلاحية والريفية، فأصبح البنك يهدف إلى زيادة الاستثمارات في المجال الفلاحي، مع تطوير المنتجات الغذائية، وكذلك مساعدة الفلاح على التصدير منتوجه خارج حدود الوطن.
- يعمل البنك على تحسين الخدمات المقدمة للعملاء، وذلك في ظل المنافسة بين البنوك، خاصة بعد الانفتاح الذي عرفه الاقتصاد الجزائري، وكذا الخصخصة.
- يرمي البنك على إيجاد سياسة تكون أكثر فعالية في جمع الموارد.
- يهدف البنك على ضمان التكوين الجيد للعاملين من أجل الحصول على خدمات أفضل و تسيير أحسن.
- يسعى البدر على تطوير الأرياف و تحسين ظروف العمل فيها وفقا لمخططات التنمية، خاصة بعد العشرية السوداء التي سببت في النزوح الريفي.

ثانيا: خدمات بنك الفلاحة و التنمية الريفية

من أجل ضمان مكانة بنك الفلاحة والتنمية الريفية بصفة دائمة، حددت مديرية بنك الفلاحة والتنمية مجموعة معينة من التوجيهات، ويندرج ضمنها خيار إعادة التمركز الاستراتيجي للبنك وإرجاعه إلى تطلعه الأولي ألا وهو تمويل التنمية الفلاحية والريفية، وتتضح هذه الخطوط الكبرى بهذه الإستراتيجية فيما يلي:[110]

- المحاور الإستراتيجية الكبرى للنشاطات في القطاعات الإستراتيجية:

❖ الهدف من إعادة تمركز البنك هو التمويل ومن أولويته تركيز الجهود على تطبيق صيغ مناسبة للتمويل وتوجيهها نحو الأنشطة التالية:

- قطاع الفلاحة.
- قطاع الصيد البحري والموراد المالية.
- تمويل برامج التنمية الريفية.

❖ يوجه بنك الفلاحة والتنمية الريفية نشاطه كذلك في مجال تمويل التنمية نحو إنجاز المشاريع التي تدعمها السلطات العمومية ومن بينها:

- القروض الموجهة نحو تشغيل الشباب في القطاعات الإستراتيجية للبنك.
- القروض للخواص الهادفة إلى خلق نشاطات في المناطق الريفية.
- القروض لبناء المساكن الريفية في إطار طلب قابل للتسديد ومدعم من طرف الهيئة الوطنية للسكن (FONAL) والصندوق الوطني للسكن (CNL).
- القروض للمهن الحرة (الشباب الحاصل على شهادات في الطب) في المناطق الريفية.
- مرجعية النشاطات الإستراتيجية.

❖ لقد حددت محاور النشاطات التي يركز عليها البنك تمويله مستقبلا في قائمة جديدة:

- الفلاحة والنشاطات التابعة لها.
- الصيد والتربية المائية والنشاطات التابعة لها.

[110] http://www.Badr-bank.dz. اطلع عليه يوم 2023/04/07 على الساعة 12:05

- صناعة العتاد الفلاحي.
- الصناعات الغذائية الفلاحية.
- تسويق وتوزيع المنتوجات المرتبطة بالنشاطات الإستراتيجية.
- تنمية العالم الريفي خاصة.
- نشاطات الحرفيين الصغار.
- السكن الريفي.
- المشاريع الاقتصادية المجاورة.
- مشاريع الري الصغيرة.
- صناعة السروج والأدوات الجلدية.
- صناعة الخشب والمنتوجات الخشبية والفلين والمواد الخيزرانية..
- وبصفة عامة كل النشاطات التي تساهم في تنمية الريف.
- طلبات القروض.
- معالجة ملفات القروض.

❖ البنك يعطي الأهمية لاستعمال الوسائل المناسبة من أجل المعالجة السريعة لعمليات القرض الخاصة بالقطاعات الإستراتيجية والسهر على الاحترام الدقيق لقواعد التقييم والسيطرة على الأخطار. لهذا الغرض يتعين دراسة ملفات القروض التي تدخل في هذا الإطار بعناية خاصة ومعالجتها بالسرعة الملائمة على كل الهيئات المعنية احترام المهن المحددة، وهذا بالنسبة للملفات المودعة بعد التأكد من وجود كل الوثائق المطلوبة.

❖ نسبة الفائدة على القروض البنكية تحدد على أساس تعريفة محددة دوريا من طرف البنك. هناك كتيب خاص بنسب الفوائد تحت تصرف الزبائن متوفر في جميع وكالات البنك.

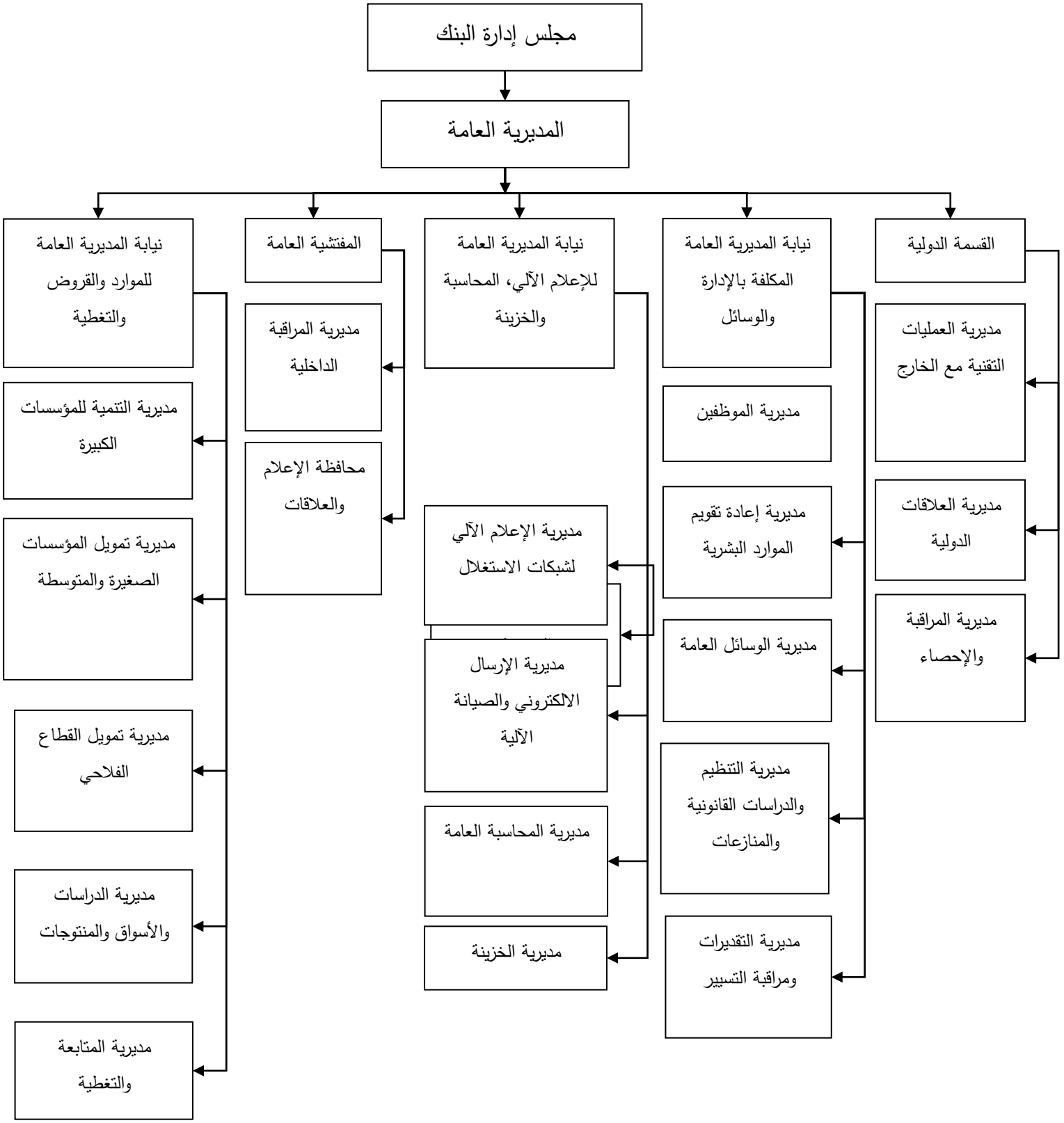
المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية

يعد الهيكل التنظيمي أحد الدعامات الأساسية في تكوين أي منشاة، و لهذا ارتأينا البحث في مختلف مكونات الهيكل التنظيمي البنك الفلاحة و التنمية الريفية.

1-الهيكل التنظيمي لمديرية العامة:

يمكن توضيح الهيكل التنظيمي للمديرية العامة في الشكل التالي:

الشكل رقم(3-1): الهيكل التنظيمي للمديرية العامة



المصدر: وثائق بنك الفلاحة والتنمية الريفية 2023

يظهر الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية، بمجلس إدارة يشرف على تسيير الحسن للبنك من خلال القرارات والقوانين التي يتخذها، يتكون هذا المجلس من رئيس مدير عام تعينه وزارة المالية وأعضاء من داخل البنك وعضوين يمثلان الدولة باعتبار البنك شركة مساهمة مملوكة كليا من قبل الدولة كما تقوم بشؤون البنك مديرية عامة تشرف على خمس مديريات فرعية:

- **نيابة المديرية العامة المكلفة بالإدارة والوسائل:** تهتم هذه المديرية بجميع العمليات المتعلقة بالإدارة وتشرف على مديريات هي:

- مديرية المستخدمين: والتي تهتم بمتابعة موظفي البنك و الاهتمام برواتبهم وغياباتهم.
- مديرية إعادة تقويم الموارد البشرية: تتكفل بتنظيم دورات تكوينية لموظفي البنك للرفع من مستوى أدائه المهني.
- مديرية إعادة تقويم الموارد البشرية: تتكفل بتنظيم دورات تكوينية لموظفي البنك للرفع من مستوى أدائهم المهني.
- مديرية الوسائل العامة: تتكفل بالشؤون العامة للبنك مثل وسائل العمل وتنظيم العلاقة بين الإدارة و البنك.
- مديرية التنبؤ والمراقبة والتسيير: تتكفل بالمتابعة اليومية لنشاط هياكل البنك عن طريق الإحصائيات وجمع المعلومات الضرورية للتنبؤ بكل الاختلالات التي يمكن أن تحدث والعمل على وضع تصحيحات الأزمة، ومن ثم فان هدف هذه المديرية هو السهر على وضع ضوابط التسيير للمحافظة على التوازن المالي وعلى مردودية النشاط البنكي.

- **نيابة المديرية العامة للإعلام المحاسبة والخزينة:** تشرف المديرية على خمس مديريات هي:

- مديرية الإعلام الآلي المركزي.
- مديرية الإعلام الآلي لشبكة الاستغلال.
- مديرية الصيانة.

- ❖ مديرية المحاسبة العامة.
- ❖ مديرية الخزينة[111].

تهتم المديريات الثلاثة الأولى بتطوير وصيانة برامج الإعلام الآلي لمعالجة مختلف العمليات البنكية بطريقة آلية وتدريب عمال البنك عليها، في حين تتولى مديرية المحاسبة وضع القوائم المالية الدورية أو الختامية للبنك والسهر على تطبيق النظام المحاسبي داخل البنك.

- ➢ **نيابة المديرية العامة للموارد والقروض والتغطية:** تتعامل مع وكالات البنك ومجمعات الاستغلال، وينحصر دورها في خمس مديريات وهي:
- ❖ مديرية تمويل المؤسسات الكبيرة.
- ❖ مديرية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- ❖ مديرية تمويل القطاع الفلاحي.
- ❖ مديرية الدراسات الأسواق و المنتوجات.
- ❖ مديرية المتابعة و التحصيل.

حيث تقوم مديرية التمويل بتلقي ملفات القروض و النظر في صحتها، أما مديرية الدراسات و الأسواق و المنتوجات فتتطفل بدراسة ملفات المشاريع والدراسات الاقتصادية والمالية للمؤسسات الأخرى، في حين تقوم مديرية المتابعة والتحصيل بإعداد دراسات إحصائية حول القروض الممنوحة من طرف البنك.

- ➢ **القسمة الدولية:** تقوم بمعالجة العمليات المتعلقة بالتجارة الخارجية كاستيراد والتصدير ومتابعة حركة الأموال وتشرف على ثلاثة مديريات وهي:
- ❖ مديرية العمليات التقنية مع الخارج.
- ❖ مديرية العلاقات الدولية.
- ❖ مديرية المراقبة والإحصاء.
- ➢ **المفتشية العامة:** تقوم هذه الهيئة بـ:

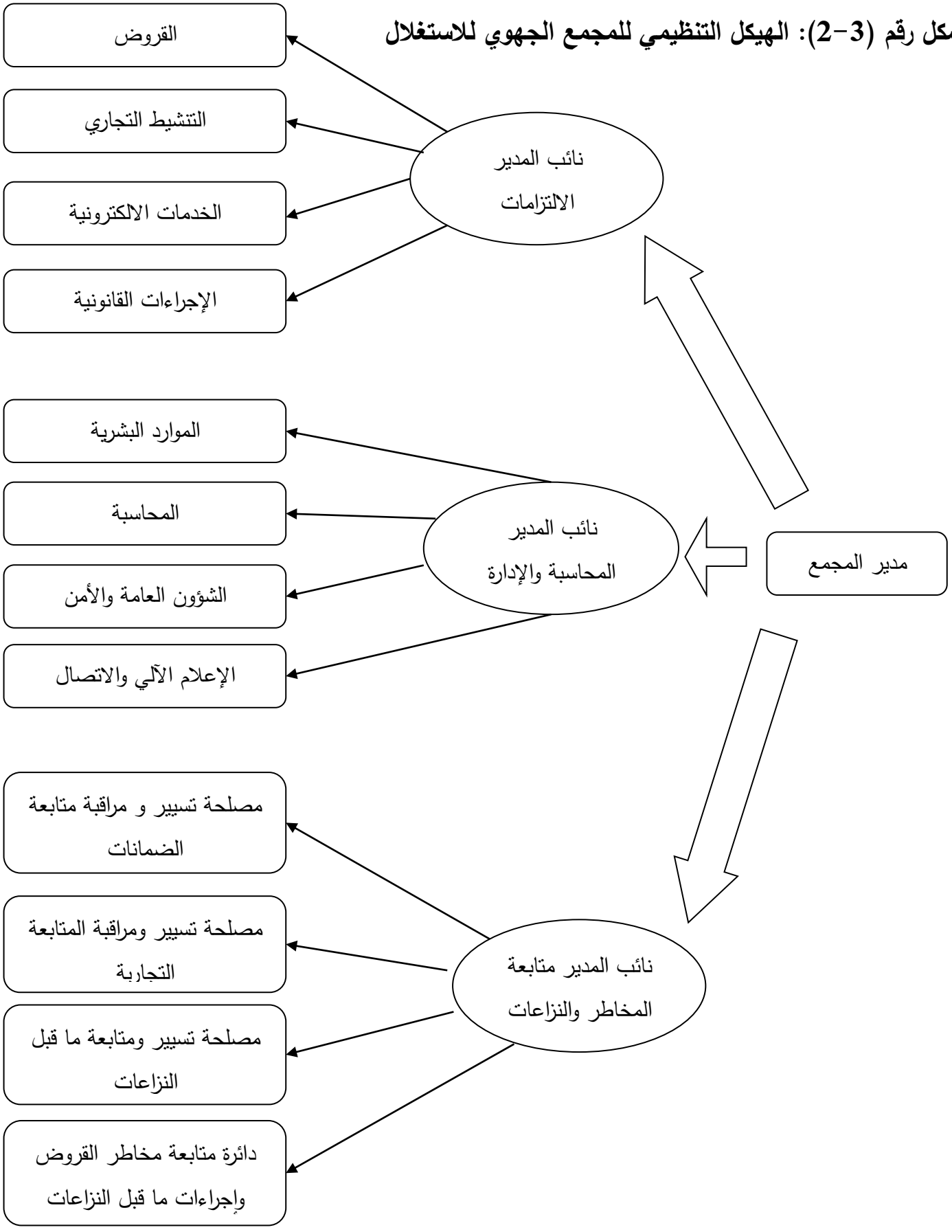
[111] بنك بدر وكالة المدية.

- متابعة ومراقبة جميع الوكالات ومجمعات الاستغلال التابعة للبنك بهدف حماية سلامة العمليات و الممتلكات و الأشخاص.
- مراقبة مدى احترام تطبيق القوانين و الضوابط الداخلية في إطار شرعي و قانوني وكذلك احترام أخلاقيات المهنة.
- تأمين حماية نشر المعلومة الصحيحة و جعلها في متناول الجميع.
- مراقبة مدى احترام الأهداف والقوانين المحددة من طرف المديرية العامة.

2-الهيكل التنظيمي للمجمع الجهوي للاستغلال:

المجمع الجهوي هو مديرية تمثيلية جهوية للمديرية العامة يقوم بإدارة مجموعة من الوكالات المرتبطة به وظيفة الرقابة، التوجيه والوصاية على هذه الوكالات يترأسه مدير، يقوم بإعطاء التوجيهات لمختلف الدوائر والخلايا الموجودة تحت مسؤولية المبنية في الشكل التالي:

الشكل رقم (3-2): الهيكل التنظيمي للمجمع الجهوي للاستغلال



المصدر: وثائق **بنك الفلاحة والتنمية الريفية 2023**

تماشيا مع موضوعنا نقتصر على تعريف الدائرة التجارية لعلاقتها بوظيفة الإقراض.

- **الدائرة التجارية:** لا تتعامل مباشرة مع الزبون وإنما تتعامل مع الوكالات المرتبطة بالمجمع و دورها يتمثل:

❖ تلقي ملفات القروض المسلمة من طرف الوكالة والنظر في صحة الملف من حيث النقص وعدم التوافق مع الشروط المحددة.

❖ مراجعة رأي الوكالة من ناحية القبول أو عدم القبول وإذا كان الرفض غير مبرر يجب الاستفسار عن ذلك، كما هو الشأن بالنسبة للفرد الايجابي.

و تظم هذه الدائرة مصلحتين هما:

- **مصلحة القروض:** تختص بإعادة دراسة وتقييم و اخذ القرار بشان القروض التي تردها من الوكالات و التي تكون في حدود سلطة منح القروض للمجمع الجهوي، أما القروض التي تكون مبالغها تفوق حدود سلطة المجمع الجهوي فتقوم بإكمال دراستها و تقييمها وإرسالها لمديريات التمويل المركزي.
- **مصلحة التنشيط التجاري:** تقوم هذه المصلحة بتجميع ومتابعة الإحصائيات المتعلقة بمصلحة القروض كما تقوم برسم أهداف الوكالات وخطط تحقيقها ومتابعة انجازها.

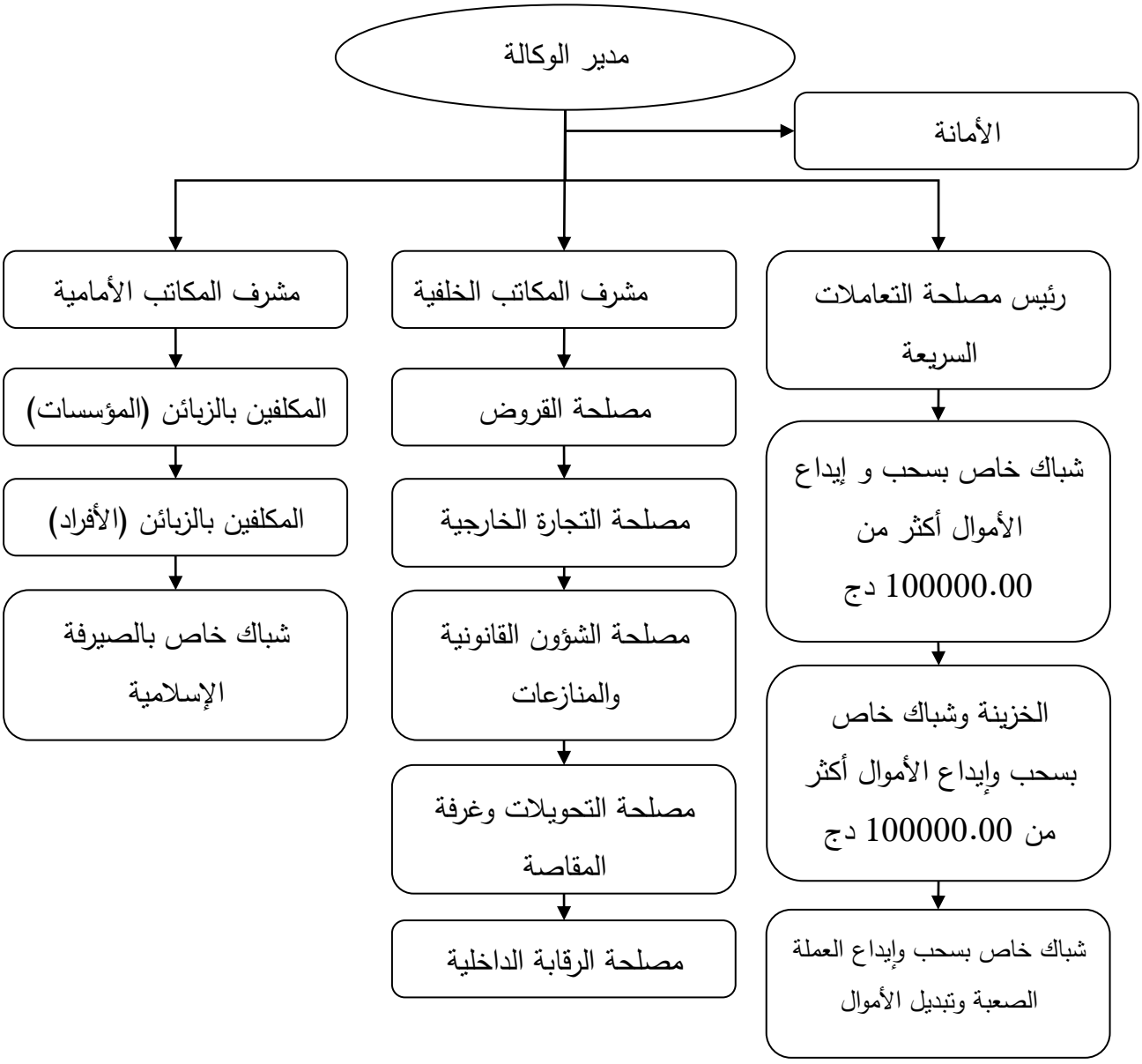
3-الهيكل التنظيمي للوكالة الرئيسية 846 لولاية المدية:

تمثل الوكالة البنكية الخلية القاعدية التي يمارس من خلالها البنك نشاطاته هي الواجهة التي يقدم من خلالها البنك منتجاته يتعامل مع عملائه و يخدم مصالحهم، وكالة المدية هي وحدة من ثمان وكالات تابعة لبنك الفلاحة و التنمية الريفية موزعة على تراب ولاية المدية و مرتبطة بالمجمع الجهوي للاستغلال لولاية المدية، و هي الوكالة الرئيسية إذ هي الممثلة عن الوكالات الأخرى في بعض العمليات كعمليات التجارة الخارجية فوكالة المدية رمزها 846 في المنظومة البنكية الجزائرية، فالشكل التالي يوضح هيكل الوكالة يأتي على رأسها مدير و هو يسهر على تسيير كل من مصلحة الاستغلال مصلحة الزبون و الخلية الإدارية و الأمانة.

الشكل رقم (3-3): الهيكل التنظيمي لوكالة المدية للاستغلال 846

المصدر: وثائق بنك الفلاحة والتنمية الريفية 2023

يحتل البنك الوطني الجزائري مكانة معتبرة في الجهاز المصرفي الجزائري لما له من وظائف وخدمات وأنشطة متنوعة في تطوير وتنمية الاقتصاد الوطني، تأسس البنك الوطني الجزائري في 13



جوان 1966 وهو يتفرع إلى عدة وكالات تقدر بـ 292 وكالة عبر التراب الوطني من بينها وكالة المدية. لقد تم إضافة شباك جديد خاص بالصيرفة الإسلامية سنة 2022.[112]

[112] مقابلة مع رئيس المصلحة، السيد زكرياء حشاش، لبنك الفلاحة والتنمية الريفية، يوم 2023/05/03 على الساعة 13:30.

المبحث الثاني: دراسة شاملة للمذكرتين

يشتمل هذا المبحث على ثلاث مطالب، المطلب الأول يتعلق بعرض تحليل نتائج الدراسة التطبيقية ومناقشتها من خلال استخدام معيار CAMELS خاصة بمذكرة قياس كفاءة البنوك التجارية باستخدام نموذج CAMELS دراسة تطبيقية على بنك الفلاحة وتنمية الريفية 2021/2019

أما المطلب الثاني فهو أيضا يتناول تحليل نتائج الدراسة التطبيقية الخاصة بمذكرة أهمية نظام CAMELS في تقييم أداء البنوك التجارية، دراسة تطبيقية على بنك الفلاحة وتنمية الريفية 2021/2019

المطلب الأول: تحليل الدراسة التطبيقية المذكرة قياس كفاءة البنوك التجارية باستخدام نموذج CAMELS دراسة تطبيقية على بنك الفلاحة وتنمية الريفية 2021/2019

يتناول هذا المطلب كيفية استخدام معايير CAMELS الستة وكيفية تطبيقها داخل البنك الخارجي الجزائري. وهي كالتالي:

الفرع الأول: كفاية رأس مال البنك الخارجي الجزائري

يعتبر رأس المال المصدر الأساسي لحماية الودائع والبنوك ذات رؤوس الأموال الكافية والكبيرة يمكنها من امتصاص الخسائر دون المساس بحقوق المودعين، ولذلك نقوم بحساب النسب التالية لخمس سنوات الاخيرة من اجل تصنيف رأس مال البنك كما هو موضح في الجدول الآتي

الجدول رقم 03: نسبة رأس المال الأساسي إلى متوسط الأصول الوحدة: مليون دينار جزائري

السنوات / المؤشرات	2010	2011	2012	2013	2014
رأس المال	24500000	76000000	76000000	100000000	100000000
الاحتياطات	81745030	45814685	64574991	56132294	62064237
مؤونات قانونية	5682976	6540905	6279062	8270156	6188912
أموال للأخطار المصرفية العامة	10730408	92581097	94172161	90705637	18514668
النتيجة	19168656	30260305	35557303	20931942	29807653
الترحيل من جديد مدين	–	–	–	–	–

يطرح منها ما يلي:

ترحيل من جديد دائن	127272950	236641873	262028398	261484910	205414972
رأس المال الأساسي	3685978884	3790585290	3363481275	3402140200	2581393491
رأس المال الأساسي/متوسط الأصول	0.03	0.06	0.08	0.08	0.08
التصنيف السنوي	1	1	1	1	1
التصنيف الكلي لأربع سنوات	1	1	1	1	1

المصدر: قاسمي محمد أمين، قياس كفاءة البنوك التجارية باستخدام نموذج CAMELS، مذكرة لنيل شهادة ماستر، علوم اقتصادية، تخصص بنوك ومالية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2016، ص30.

- **تحليل كفاية رأس مال البنك الخارجي الجزائري:**

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن نسبة رأس المال الأساسي إلى متوسط الأصول غير المستقرة عبر السنتين 2010-2011، حيث كانت النسبة 3% بامتلاكه لرأس مال حوالي 127مليون دينار جزائري مقارنة بسنة 2011 حيث ارتفعت وقدرت بنسبة 6% ، واستقرت في الأخير نسبة المال الأساسي إلى متوسط الأصول في سنوات 2010-2013-2014 على التوالي بنسبة 8% ويعود هذا إلى إصدار البنك الخارجي الجزائري لأسهم وذلك بسبب قرار بنك الجزائر إلى رفع رأس المال سنة 2010-2011 وقامت الخزينة العمومية بشرائها، ويعود الاستقرار في نسبة رأس المال الأساسي إلى متوسط الأصول إلى الاستقرار في رأس المال البنك الخارجي الجزائري سنوات 2012-2013-2014.

وحسب نظام التقييم CAMELS يعتبر كفاية رأس مال البنك الخارجي الجزائري جيد، ويحمل التصنيف رقم 1 خلال خمس السنوات ويعتبر رأس مال جيد حسب نموذج الدراسة CAMELS.

الفرع الثاني: جودة الأصول للبنك الخارجي الجزائري

تعتمد درجة مصداقية معدلات رأس المال على درجة موثوقية مؤشرات جودة ونوعية الأصول ولذلك تعتبر ذات أهمية خاصة ولمعرفة نوعية جودة أصول البنك الخارجي الجزائري تقوم بحساب ما يلي:

أولا: نسبة التصنيف المرجح

تعبر هذه النسبة عن حجم مخصصات الديون المتعثرة من حقوق الملكية والمخصصات فكلما قلت هذه النسبة فهذا يعطي مؤشر على انتظام البنك في تحصيل أقساط القروض والفوائد وقلة حجم الديون المتعثرة لديه.

نسبة التصنيف المرجح = المخصصات /حقوق الملكية + المخصصات

الجدول رقم 04: نسبة التصنيف المرجح

السنوات / المؤشرات	2010	2011	2012	2013	2014
مخصصات القطاع العام	14819623	15052660	11399832	64324263	18795666
مخصصات القطاع الخاص	43460827	56466680	58065685	75129169	32236411
المخصصات الإجمالية	58280450	71519340	69465517	139453432	51032077
رأس المال المدفوع	24500000	76000000	76000000	100000000	100000000
حقوق الملكية	106246030	121814685	140574991	156132294	162064237
نسبة التصنيف المرجح	35%	37%	35%	47%	24%
التصنيف السنوي	4	4	4	4	4
التصنيف الكلي للسنوات الخمس	1	1	1	1	1

المصدر: مرجع سابق الذكر، ص31.

ثانيا: نسبة إجمالي التصنيف

تعبر هذه النسبة من حجم القروض المتعثرة إلى حقوق الملكية فكلما كانت هذه النسبة اقل كان أفضل

نسبة إجمالي التصنيف= القروض المتعثرة/حقوق الملكية

الجدول رقم 05: نسبة إجمالي التصنيف

السنوات / المؤشرات	2010	2011	2012	2013	2014
القروض المتعثرة الخاصة بالقطاع العام	72237717	67121128	59995620	51222997	50998787
القروض المتعثرة الخاصة بالقطاع الخاص	108745741	100452411	100365635	106752543	105144587
إجمالي القروض المتعثرة	180983458	167573539	160361255	157975540	156143374
حقوق الملكية	106246030	121814685	140574991	156132294	162064237
نسبة إجمالي التصنيف	170%	138%	114%	101%	96%
التصنيف الكلي	5	5	5	5	5

المصدر: مرجع سابق الذكر، ص 33.

تحليل جودة الأصول للبنك الخارجي الجزائري:

سنتطرق في هذا الفرع لتحليل كل من نسبة التصنيف المرجح ونسبة إجمالي التصنيف

1- **نسبة التصنيف المرجح:** من خلال الجدول رقم 04 نلاحظ أن نسبة التصنيف المرجح في انخفاض مستمر خلال السنوات الخمس، وحسب معيار CAMELS وبالنسبة للسنوات 2010إلى 2014 هي تقع في المجال (من 5 إلى 60%) أن أصول البنك في هذه السنوات حدية أو جيدة بعض الشيء، وهذا راجع لانخفاض في درجة الاستثمار أي للبنك

سياسة استثمارية متحفظة، وهو ما جعلنا نمنحها التصنيف رقم 3 والتصنيف السنوي رقم 3.وحسب معيار CAMELS تعتبر جيدة بعض الشيء.

2-**نسبة إجمالي التصنيف:** من خلال الجدول رقم 05 نلاحظ أن نسبة إجمالي التصنيف غير مستقرة خلال السنوات الخمس بالنسبة لسنة 2010 بلغت أعلى مستوياتها متفاوتة 100%وذلك راجع إلى نسبة القروض المتعثرة بالقطاع العام والخاص في البنك، وحسب معيار التقييم CAMELS يمنح لها التصنيف 5 أما في السنوات الأربع الأخرى فشهدت انخفاضا وذلك راجع إلى إصدار الأسهم، وذلك يمنح التصنيف 5 وحسب معيار CAMELSفهي غير مرضية

الفرع الثالث: ربحية البنك الخارجي الجزائري

تعتبر الربحية كأحد أهداف البنك حيث تحدد أدائه وتضمن استمراره، بحيث تتأثر الربحية بمدى جودة أصول البنك ولمعرفة ربحية البنك الخارجي الجزائري نقوم بحساب ما يلي:

1-**معدل العائد على الأصول:** يقيس هذا المعدل مدى كفاءة الإدارة في استخدام أصول البنك استخداما امثلا في تحقيق الأرباح من خلال الاستثمار في مختلف هذه الأصول وتمثل بالعلاقة التالية:

معدل العائد على الأصول= صافي الدخل /متوسط الاصول

الجدول رقم 06: معدل العائد الأصول

السنوات / المؤشرات	2010	2011	2012	2013	2014
الأصول	2367626126	2636705516	2307759548	2111443454	2581394491
متوسط الأصول	3685978884	3790585290	3363481275	3402140700	2581394491
صافي الدخل	19168656	30260305	35557303	20931942	29807653
معدل العائد على متوسط الأصول	0.005	0.007	0.010	0.006	0.011

التصنيف السنوي	2	2	2	2	2
التصنيف الكلي	2	2	2	2	2

المصدر: مرجع سابق الذكر، ص 34.

الجدول رقم 07: العائد على حقوق الملكية

السنوات / المؤشرات	2010	2011	2012	2013	2014
صافي الدخل	19168656	30260305	35557303	20931942	29807653
حقوق الملكية	106246030	121814685	140574991	156132294	162064237
العائد على حقوق الملكية	0.18	0.24	0.25	0.13	0.18
التصنيف السنوي	1	1	1	1	1
التصنيف الكلي	1	1	1	1	1

المصدر: مرجع سابق الذكر، ص 35.

- **تحليل ربحية البنك الخارجي الجزائري:**

سيتم في هذا الفرع تحليل كل من العائد على متوسط الأصول والعائد على الملكية

1-**معدل العائد على متوسط الأصول:** من خلال الجدول 06 نلاحظ أن معدل العائد على متوسط الأصول ارتفع من 0.005 سنة 2010 إلى 0.007 سنة2011 ، ثم ارتفع مجددا في سنة 2012 بـ 0.010، ثم ينخفض إلى 0.006 سنة 2013 ليرتفع إلى أعلى قيمة له المقدرة ب 0.011 سنة 2014 ويرجع هذا إلى تزايد الأصول مع أرباح البنك وحسب معيار التقييم CAMELS يمنح رقم التصنيف 2 على التوالي للسنوات الخمس وهذا يعني أن البنك حقق أرباحا قوية، ولديه استقرار في رأس المال حسب معيار CAMELS ويمنح التصنيف الكلي 2، وهي مرضية.

2-**تحليل العائد على حقوق الملكية:** من خلال الجدول رقم 07 نلاحظ أن المعدلات غير مستقرة في سنة 2010 كان المعدل 0.18 ليرتفع في سنة 2011 إلى 0.25 ثم يستقر

في سنة 2012، ثم لينخفض في سنة2013 بمعدل 0.13 ثم يرتفع في السنة الاخيرة 2014بمعدل 0.18، وحسب معيار التقييم المصرفي CAMELS تمنح التصنيف رقم 1للخمس سنوات أي أن متوسط السنوات الخمس يحمل التصنيف رقم 1 وهي تعتبر قوية حسب معيار CAMELS، ويفسر هذا أن البنك يمكنه توزيع الأرباح على المساهمين.

الفرع الرابع: سيولة البنك الخارجي الجزائري

تعتبر السيولة من أهم المعايير التي يقوم عليها نظام CAMELS وهي احد الأسباب التي تسبب للبنك المشاكل أو احد أسباب نجاحه، وفيما يلي أهم النسب لحسابها:

1- **نسبة التمويل على الودائع:** تعبر هذه النسبة عن مدى استخدام البنك للودائع لتلبية حاجات الزبائن من القروض.

الجدول رقم 08: نسبة التمويل على الودائع الوحدة: مليون دينار جزائري

السنوات / المؤشرات	2010	2011	2012	2013	2014
القروض	1916570657	1520989540	1151702479	139453432	1631441286
الودائع	2016478427	2182602958	1846239125	1679475901	2095068385
القروض/الودائع	95%	70%	62%	8%	78%
التصنيف السنوي	5	4	3	1	4
التصنيف الكلي	4	4	4	4	4

المصدر: مرجع سابق الذكر، ص36.

2-نسبة القروض إلى إجمالي الأصول:

الجدول رقم 09: نسبة القروض إلى إجمالي الأصول

السنوات / المؤشرات	2010	2011	2012	2013	2014
القروض	1916570657	1520989540	1151702479	139453432	1631441286
الأصول	2367626126	2636705516	2307759548	2111443454	2581394491
نسبة القروض/الأصول	81%	58%	50%	7%	63%
التصنيف السنوي	5	2	1	1	2
التصنيف الكلي	2	2	2	2	2

المصدر: مرجع سابق الذكر، ص37.

- **تحليل سيولة البنك الخارجي الجزائري:**

سيتم في هذا الفرع تحليل كل من التمويل على الودائع والقروض إلى إجمالي الأصول:

1- **نسبة التمويل على الودائع:** من خلال الجدول رقم 08 نلاحظ أن النسبة غير مستقرة خلال السنوات الخمس ففي سنة 2010 كانت النسبة 95% وهي نسبة كبيرة أي أن البنك يمنح القروض على حساب سيولته وحسب معيار CAMELS يمنح التصنيف رقم 5كما نلاحظ انخفاض النسبة إلى 70% لسنة 2011 و 62% لسنة2011 وهذا راجع لإصدار السندات لتلك السنتين أما بالنسبة لسنة 2013 فانخفضت إلى 8% وهذا راجع إلى زيادة السيولة ويمنح رقم التصنيف 1 أما في السنة الاخيرة 2014 ارتفعت إلى 78% وهذا راجع لارتفاع نسبة القروض أكثر من الأصول ويمنح رقم التصنيف 4، أما متوسط التصنيف لخمس سنوات 4، وحسب معيار CAMELS تعتبر حدية 2 .

2- **نسبة القروض إلى إجمالي الأصول:** من خلال الجدول رقم 09 نلاحظ أن النسبة في انخفاض مستمر للسنوات 3 الأولى، وهذا نتيجة لارتفاع نسبة الفرض أكثر من الأصول ويمنح لها رقم التصنيف على التوالي 5-2-1 ثم انخفاض حاد إلى نسبة 50% نتيجة

انخفاض نسبة القروض ويمنح رقم التصنيف 1 وارتفعت النسبة إلى 63% في 2014، هذا يشير إلى وجود مبالغ كبيرة عاطلة لم يتم استثمارها والاستفادة منها، ويمنح رقم التصنيف 2، أما متوسط التصنيف لخمس السنوات 2، حسب معيار الدراسة CAMELSتعتبر مرضية.

الفرع الخامس: الإدارة

اعتمدنا في هذا الجانب على المقابلة مع رئيس الوكالة لطرح بعض من الأسئلة المتعلقة بموظفي البنك والعمليات البنكية والتي استندت إلى ما يلي:

- كفاءة إدارة أنظمة المعلومات.
- رأس المال جودة المنتوجات الربحية والسيولة.
- وجود خطة وبرامج مستقبلية.
- مستوى الالتزام بالضوابط الشرعية والقوانين.
- مستوى تنفيذ توصيات فرق المراجعة والتفتيش .
- المراجعة والاستجابة لمتطلبات العملاء.

- **تحليل الإدارة:**

بسبب عدم توفر البيانات والمعطيات حول تحليل وتقييم الإدارة، لم نقم بإدراجها في المعيار وتقييم تصنيف البنك الخارجي الجزائري، إلا أن البنك يتم تقييمه من جانب الإداري حسب أهدافه وأعماله المنجزة، والتي تشرف عليه لجان متخصصة في المجال البنكي.

الفرع السادس: حساسية البنك الخارجي الجزائري لمخاطر سعر الفائدة

تعد مخاطر أسعار الفائدة من أهم مخاطر السوق، ومن بين أدوات قياس مخاطر سعر الفائدة هو تحليل الفجوة وتحسب كالأتي:

$$GAP = RSA_S - RSL_S$$

RSA_S: تمثل الأصول ذات الحساسية اتجاه سعر الفائدة

RSLs: تمثل الخصوم ذات الحساسية اتجاه سعر الفائدة

الجدول رقم 10: حساب الفجوة

السنوات المؤشرات	2010	2011	2012	2013	2014
حقوق على المؤسسات المالية	13761161	0.01	00	00	18795666
حقوق على العملاء	34793247	15723509	11719220	9342969	32236411
أصول أخرى	63906801	82021982	55211153	55743696	77179879
مساهمات ونشاط المحفظة	29566787	29566787	29566787	29566787	29566787
الأصول ذات حساسية للتغير في سعر الفائدة	142027006	127213278	96497160	94653452	157778743
ديون بذمة المؤسسات المالية	1680836	15461108	1560484	1135406	1953504
ودائع العملاء	2016478427	2182602958	1846239125	169475901	2095068385
خصوم أخرى	64420148	13020572	94835957	69050254	62861985
ديون تابعة	25276520	67276520	67276520	67276520	67276520
الخصوم ذات الحساسية للتغير في سعر الفائدة	2107855931	2278361158	2009912086	1816938081	2227160394

الفجوة	-1965827935	-2151048880	-1913414926	-1722284629	-2069381651

المصدر: مرجع سابق الذكر، ص39.

- **تحليل حساسية البنك الخارجي الجزائري**

من خلال الجدول رقم 10 نلاحظ أن الخصوم الحساسة للتغير في أسعار الفائدة أكبر من الأصول الحساسة للتغير في سعر الفائدة، وبما أن الفجوة سالبة خلال الخمس سنوات فهذا يعني أن لدى البنك حساسية لهيكل الأصول والخصوم، ويتأثر بالتغيرات العكسية في أسعار الفائدة (مخاطر تقلبات أسعار الفائدة) كما يحقق ربحية بزيادة أصوله مع رأس المال كعائد ربح ويحقق خسارة بارتفاع نسبة القروض غير المسددة بارتفاع نسبة القروض غير المسددة.

المطلب الثاني: تحليل الدراسة التطبيقية لمذكرة أهمية نظام CAMELS في تقييم أداء البنوك التجارية، دراسة تطبيقية على بنك الفلاحة وتنمية الريفية 2021/2019

تعتبر معايير نموذج CAMELS المطبقة داخل البنوك التجارية كالتالي:

الفرع الأول: كفاية رأس المال البنك الخارجي الجزائري

الجدول التالي يشمل نسبة كفاية رأس المال للبنك الخارجي الجزائري خلال السنوات الأربعة قيد الدراسة، وبين ما يلي:

الجدول رقم 11: نسبة كفاية رأس المال لـ BEA من 2010 إلى2013

السنوات / التصنيف	2010	2011	2012	2013
نسبة كفاية رأس المال	35.53	44.26	44.01	35.41
التصنيف الجزئي	1	1	1	1
متوسط التصنيف	1=4/(1+1+1+1)			
التصنيف الكلي	1			

المصدر: تريعة حنان، أهمية نظام CAMELS في تقييم أداء البنوك الجزائرية، مذكرة لنيل شهادة الماستر، علوم اقتصادية، تخصص بنوك، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، 2015، ص 60.

- **تحليل تصنيف كفاية رأس المال:**

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أنه تم تصنيف كفاية رأس المال البنك الخارجي الجزائري بالتصنيف 01 مما يعني أن كفاية رأس مال البنك في حالة جيدة وللبنك القدرة على تغطية المخاطر المرتبطة بأصوله من رأس ماله.

الفرع الثاني: جودة أصول البنك الخارجي الجزائري

وتحدد من خلال النسبتين التاليتين:

1-**نسبة إجمالي الأصول:** الجدول التالي يوضح نسبة مجمل الأصول المحققة للإيرادات إلى مجمل الأصول للبنك الخارجي الجزائري خلال الفترة الممتدة بين 2010-2013.

الجدول رقم 12: نسبة مجمل الأصول المحققة للإيرادات إلى إجمالي الأصول في البنك

السنوات / المؤشرات	2010	2011	2012	2013
مجمل الأصول المحققة للإيرادات	2168884378	2350089078848.9	1957604903031.2	1611639386775.1
مجمل الأصول	2367626126	2636705516258.9	2307759548231.3	2111443454229.5
نسبة مجمل الأصول المحققة للإيرادات/ مجمل الأصول	91.6%	89.12%	84.82%	76.32%
التصنيف الجزئي	1	1	1	1
متوسط التصنيف	1.25=4/(2+1+1+1)			
التصنيف الإجمالي	1			

المصدر: تريعة حنان، أهمية نظام CAMELS في تقييم أداء البنوك الجزائرية، مذكرة لنيل شهادة الماستر، علوم اقتصادية، تخصص بنوك، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، 2015، ص 61.

2-نسبة التصنيف المرجح:

الجدول رقم 13: يوضح نسبة التصنيف المرجح للبنك الخارجي الجزائري خلال الفترة الممتدة بين 2010-2013

السنوات / المؤشرات	2010	2011	2012	2014
المخصصات	151934811	129118894323.8	11506423000.46	-
حقوق الملكية	152521544	179060862562.8	20314656066.87	204032017384.07
نسبة التصنيف المرجح	49.90%	41.89%	36.16%	
التصنيف الجزئي	4	4	4	4
متوسط التصنيف	4=3/(4+4+4)			
التصنيف الكلي	4			

المصدر: مرجع سابق الذكر، ص62.

- **تحليل جودة أصول البنك الخارجي الجزائري:**

1-نسبة إجمالي الأصول:

من خلال الجدول أعلاه تم تصنيف جودة أصول البنك الخارجي الجزائري بالتصنيف 1 بالرغم من حصول البنك على التصنيف 2 خلال سنة 2013 مما يعني أن أصول البنك جيدة وأنه يهتم بتوظيف أصوله في أصول محققة للإيرادات تضمن له زيادة الأرباح والاستمرارية.

2-نسبة التصنيف المرجح:

الجدول أعلاه أن نسبة التصنيف المرجح تناقصت 49.90% سنة 2010 إلى للاحظ في 41.89% سنة 2011 ثم إلى 36.16% لسنة 2012 وذلك بسبب زيادة كل من المخصصات أو حقوق الملكية (لم تقم بحساب نسبة التصنيف المرجح لسنة 2013 لعدم توفر قيمة المخصصات لسنة 2013) وصنف بالتصنيف 4 مما يعني أن جودة الأصول في حالة خطرة.

الفرع الثالث: ربحية البنك الخارجي الجزائري

1-**معدل العائد على الأصول:** وهو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم 14: معدل العائد على الأصول

السنة / المؤشر	2010	2011	2012	2013
الأصول	2367626126	26367055162258.9	2307759548231.3	2111443454229.5
متوسط الأصول	157841741.7	17578036775099.6	15385063654875.7	14076289694863.4
صافي الدخل	19168656	302260305674.84	35557303381.81	20931942640.31
معدل العائد على متوسط الأصول	12.14	17.21	23.11	14.87
معدل العائد على الأصول	0.8	1.14	1.54	01
التصنيف السنوي	2	1	1	1
متوسط التصنيف	1.25=4/(1+1+1+2)			
التصنيف الكلي	1			

المصدر: مرجع سابق الذكر، ص67.

2-معدل العائد على حقوق الملكية للبنك الخارجي الجزائري:

الجدول رقم 15: تصنيف البنك بالاعتماد على نسبة العائد على حقوق الملكية

السنة / المؤشر	2010	2011	2012	2013
صافي الربح	19168656	30260305674.8	35557303381.8	20931942640.3
حقوق الملكية	152521544	179060862562.8	203141656066.8	204032017384.07
العائد على حقوق الملكية	12.56%	16.9%	17.5%	10.26%
التصنيف الجزئي	2	2	2	2
متوسط التصنيف	2=4/(2+2+2+2)			
التصنيف الكلي	2			

المصدر: مرجع سابق الذكر، ص68.

- **تحليل ربحية البنك الخارجي الجزائري:**

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه بلوغ نسبة العائد على الأصول 0.8% سنة 2010 وذلك بسبب انخفاض قيمة الأرباح الناتجة عن انخفاض العوائد المتتالية من القروض الاستهلاكية، كما ارتفعت نسبة العائد على متوسط الأصول خلال 2011-2012 لتبلغ 17.21% و 23.11% على التوالي مقارنة بسنة 2010 يرجع بسبب ذلك لزيادة أرباح البنك خلال السنوات المذكورة، إلا أنها انخفضت سنة 2013 بسبب انخفاض أرباح البنك

كما نلاحظ أن البنك حصل على تصنيف إجمالي من التصنيف 1 بالرغم من حصول البنك على التصنيف 2 سنة 2010، مما يعني أن أصول البنك تحقق عوائد جيدة.

- **معدل العائد على حقوق الملكية:**

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن نسبة العائد على حقوق الملكية 12.56% سنة 2010، وارتفعت هذه النسبة خلال 2011 و 2012 لتبلغ 16.9% و17.5% على التوالي يرجع السبب في ذلك إلى ارتفاع قيمة حقوق الملكية سواء برفع رأس المال أو تحقيق نتائج

مالية معتبرة .إلا أنها انخفضت سنة 2013 بسبب انخفاض قيمة الأرباح نظرا لإتباع سياسة انكماشية من قبل البنك المركزي بسبب وصول التضخم للمستويات القياسية سنة 2012.

كما نلاحظ أنه تم تصنيف البنك اعتمادا على نسبة العائد على حقوق الملكية بالتصنيف 2خلال السنوات الأربعة كما حاز البنك على التصنيف 2 من خلال متوسط تصنيف السنوات الأربعة مما يعني أن توظيف حقوق الملكية يدر نتائج مرضية للبنك.

الفرع الرابع: سيولة البنك الخارجي الجزائري

1- **نسبة التمويل إلى الودائع:** الجدول التالي يوضح نسبة التمويل على الودائع في البنك الخارجي الجزائري

الجدول رقم 16: تصنيف سيولة البنك اعتمادا على نسبة التمويل إلى الودائع

السنة المؤشر	2010	2011	2012	2013
القروض	1916570657	2069932834701.12	1720640117915.1	1394534330166.4
الودائع	2018159263	2198064067230.83	1861843975212.3	1680611308592.01
نسبة التمويل إلى الودائع	94.96%	94.17%	92.41%	82.97%
التصنيف الجزئي	5	5	5	5
متوسط التصنيف	5=4/(5+5+5+5)			
التصنيف الكلي	5			

المصدر: مرجع سابق الذكر، ص 71.

2-نسبة القروض إلى إجمالي الأصول:

الجدول التالي يوضح نسبة القروض إلى إجمالي الأصول للبنك الخارجي الجزائري

الجدول رقم 17: تصنيف السيولة اعتمادا على نسبة القروض إلى إجمالي الأصول

السنة / التصنيف	2010	2011	2012	2013
القروض	1916570657	2069932834701.12	1720640117915.1	1394534330166.4
إجمالي الأصول	2367626126	2636705516258.9	2307759548231.3	2111443454229.5
نسبة القروض إلى إجمالي الأصول	80.94%	78.5%	74.55%	64.04%
التصنيف الجزئي	5	5	5	3
متوسط التصنيف	4.75=4/(3+5+5+5)			
التصنيف الكلي	5			

المصدر: مرجع سابق الذكر، ص 71.

- **تحليل سيولة البنك الخارجي الجزائري:**

1-نسبة التمويل على الودائع:

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن إجمالي القروض وإجمالي الودائع خلال سنة 2011 مقارنة بسنة 2010 يرجع السبب في ذلك إلى إتباع الدولة سياسة توسعية من خلال زيادة التوسع النقدي. كما أن إجمالي القروض انخفض سنة 2013 مقارنة بسنة 2012 ويرجع ذلك إلى إتباع سياسة انكماشية من قبل الدولة. كما نلاحظ أن نسبة القروض على الودائع خلال السنوات الأربعة مما يهدد البنك في الوقوع في خطر السيولة وعدم تلبية احتياجات المودعين

بسبب توظيف اغلب الودائع في شكل قروض، لذا تم منح البنك التصنيف 5 من خلال متوسط تصنيف السنوات الأربعة مما يعني أن البنك يحقق أداء غير مرضي فيما يتعلق بالسيولة.

2- نسبة القروض إلى إجمالي الأصول:

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ ارتفاع نسبة القروض إلى إجمالي الأصول خلال السنوات الأربعة لذا تم منح البنك التصنيف 5 من حيث السيولة خلال 2010-2011-2012 لأن القروض تشكل أكبر توظيف أصول البنك مما يوقع البنك في خطر عدم التسديد والتصنيف 3 خلال 2013 لتقليل البنك من نسبة توظيف اغلب أصوله في شكل قروض، كما حاز البنك على التصنيف 5 من خلال متوسط تصنيف السنوات الأربعة مما يعني أن البنك يحقق أداء غير مرضي فيما يتعلق بالسيولة.

الفرع الخامس: إدارة البنك الخارجي الجزائري

من اجل تقييم جودة إدارة البنك الخارجي الجزائري تم إعداد استمارة حيث شملت هذه الاستمارة

- تطبيق الحوكمة ومبادئها.
- علاقة البنك الخارجي الجزائري مع البنك المركزي
- كفاءة إدارة المخاطر في البنك.
- مدى اهتمام البنك بتقييم أدائه.
- تقييم وظيفتي المراجعة والتدقيق بجانبهما الداخلي والخارجي.
- تقييم الموارد البشرية في البنك ومدى الاهتمام بها والسعي لتطويرها.
- تقييم التكنولوجيا والمعلومات المستخدمة في البنك.

بالإضافة إلى معايير أخرى.

الفرع السادس: حساسية البنك الخارجي الجزائري لمخاطر السوق

قمنا بتحليل حساسية البنك الخارجي الجزائري باستخدام النسب التالية :

- نسبة الأصول الحساسة للفائدة إلى إجمالي الأصول=

الاصول الحساسة للفائدة /اجمالي الاصول

- $GAP = RSA_S - RSL_s$ ونقيس هذه الفجوة بين الموجودات والالتزامات الحساسة للفائدة.

الجدول التالي يوضح حساب الفجوة بين الأصول والخصوم الحساسة لسعر الفائدة للبنك الخارجي الجزائري.

الجدول رقم 18: الفجوة بين أصول وخصوم البنك الحساسة لأسعار الفائدة

السنوات البيان	2010	2011	2012	2013
قروض وحسابات دائنة على المؤسسات المالية	1481962383	1505266031242.5	1139983259293.1	643242639825.4
قروض وحسابات دائنة على الزبائن	434608274	564666803458.6	580656858621.9	751291690340.9
أصول مالية مملوكة حتى تاريخ الاستحقاق	157881423	219692295520.7	190871591663.1	177174152348.68
مجموع الأصول الحساسة لسعر الفائدة	2074452080	228965130221.9	19115111709578.2	1571708482515.1
ديون اتجاه المؤسسات المالية	1680836	15461108937.7	15604849323.99	1135406743.04
ديون اتجاه الزبائن	2016478427	2182602958293.1	1846239125888.3	1679475901848.9

ديون ممثلة بورقة مالية	40930452	38759654187.1	40506183346.1	41838931136.29
مجموع الخصوم الحساسة لأسعار الفائدة	2059089715	2236823721417.9	1902350158558.4	1722450239728.3
الفجوة GAP	15362365	52801408803.9	9161551019.7	150741757213.11

المصدر: مرجع سابق الذكر، ص 73.

والجدول التالي يوضح نسبة الأصول الحساسة لسعر الفائدة من إجمالي الأصول للبنك الخارجي الجزائري

الجدول رقم 19: نسبة أصول البنك الحساسة لأسعار الفائدة إلى إجمالي الأصول

السنة النسبة	**2010**	**2011**	**2012**	**2013**
مجموع الأصول الحساسة لأسعار الفائدة	2074452080	2289625130221.9	19115111709578.2	157108482515.1
إجمالي الأصول	2367626126	2636705516258.9	230775595548231.3	2111443454229.5
نسبة الأصول الحساسة سعر الفائدة لإجمالي الأصول	%87.61	%96.83	%82.82	%74.43

المصدر: مرجع سابق الذكر، ص 74

- **تحليل حساسية البنك الخارجي الجزائري لمخاطر السوق**

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن نسبة الأصول الحساسة لأسعار الفائدة تبلغ نسبة مرتفعة من إجمالي الأصول باعتبار أن أغلب إيرادات البنك تأتى من أسعار الفائدة، كما نلاحظ أن النسبة انخفضت خلال السنوات قيد الدراسة لتبلغ أدنى مستوى إليها سنة 2013.

المطلب الثالث: نتائج الدراستين

1/ **نتائج الدراسة 01:** بن شيدي نسرين، تقييم أداء البنوك التجارية باستخدام نموذج CAMELS، مذكرة تخرج مقدمة لنيل شهادة الماستر في المالية والمحاسبة، تخصص مالية ومؤسسة، جامعة المدية، 2019-2020.

من خلال دراستنا لهذا الموضوع توصلنا لنتائجنا التالية:

- أن القيام بعملية تقييم الأداء المالي تعتبر البداية للكف عن حقيقة نشاط الوكالتين، وذلك لتفادي الوقوع في المشاكل والأخطار التي يمكن أن تحدث مستقبلا ولهذا استخدام معيار CAMELS الذي اعتبر من أهم المعايير في تقييم البنوك، حيث وفق المؤشرات الناتجة عن عملية الفحص الميداني، ذلك بتقييمها على أساس ست معايير أساسية (كفاية رأس المال، جودة الأصول، ربحية البنك، سيولة البنك، إدارة البنك، حساسية البنك لمخاطر السوق).
- قمنا بتصنيف أداء البنك وفق نموذج CAMELS إلى 5 أصناف محددة على العموم تقوم كل البنوك بالتصنيف على أساسها وهذا التصنيف من أجل تحديد مواطن القوة والقضاء على نقاط الضعف وتحسينها للأفضل.
- أنَّ كفاءة البنكين محدودة من حيث جودة أصولها، إلاَّ أن البنك الأول اعتبرت أصوله محدودة بسبب جودة القروض المستحقة وغير مسددة والبنك الثاني يعاني من ارتفاع مستوى الائتمان المتعثرة أكثر من المستوى العادي بالإضافة إلى أن سياسات وإجراءات منح الائتمان لا تدار بدقة.

- صنفت ربحية البنكين بالتصنيف 1 مما يعني أن البنكان يحققان أرباح جيدة ورأس مال مستقر.
- اعتبرت سيولة البنكين غير مرضية لتصنيفها التصنيف الأخير 5 لذلك يجب اتخاذ قرارات أجلة لتقوية سيولتها وتلبية حاجاتها المالية.
- كشف نقاط سلبية لكل من البنكين باستخدام نموذج CAMELS وذلك من أجل معالجة نقاط الضعف.
- في الأخير صنف البنكين تصنيف نهائي وتصنيف متقارب 2-3 على التوالي مما يعني أن أداء البنكين في حالة مرضية يتطلب فقط القيام بالرقابة وتنشيطها والتعرف على الخطأ ومعالجته قبل الوقوع فيه.

2/ نتائج الدراسة 02: تريعة حنان، أهمية نظام CAMELS في تقييم أداء البنوك التجارية، مذكرة لنيل شهادة ماستر، علوم اقتصادية، جامعة وادي، 2014-2015، ص ص 77-78

من خلال تطبيق مؤشرات CAMELS على البنك الخارجي الجزائري توصلنا إلى النتائج التالية:

- تحقيق البنك الخارجي الجزائري نسبة ملائمة تفوق نسبة المطلوبة قانونا مما يدل على كفاية رأس مال البنك للمخاطر التي يتعرض لها ومنه تم تصنيف ملائمة البنك بالتصنيف.
- حاز البنك على التصنيف 3 فيما يتعلق بجودة أصوله مما يعني لأن أداء البنك معقول حيث يظهر البنك ضعف في العديد من المؤشرات مما يستدعي من الإدارة اتخاذ خطوات فورية لتدارك الأمر ودراسة نقاط الضعف وتصحيح العيوب، كما يعاني البنك من ارتفاع مستوى الائتمان المتعثرة أكثر من المستوى العادي، وسوء تسيير معايير منح الائتمان كما أن سياسات وإجراءات منح الائتمان لا تدار بدقة.
- تم تصنيف ربحية البنك الخارجي الجزائري بالتصنيف 1 مما يعني أن البنك يحقق أرباح جيدة ويوفر دخل كافي لتحقيق متطلبات تكوين الاحتياطي اللازم لنمو رأس المال وتوزيع

إرباح معقولة للمساهمين كما أن لا يعتمد على مصدر دخل استثنائية في تحقيق الأرباح ولديه رقابة على النفقات والتكاليف.

- تم تصنيف سيولة البنك التصنيف 5 مما يعني أن أداء غير مرضي فيما يتعلق بالسيولة، لذلك يجب أن تتخذ إجراءات فورية لتقوية مركز السيولة لضمان تلبية البنك لاحتياجاته الحالية كما يجب أن يقوم البنك بالتخطيط المكثف للتعامل مع احتياجات السيولة قصيرة المدى وغير المتوقعة
- تحصيل البنك في النهاية على التصنيف 3 مما يعني أن أداء البنك معقول ويتطلب بعض الإرشادات الرقابية في نقاط الضعف التي تم كشفها وتصحيح الوضع قبل تفشيها.

المبحث الثالث: اثر تقلبات أسعار الصرف على أداء البنوك (دراسة حالة وكالة BADR بالمدية)

سنتطرق في هذا المبحث إلى الدراسة التطبيقية لتقلبات أسعار صرف أهم العملات المتداولة وأثرها على أداء البنوك وبالتحديد وكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية بالمدية من ناحية الخسائر والأرباح المحققة، إضافة إلى هامش الربح بالتحليل والتفسير من خلال المنحنيات والأشكال البيانية.

المطلب الأول: تحليل تقلبات أسعار أهم العملات الأجنبية خلال السنوات (2021/2019)

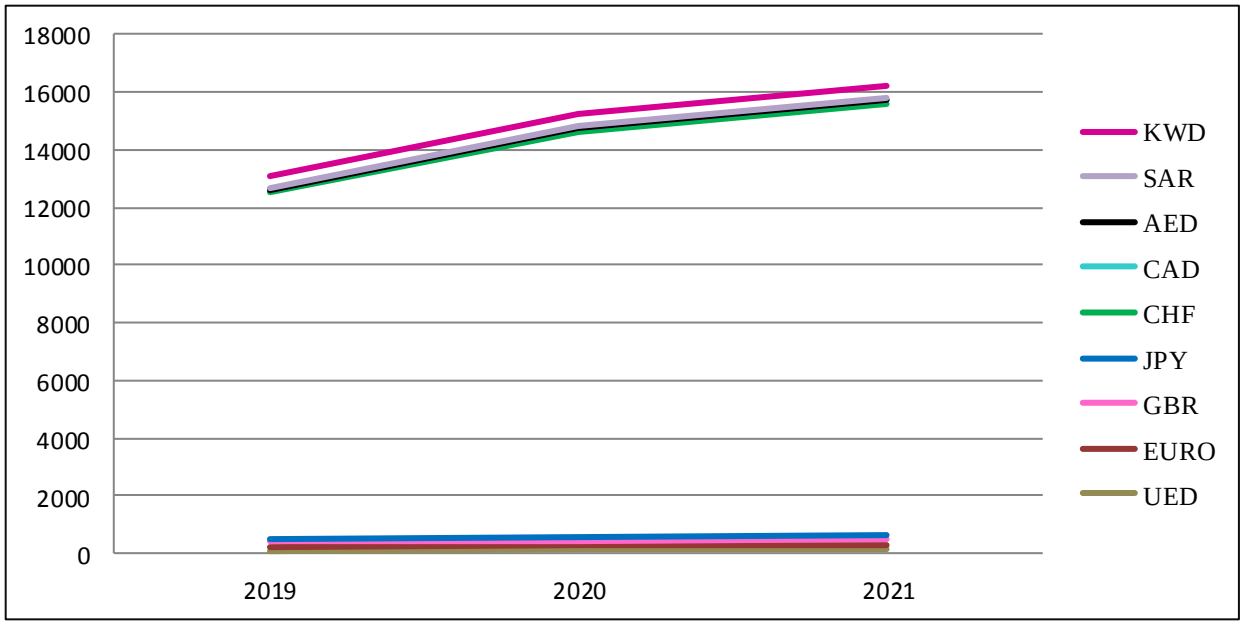
من خلال دراستنا، جلب أنظارنا الانخفاض المستمر لسعر صرف الدينار الجزائري مقابل العملات الأجنبية، فارتأينا إلا أن نقدم مقارنة لسعر الصرف الدينار الجزائري مقابل أهم العملات الأجنبية وتطوره انطلاقا من السنوات التالية (2019-2021)

الجدول رقم (20): أسعار صرف الدينار الجزائري من خلال السنوات (2019-2021) مقابل أهم العملات الأجنبية

2019	119.2184	134.9322	157.5056	108.2197	11985.977	88.9479	32.4598	31.789	392.42
2020	129.7083	151.7066	167.0057	123.0925	14055.5596	96.9826	35.3159	34.5833	423.7448
2021	132.4888	162.5897	180.1342	128.3434	14995.3612	103.5406	36.0729	35.3087	435.1433

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الملحق رقم (01) والمعلومات من بنك BADR بالمدية

الشكل رقم (3-4): أسعار صرف الدينار الجزائري من خلال السنوات (2019-2021) مقابل أهم العملات الأجنبية



المصدر: من إعداد الطالبتين واعتمادا على مخرجات Excel

- **تحليل وتفسير المنحنى:**

يواصل الدينار الجزائري في خسارة النقاط أمام العملات الأجنبية، متوجها لإنهاء سنة 2020 بأرقام غير مسبوقة، حيث تراجع سعر صرف الدينار أمام العملة الأوروبية الموحدة اليورو والجنيه الإسترليني إلى أدنى مستوى في 9 أشهر، مواصلا بذلك مسارا تراجعيا مقابل العملات الأجنبية.

وتأثرت أسواق الصرف الرسمية سلبيا نحالة الركود التي ضربت الاقتصاد الجزائري منذ مارس/آذار، بفعل تفشي فيروس كورونا وتراجع إيرادات البلاد من النقد الأجنبي، مع فقدان أسعار النفط 60% من قيمتها خلال الربع الأول من العام الجاري 2020، إذا فقد الدينار تماسكه مقابل الدولار واليورو في تعاملات البنوك.

وسجل سعر العملة الأوروبية اليورو، في البنك المركزي الجزائري يوم الخميس ديسمبر/كانون الأول، ارتفاعا غير مسبوق أمام الدينار، بلغ 155.75 دينارا لليورو الواحد

للشراء، كما ارتفع الجنيه الإسترليني أمام الدينار اليوم وفقا لأخر تحديثات "المركزي"، وبلغ 173 دينارا للشراء، أما الدولار فأستقر عند 129.2 دينار للشراء.

كان الدينار الجزائري قد تراجع مطلع يونيو احزيران المنصرم الى أدنى مستوى له أمام العملات الأجنبية، منذ بداية تفشي جائحة كورونا، حيث سجل سعر الدولار في البنك الجزائري المركزي 129.482 دينار للشراء، كما ارتفع سعر صرف العملة الأوروبية الموحدة "اليورو" أمام الدينار إلى 142.88 دينارا للشراء، أما الجنية الإسترليني فاستقر عند 159.28 دينارا للشراء.

وقبلها، خسرت العملة الجزائرية أكثر من 4 دنانير أمام الدولار مطلع أبريل/ نيسان المنصرم، مع بداية الأزمة الصحية إذ بلغ سعر الصرف 127.02 دينار للدولار الواحد بعد ما كان عند 123 دينارا مطلع مارس/ آذار، كما قفز اليورو من 135 خلال مارس/ آذار الماضي إلى 137 دينارا في ابريل/ نيسان المنصرم.

الدينار الجزائري يتراجع لأدنى مستوى في 4 أشهر أمام اليورو والإسترليني وترجع خسارة الدينار لشيء من بريقه أمام العملات الأجنبية، إلى تبني البنك المركزي سياسة تعويم الدينار عند ضرورة، إذ سبق أن فقد الدينار جزءا كبيرا من قيمته خلال العام الماضي لمواجهة تبعات تراجع عائدات النفط وكبح فاتورة الواردات وتتجه الحكومة الجزائرية نحو فرض تعويم جديد للعملة المحلية (الدينار) للسنة المقبلة لكبح فاتورة الواردات من جهة وحماية احتياطي الصرف والتبخر السريع من جهة ثانية بالإضافة لامتصاص جزء من التضخم المنتظر أن يصل خلال السنة لقادمة إلى 4 بالمائة، حسب توقعات الحكومة.

وستخفض قيمة الدينار بـ 5 في المائة مقارنة بالسعر الحالي حسب موازنة 2021، ما يرفع سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار في المتوسط السنوي إلى 142.20 لسنة 2021 و149.31 دينار جزائري/ الدولار العام 2022 و156.78 دينارا جزائريا لسنة 2023، وهذا بافتراض تسجيل انخفاض طفيف في قيمة العملة الوطنية مقابل الدولار بنحو 5% سنويا

المطلب الثاني: تحليل تقلبات أسعار صرف الأورو المتداولة في وكالة البدر خلال السنوات (2021/2019)

سنتطرق في هذا المطلب إلى عرض تقلبات أسعار صرف الأورو في وكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية بيعا وشراءًا خلال كل السنوات على حدى، مع إبراز قيم الشراء والبيع وكذا القيم المتوسطة لها.

جدول رقم (21): أسعار صرف الاورو مقابل الدينار الجزائري بيعا وشراءًا خلال السنوات (2021/2019) الوحدة: الدينار الجزائري

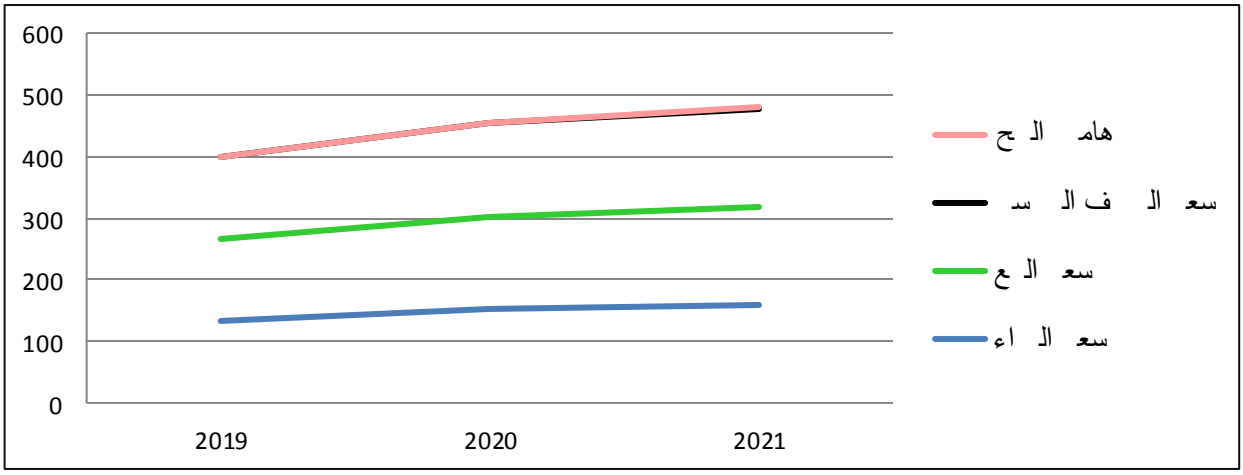
2019	133.102	133.89435	133.4981	0.7923
2020	151.3557	152.3055	151.8302	0.9498
2021	158.9814	160.0011	159.4912	1.0197

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على الملحق رقم (02)

[113] هامش الربح= سعر البيع- سعر الشراء

[114] سعر الصرف المتوسط= (سعر الشراء+ سعر البيع)/2

الشكل رقم (3-5): أسعار صرف الاورو مقابل الدينار الجزائري بيعا وشراءًا خلال السنوات (2021/2019)



المصدر: من إعداد الطالبتين واعتمادا على مخرجات Excel

- **تحليل وتفسير المنحنى:**

هذه نسبة تراجع قيمة الدينار مقارنة بالأورو خلال السنوات من 19 إلى 2021

كشف رستم فاضلي محافظ بنك الجزائر عن تراجع الدينار بـ 10.38% مقارنة بالأورو، وخلال 11 شهر في فترة من 2019 إلى 2021 وأوضح فاضلي والمؤسسات المالية تطورات قيمة الدينار الجزائري تبقى مرتبطة بتطور الأسس الاقتصادية وتقلبات العملات الاحتياطية الرئيسية في أسواق الصرف الدولية.

وأضاف ذات المسؤول بخصوص متغيرات نهاية الفترة وخلال الـ 11 أشهر الأولى لسنة 2021، تراجعت قيمة الدينار بنسبة 10.38% من سنة 2021 مقارنة بنفس فترة من سنة 2020 حيث بلغت الأسعار المسجلة بـ 160.0275 دج/ 1 أورو سنة 2021 و 143.4207 دج/ 1 أورو سنة 2020.

أما بخصوص متغيرات نهاية الفترة عرف الدينار مقارنة بالأورو وتراجعا بنسبة 1.69% حيث بلغ 154.3977 دج/ 1 أورو نهاية شهر نوفمبر 2020 مقابل 157.0593 دج/ 1 أورو نهاية شهر نوفمبر 2021 وارتفاعا بنسبة 3.4 بالمئة بين نهاية شهر نوفمبر 2021 ونهاية 2020 حيث بلغت الأسعار المسجلة 162.4034 دج/ 1 أورو.

المطلب الثالث: تحليل تقلبات أسعار الصرف الدولار الأمريكي في وكالة البدر خلال السنوات (2021/2019)

يعتبر الأورو والدولار الأمريكي من أهم العملات المتداولة في الوكالة المذكورة سلفا، نظرا لطلبيات الزبائن حيث أوضح لنا المكلف بالصرف بها أن كل وكالة تختلف باختلاف الزبائن الذين يقصدونها.

جدول رقم (22): أسعار صرف الدولار الأمريكي مقابل الدينار الجزائري بيعا وشراءا خلال السنوات (2021/2019) الوحدة: الدينار الجزائري

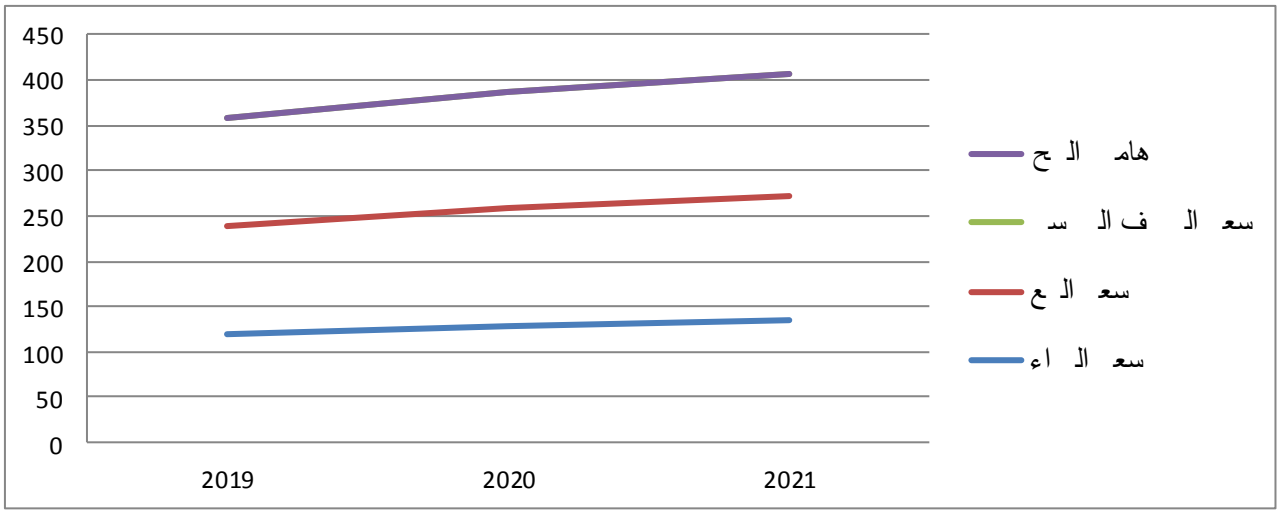
2019	119.2273	119.7276	119.47745	0.5003
2020	128.6754	129.2172	128.9463	0.5418
2021	135.4339	135.8257	135.6298	0.3918

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على الملحق رقم (03)

[115] هامش الربح= سعر البيع– سعر الشراء

[116] سعر الصرف المتوسط= (سعر الشراء+ سعر البيع)/2

الشكل رقم (3-6): أسعار صرف الدولار الأمريكي مقابل الدينار الجزائري بيعا وشراءا خلال السنوات (2021/2019)



المصدر: من إعداد الطالبتين واعتمادا على مخرجات Excel

- **تحليل وتفسير المنحنى:**

هذه نسبة تراجع قيمة الدينار مقارنة بالدولار خلال السنوات (2021/2019)

كشف رستم فاضلي محافظ بنك الجزائر عن تراجع الدينار بـ 6.21% مقارنة بالدولار خلال 11 شهر بـ 10.38% وأوضح فاضلي وخلال لقاء بين بنك الجزائر والبنوك والمؤسسات المالية أن تطورات قيمة الدينار الجزائري تبقى مرتبطة بتطور الأسس الاقتصادية وتقلبات العملات الاحتياطية الرئيسية في أسواق الصرف الدولية.

وأضاف ذات المسؤول بخصوص متغيرات نهاية الفترة وخلال الـ 11 أشهر الأولى لسنة 2021، تراجعت قيمة الدينار بنسبة 6.21% مع الدولار الأمريكي مقارنة بنفس الفترة من السنة الفارطة، حيث بلغت الأسعار المسجلة 134.7387 دينار جزائري/ 1 دولار أمريكي سنة 2021 و 126.3681 دج/ 1 دولار أمريكي سنة 2020.

وتابع محافظ بنك الجزائر أن الدينار عرف مقارنة بالدولار تراجع بنسبة 6.86% حيث بلغ 29.1328 دج/ 1 دولار أمريكي نهاية شهر نوفمبر 2020 وهذا مقابل 138.6286 دج/ 1 دولار أمريكي نهاية شهر نوفمبر.

كما سجل الدينار في 2021 تراجع بنسبة 4.69% بين نهاية شهر نوفمبر 2021 ونهاية 2020، حيث بلغت الأسعار المسجلة 132.1319 دج دولار أمريكي.

خلاصة الفصل:

من خلال هذا الفصل حاولنا إسقاط الدراسة النظرية على ارض واقع حيث قمنا بتقديم الوكالة البنكية محل الدراسة بنك الفلاحة والتنمية الريفية بالمدية، من خلال عرض مختلف جوانبها (نشأتها، تعريفها، وأهم المصالح الموجودة بها...)

حيث يعد بنك الفلاحة والتنمية الريفية المحرك الأساسي والفعال لزيادة وتيرة التنمية الاقتصادية. وذلك من خلال إسهامه في تمويل وتدعيم المؤسسة الاقتصادية الفلاحية على مختلف نشاطه.

خاتمة

خاتمة

تعد البنوك التجارية شريان الحياة الاقتصادية، وهي أحد أهم مؤشرات التطور الإقتصادي والاجتماعي في أي بلد، وذلك لدورها الأساسي في تعبئة وحشد الموارد المالية وتوجيهها نحو النشاطات والاستثمارات المختلفة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

إن عمليات تقييم أداء البنوك التجارية تعتبر جرس إنذار مبكر للمخاطر لذا أظهرت العديد من النتائج التي كان الغرض منها تقديم لأداء البنك، ومن أهم هذه النماذج المقدمة في هذا المجال نظام التقييم الأمريكي CAMELS والذي يعتبر من بين النماذج الحديثة لتقييم الأداء والذي يتميز بتقييم كل من الجوانب الكمية والنوعية في التقييم، وتم إسقاط هذا الجانب التطبيقي لدراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR المدية) حيث تعالج طريقة CAMELS مشاكل البنوك في ستة محاور: السيولة، الربحية، كفاية رأس المال، جودة الأصول، جودة الإدارة، الحساسية لمخاطر السوق.

اختبار الفرضيات :

بعد دراسة الموضوع سيتم التحقق من مدى صحة الفرضيات المقدمة على النحو التالي:

– أهداف البنوك التجارية التي تقسم إلى أهداف عامة وتتعلق بالسياسة العامة بالبنك وأهداف وظيفية هي التي تتعلق بالنواحي التنفيذية مثل الأهداف التي تتعلق بعلاقات البنك مع العملاء.

– للأداء المالي عدة عوامل مؤثرة تتمثل في: داخلية، إدارية وفنية و الذي سنلخصها فيما يلي :

الهيكل التنظيمي – المناخ التنظيمي – التكنولوجيا – الحجم.

– عملية تقييم الأداء لها العديد من الأدوات المستخدمة هي ما تعرف بمؤشرات تقييم الأداء، والمؤشر هو عبارة عن علاقة يمكن الإستفادة منها، ومن أهم هذه المؤشرات نذكر منها:

مقاييس الكفاءة، الفعالية، مقاييس المسؤولية الإجتماعية، المؤشرات المالية.

– نموذج CAMELS أساس تقييم الأداء المالي في البنك لأن هذا النموذج يعتبر مرحلة من مراحل الرقابة الفعالة وكشف نقاط ضعفها، وهذا ما يثبت صحة الفرضية.

نتائج الدراسة:

من خلال موضوع الدراسة الذي قمنا بالبحث ومحاولة الوصول إلى الهدف الأساسي وهو كيفية تقسيم أداء البنوك التجارية باستخدام نموذج CAMELS، مما أدى بنا إلى القيام باختيار بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR) للقيام بدراستنا التطبيقية ومن هذا توصلنا إلى النتائج التالية:

– إن القيام بعملية تقييم الأداء المالي تعتبر البداية للكف عن حقيقة نشاط الوكالة، وذلك لتفادي الوقوع في المشاكل والأخطار التي يمكن أن تحدث مستقبلا ولهذا استخدم معيار CAMELS الذي أعتبر من أهم المعايير في تقييم البنوك، حيث وفق المؤشرات الناتجة عن عملية الفحص الميداني وذلك بتقييمها على أساس ست معايير (كفاية رأس المال، جودة الأصول، ربحية البنك، سيولة البنك، إدارة البنك، حساسية البنك لمخاطر السوق).

– بعد التطرق في الفصل الثالث إلى دراسة أثر التقلبات في أسعار الصرف على وكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية بولاية المدية، مكننا ذلك من اختبار صحة الفرضية التالية:

- لا يتأثر بنك الفلاحة والتنمية الريفية بالتقلبات التي تطرأ على أسعار الصرف باعتباره موجها من طرف بنك الجزائر، ثم رفض هذه الفرضية بعد التأكد أن هذه التقلبات تؤثر على وكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية حيث يتحمل خسائر على انخفاض أسعار صرف الأجنبية المتواجدة في حساباته الجارية.

كما يمكن تقديم مجموعة من النتائج التالية:

– نظام أسعار الصرف الثابتة يوفر بيئة ملائمة تتيح لكل من التبادل التجاري والناتج المحلي الإجمالي بتحقيق معدلات نمو حقيقية.

– استقرار قيمة العملة الوطنية مقابل الدولار إنما كان أساسا نتيجة ضعف قيمة الدولار على المستوى العالمي مقابل ارتفاع قيمة العملة الوطنية ويثبت ذلك من خلال مقارنة هذا الوضع بالعلاقة بين كل من العملة الوطنية والعملات الرئيسية الأخرى كالأورو.

– سعر الصرف وهامش الربح متناسبان طرديا، حيث كلما ارتفع سعر الصرف ارتفع معه هامش الربح والعكس صحيح.

– يبقى بنك الفلاحة والتنمية الريفية دائما محافظ على هامش ربح بالتقريب ثابت وموجب بناءا على تعليمات بنك الجزائر.

– احتكار بنك الجزائر للسوق حيث يعتبر العارض الوحيد لعملة الأورو.

– إستقرار العملة المحلية ليس مسؤولية السلطات الإقتصادية في الجزائر فقط، وإنما مسؤولية كل فرد من المجتمع المدني لأن الثقافة الإقتصادية عند الجزائريين محدودة إن لم نقل معدومة.

توصيات الدراسة:

– ضرورة قيام البنوك التجارية بتبني نظام التقييم المصرفي الأمريكي CAMELS.

– تنظيم دورات تدريبية متخصصة حول نظام تقييم CAMELS.

– إختيار نموذج CAMELS كأداة فعالة لقياس الأداء المالي لأغراض دعم كفاءة وفعالية المصارف والبنوك.

– المصارف من أكثر المؤسسات حساسية للمخاطر، وهذا ما يتطلب قياس هاته المخاطر والإفصاح عنها بالشكل الذي يمكن مستخدمي القوائم المالية من الحكم على قدرة البنك على إدارة المخاطر والسيطرة عليها.

– حتى هناك إدارة جيدة يجب أن يكون التواصل دائما مع عملائهم ليكون هناك تواصل قريب لمعرفة كل من مقترحاتهم التى تحسن من أداء البنك والتعرف على شكواهم لمعالجتها.

آفاق الدراسة :

– أهم العوامل المؤثرة على مؤشرات نظام التقييم المصرفي الأمريكي CAMELS.

– مدى تحسن أداء البنوك الخاضعة لنظام CAMELS ومقارنتها مع بنوك لم تخضع لهذا النظام.

– دراسة مقارنة بين نظام التقييم CAMELS ونظام التنقيط.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

أولا: المراجع باللغة العربية.

الكتب:

1. إسماعيل محمد هاشم، مذكرات في النقود والبنوك، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، ط 1، بيروت، 1996، ص 43.

2. أنس البكرين، وليد الصافي، النقود والبنوك بين النظرية والتطبيق، دار المستقبل للنشر والتوزيع، ط 1، 2009، ص 109.

3. توفيق محمد عبد المحسن، الإتجاهات الحديثة في التقييم والتمييز في الأداء، دار الكتب الحديثة، القاهرة، مصر، ص 03.

4. ثناء إبراهيم فرحات، الأساسيات الحديثة لإدارة المكتبات والمعلومات، الدار المصرية البنانية، 2010، ص 116.

5. جميل الزيادنين السعودي، أساسيات في الجهاز المالي، المنظور العلمي، دار وائل للنشر، ط 1، عمان، 1999، ص 121.

6. حمزم محمود الزبيدي، التحليل المالي، تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل، مؤسسة الوراقة للنشر والتوزيع، عمان، 2004، ص 82.

7. خالد الراوي، التحليل المالي للقوائم المالية والإفصاح المحاسبي، دار المسيرة، ط 1، عمان، 2000، ص 193.

8. رشاد العصار" رياض الحلبي، النقود والبنوك، دار الصفاء للنشر والتوزيع، ط 1، بيروت 2000، ص 70.

9. رشاد العصار، رياض الحلبي، النقود والبنوك، دار الصفاء للنشر والتوزيع، ط 1، بيروت، 2000، ص 70.

10. رضا صاحب أبو حمد آل علي، إدارة مصارف (مدخل تحليلي كمي معاصر)، دار العطر للطباعة والنشر والتوزيع، ط 1، عمان 2002، ص 20.

11. زياد رمضان ومحفوظ، جودة الإتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، ط 3، عمان، الأردن 2006، ص 85.

12. زياد سليم رمضان، محفوظ أحمد الجودة، الاتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك، دار وائل للنشر، ط 1، 2000، 11.

13. سامر جلدة، البنوك التجارية والتسويق المصرفي، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، 2009، ص 14.

14. سامر جلدة، البنوك التجارية والتسويق المصرفي، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009 ، ص 13.

15. السعيد فرحات جمعة، الأداء المالي لمنظمات الأعمال، دار المريغ للنشر، ط 1، الرياض، 2002، ص 37.

16. شاكر القزويني، محاضرات في إقتصاد البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، 2000، ص 62.

17. شوقي بورقبة، طريقة في تقديم آداء البنوك الإسلامية، تفرغ علمي بمركز أبحاث الاقتصاد الوطني، جامعة الملك عبد العزيز، جدة، السعودية، سنة النشر مجهولة، ص 02.

18. صادق راشد الشعري، استراتيجية إدارة المخاطر المصرفية وآثارها على البنوك التجارية، دار اليازوني العلمية، الطبعة الأولى، 2012، ص ص 57 58.

19. صادق راشد الشعري، إستراتيجية إدارة المخاطر المصرفية وآثارها على البنوك التجارية، دار اليازوري العلمية، ط 1، 2012، ص ص 57 – 58.

20. صلاح الدين حسن السيسي، نظم المحاسبة وتقييم الأداء في المؤسسات المالية، دار الوسام للطبع والنشر، لينان، 1998.

21. طارق مه، إدارة البنوك وتكنولوجيا المعلومات، دار الجامعية الجديدة، مصر، ص 153.

22. عبد الحق بوعتروس، الوجيز في البنوك التجارية، بهاء الدين للنشر والتوزيع، جامعة قسنطينة، 2000، ص 5 – 6.

23. عبد الغفار حذقي ، عبد السلام أبو قحف ، الإدارة الحديثة في البنوك التجارية ، الإسكندرية ، الدار الجامعية ، 1991، ص 93 – 99 .

24. عدادي الحسين، فلاح حسين، الإدارة الاستراتيجية، دار وائل للنشر، ط 1، عمان، 2000، 231.

25. عقيل جاسم عبد الله، مدخل في تقييم المشروعات، دار الحامد، عمان، 1990، ص ص 189 – 190.

26. علاء فرحان طالب، إيمان شيحاني مشهداني، الحكومة المؤسسية والآداء المالي الاستراتيجي للمصارف، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2011.

27. فلاح حسن الحسني، مؤيد عبد الرحمن الدوري، إدارة البنوك (مدخل كمي واستراتيجي معاصر)، دار وائل للنشر، ط 1، عمان ، 2000، ص 233.

28. كاظم نزار الركابي، الإدارة والإستراتيجية، (العولمة والمنافسة)، دار وائل للنشر، عمان، 2004، ص 318.

29. محمد سمير أحمد، الجودة الشاملة وتحقيق الرقابة في البنوك التجارية، دار المسيرة، ط 1، عمان، 2009، ص 120.

30. محمد صالح الحناوي وسيد علي الفتاح عبد السلام، المؤسسات المالية: البورصة والبنوك التجارية، دار الجامعية، مصر، 2000، ص 274.

31. محمود سحنون، الاقتصاد النقدي والمصرفي، دار بهاء الدين للنشر والتوزيع، ط 1، قسنطينة، 2003، ص 76.

32. محمود محمد الخطيب، الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010، ص ص 49 – 48 .

33. محمود يونس عبد النعييم مبارك، مقدمة في النقود وأعمال البنوك والأسواق المالية، الدار الجامعية 2003 / 2002، ص 264.

34. منير ابراهيم هندي، إدارة البنوك التجارية، مدخل اتخاذ القرارات المكتب العربي الحديث النشر الإسكندرية، ط 3، 1997، ص93.

35. ناصر دادي عدون، تقنيات مراقبة التسيير، دار المحمدية العامة، ط 2، الجزائر، 2000، ص 164.

36. نصر محمود مزيان فهد، أثر السياسات الإقتصادية في أداء المصارف التجارية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط 1، 2009، ص 55. صادق راشد الشعري، إستراتيجية، إدارة المخاطر المصرفية وأثارها على البنوك التجارية، دار اليازوري العلمية، الطبعة 1، 2012، ص ص 57 – 58.

37. نصر محمود مزيان فهد، أثر السياسات الاقتصادية في أداء المصارف التجارية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2009.

الأطروحات والرسائل:

الدكتوراه:

1. بريش عبد القادر، التحرير المصرفي ومتطلبات تطوير الخدمات المصرفية وزيادة القدرة التنافسية للبنوك التجارية، رسالة دكتوراه جامعة الجزائر، 2008، ص 212.
2. دادان عبد الغاني ، قياس وتقييم الأداء المالي في المؤسسات الإقتصادية نحو ارساء نموذج للإنذار المبكر باستعمال المحاكاة المالية، أطروحة تندرج ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه قسم العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر، 2006 – 2007 ، ص 34.

الماستر والماجستير:

1. بحري هشام، تسيير رأس المال في البنك، دراسة حالة بنك القرض الفلاحي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير علوم الاقتصاد،(2006– 2005).

2.بوطرة فضيلة ، دراسة وتقييم فعالية نظام الرقابة الداخلية في البنوك، مذكرة استكمال متطلبات نيل شهادة ماجستير، علوم التسيير ، فرع استراتيجية السوق في ظل اقتصاد تنافسي ، جامعة محمد بوضياف المسيلة 2006 – 2007، ص 61.

3.تالي رزيقة، تقييم الأداء المالي للمؤسسة الإقتصادية، مذكرة تندرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر، تخصص إدارة أعمال، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، المركز الجامعي محند أولحاج البويرة، 2011 – 2012، ص08

4.تريعة حنان، أهمية نظام CAMELS في تقييم أداء البنوك الجزائرية، مذكرة لنيل شهادة الماستر، علوم اقتصادية ، تخصص بنوك، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، 2015، ص 61.

5.زبيدي البشير، دور التقارير المالية في تحسين الأداء للمؤسسة، دراسة ميدانية في مجمع صيدال، رسالة ماجستير تخصص محاسبة وتدقيق، قسم العلوم التجارية، كلية علوم التسيير، جامعة البليدة، غير منشورة، أكتوبر، 2011، ص 72.

6.سارة قدوي، دور استخدام أدوات التحليل المالي في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، دراسة حالة مؤسسة التسوية وأشغال الطرق بورقلة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، تخصص مالية مؤسسة، جامعة ورقلة، 2014 – 2015، ص 04.

7.شروق رقية، تقييم الأداء المالي في البنوك التجارية من خلال تحليل العائد والمخاطر، دراسة حالة القروض الشعبي الجزائري، مذكرة ماجستير غير مذكورة، جامعة سطيف، 2016 – 2007، ص 60.

8.عادل عشي، الأداء المالي للمؤسسة الإقتصادية، مذكرة تندرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، قسم علوم التسيير، بسكرة 2001 – 2002، ص 02.

9.عباسي عصام، تأثير جودة المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية و اتخاذ القرارات، مذكرة تندرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر،

تخصص مالية مؤسسة، قسم علوم التسيير ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2011 – 2012، ص 61.

10. عتاب يوسف حسون، تقييم كفاءة معايير التقييم المالي والإداري في قطاع النقل البحري، بحث أعد لنيل درجة ماجستير في إدارة الأعمال جامعة تشرين، سوريا، ص 86.

11. عياش زبير، فعالية رقابة بنك الجزائر على البنوك التجارية رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة أم البواقي، معهد العلوم الإقتصادية، 2007، ص 12.

12. قاسمي محمد أمين، قياس كفاءة البنوك التجارية باستخدام نموذج CAMELS مذكرة لنيل شهادة ماستر علوم اقتصادية، تخصص بنوك ومالية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2016، ص 30.

13. معروف آمال، الإنتقال من الأداء المالي الى الأداء الإستراتيجي (دراسة حالة مجمع صيدال)، مذكرة تخرج ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير في علوم التسيير، جامعة الجزائر 2010 – 2011 ص 20.

14. موسى محمد أبو حطب، فاعلية نظام تقييم الأداء وأثره على مستوى أداء العاملين، حالة دراسية على جمعية أصدقاء المريض الخيرية، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات الماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة، 2009، ص18 .

15. مؤمن شرف الدين، دور الإدارة بالعمليات في تحسين الأداء للمؤسسة الإقتصادية، مذكرة تندرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف 2011 – 2012، ص 52.

المجلات والملتقيات

1. أحلام أبو عبدلي وخليل عبد الرزاق، تقييم البنوك التجارية من حيث العائد و المخاطرة، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الإقتصادية، واقع وآفاق، جامعة الشلف، ديسمبر، 2004، ص 103.

2. بريش عبد القادر، جودة الخدمات المصرفية، مدخل لزيارة القدرة التنافسية للبنوك، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد 3، جامعة الشلف، الجزائر، ص11.
3. حمادي نبيل، عبادي فاطمة الزهراء، مقومات تحسين آداء المؤسسات الإقتصادية في إدارة التنمية المستدامة، الملتقى الدولي العلمي أداء وفعالية المنظمة، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 10 – 11، نوفمبر، 2009، ص 3.
4. خشارمة حسسن، تقييم آراء الشركات القطاع العام في الأردن من وجهة نظر الشركات نفسها والأجهزة المسؤولة عنها، مجلة دراسات العلوم الإدارية، المجلد 29، العدد 2، الجامعة الأردنية، 2005، ص 297 – 304.
5. دادان عبد الغني، قراءة في الأداء المالي والقيمة في المؤسسة الإقتصادية، مجلة الباحث، العدد 4، جامعة ورقلة، 2006، ص 41.
6. زياد نجم عبد السوداني، التحليل الائتماني ودوره في ترشيد الإقراض المصرفي، المجلة العراقية للعلوم الإقتصادية، الإصدار 29 – 2011، ص 98.
7. صالح خالص، تقييم كفاءة الأداء في القطاع المصرفي، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الإقتصادية، واقع وآفاق، جامعة الشلف، ديسمبر، 2004، ص 383.
8. مالد الرشيد أحمد، مقارنة بين معياري CAMELS و CAEL كأداة حديثة للرقابة المصرفية، مجلة المصرفي، بنك السودان المركزي، العدد 35 ، 2005، ص 5.
9. ميعاد حميد علي، دور تقييم الأداء دراسة تطبيقية في الشركة العامة لصناعة الزجاج والسيراميك، محلة العلوم الإقتصادية والإدارية، جامعة بغداد، المجلد 17، الإصدار 61، سنة 2011، ص 268.
10. نوال بن عمارة، إدارة المخاطر في مصارف المشاركة، مداخلة في الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والإقتصاديات الدولية والحوكمة العالمية، جامعة فرحات عباس، سطيف، أيام 20 –21 أكتوبر، 2009، ص

11. هواري معراج و حديدي آدم، نحو تفعيل دور الحوكمة المؤسسية في ضبط إدارة الأرباح في البنوك التجارية، الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، يومي 6 – 7، جامعة محمد خيضر بسكرة، ص 20.

الموقع الإلكتروني :

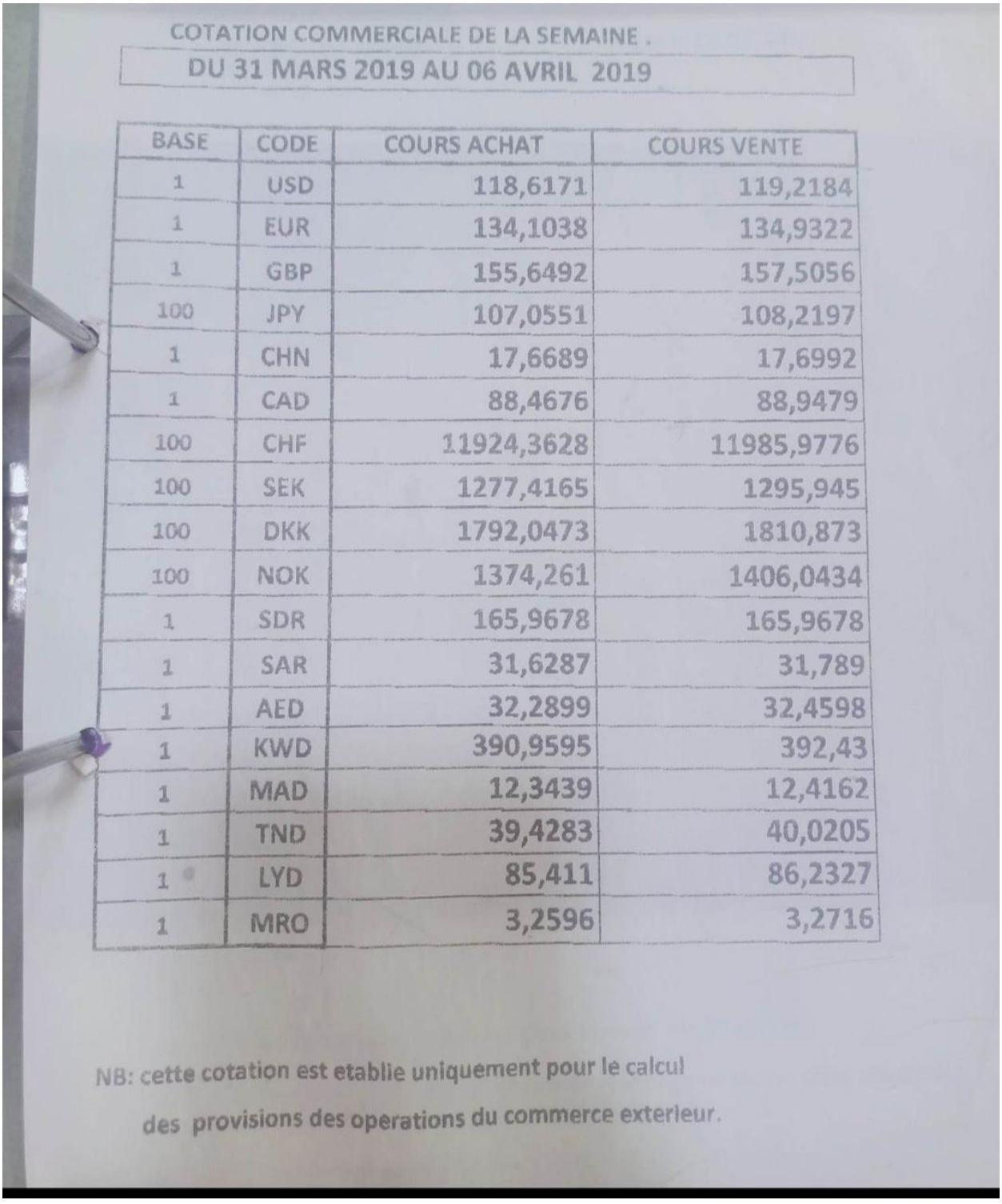
1. htt/iefpedia.com/arob 8/03/2023 تاريخ النقل

ثانيا باللغة الانجليزية :

1. macemamin,jim, finocialmanagement,the bath,press,1999,p298
2. P,Charles,économie et gestion bancaire,Dunod,Paris,1999,p75.

قائمة الملاحق

الملحق رقم (01)



COTATION COMMERCIALE DE LA SEMAINE .

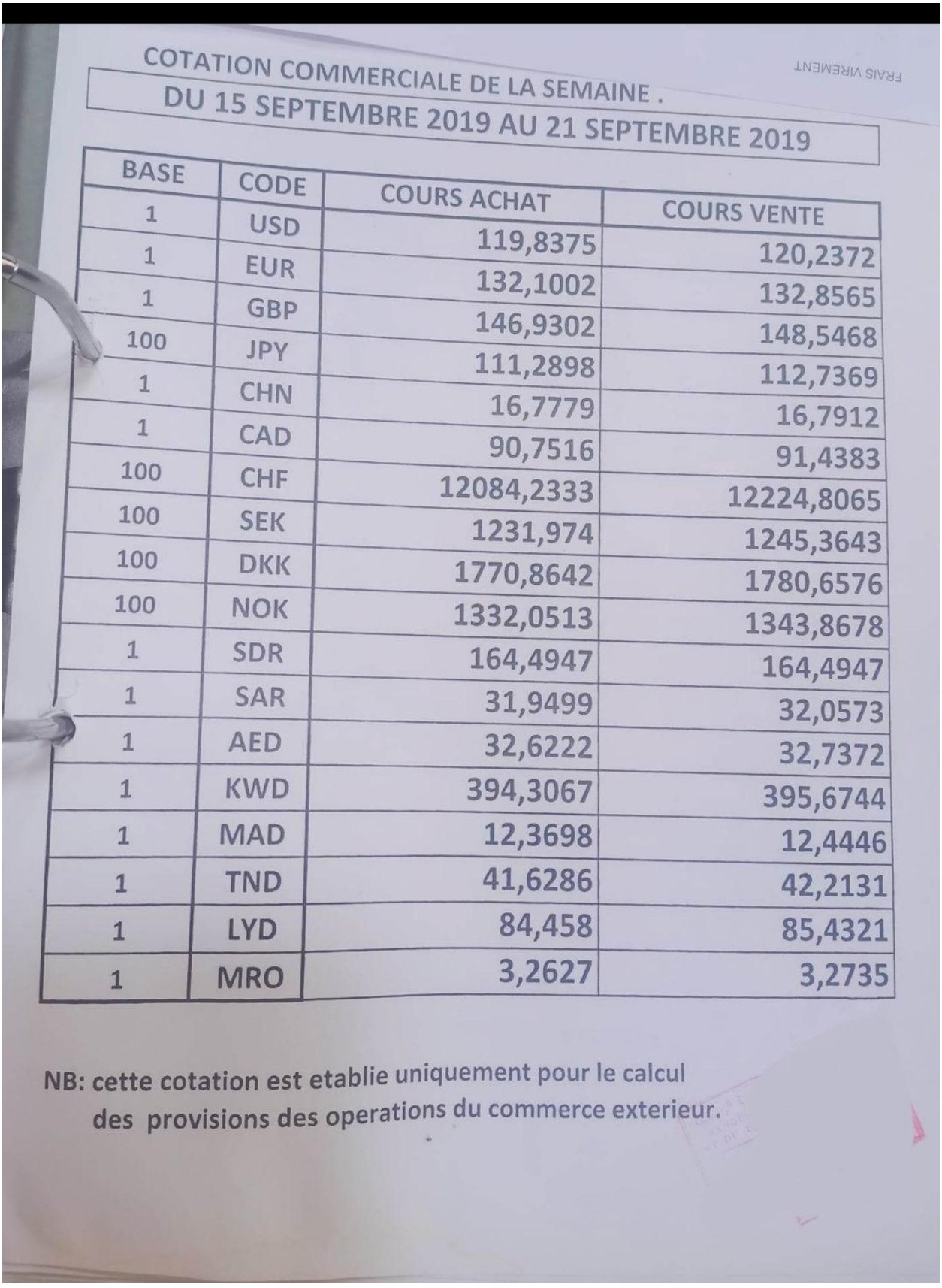
DU 31 MARS 2019 AU 06 AVRIL 2019

BASE	CODE	COURS ACHAT	COURS VENTE
1	USD	118,6171	119,2184
1	EUR	134,1038	134,9322
1	GBP	155,6492	157,5056
100	JPY	107,0551	108,2197
1	CHN	17,6689	17,6992
1	CAD	88,4676	88,9479
100	CHF	11924,3628	11985,9776
100	SEK	1277,4165	1295,945
100	DKK	1792,0473	1810,873
100	NOK	1374,261	1406,0434
1	SDR	165,9678	165,9678
1	SAR	31,6287	31,789
1	AED	32,2899	32,4598
1	KWD	390,9595	392,43
1	MAD	12,3439	12,4162
1	TND	39,4283	40,0205
1	LYD	85,411	86,2327
1	MRO	3,2596	3,2716

NB: cette cotation est etablie uniquement pour le calcul

des provisions des operations du commerce exterieur.

الملحق رقم (02)



FRAIS VIREMENT

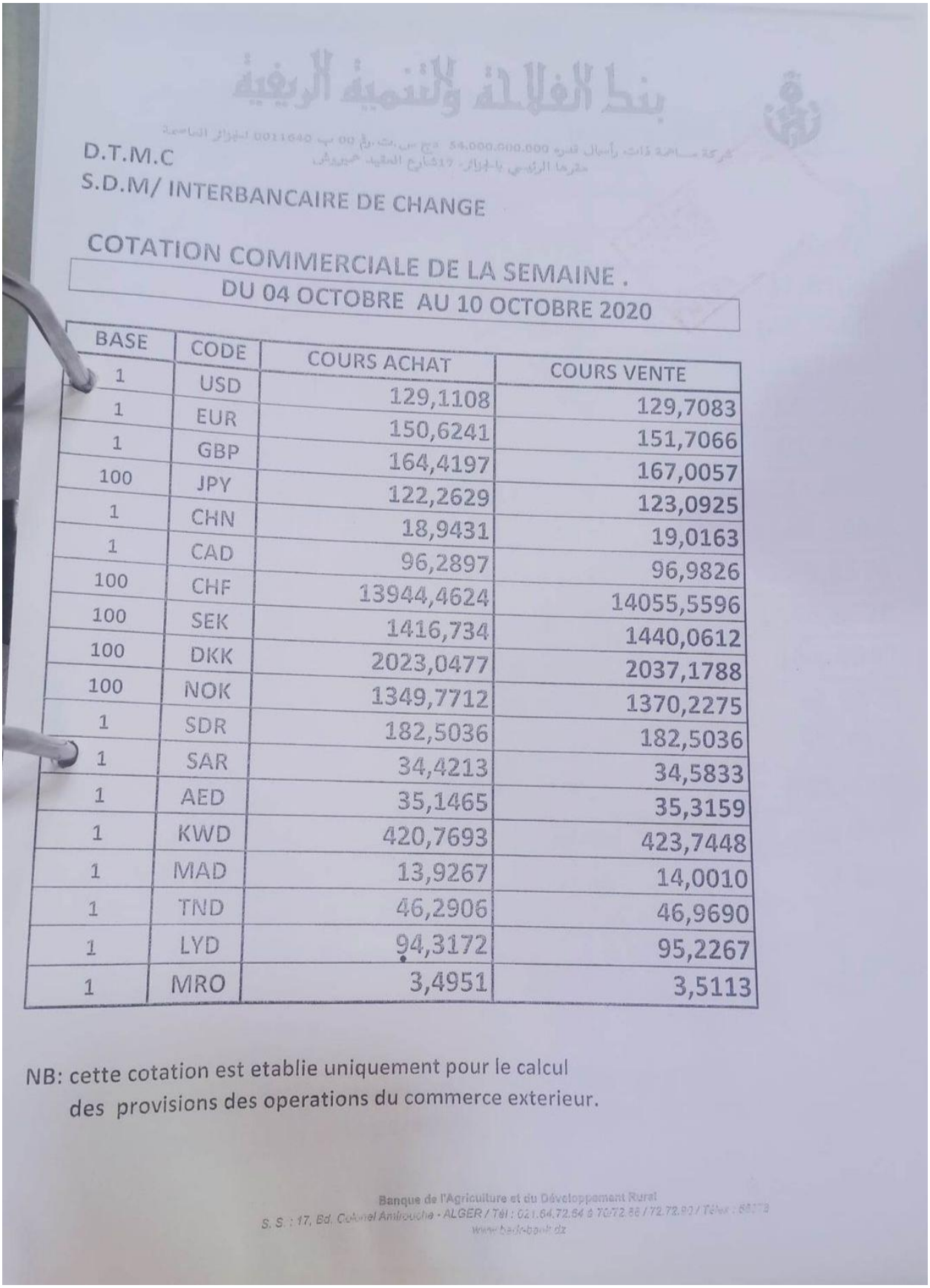
COTATION COMMERCIALE DE LA SEMAINE .

DU 15 SEPTEMBRE 2019 AU 21 SEPTEMBRE 2019

BASE	CODE	COURS ACHAT	COURS VENTE
1	USD	119,8375	120,2372
1	EUR	132,1002	132,8565
1	GBP	146,9302	148,5468
100	JPY	111,2898	112,7369
1	CHN	16,7779	16,7912
1	CAD	90,7516	91,4383
100	CHF	12084,2333	12224,8065
100	SEK	1231,974	1245,3643
100	DKK	1770,8642	1780,6576
100	NOK	1332,0513	1343,8678
1	SDR	164,4947	164,4947
1	SAR	31,9499	32,0573
1	AED	32,6222	32,7372
1	KWD	394,3067	395,6744
1	MAD	12,3698	12,4446
1	TND	41,6286	42,2131
1	LYD	84,458	85,4321
1	MRO	3,2627	3,2735

NB: cette cotation est etablie uniquement pour le calcul des provisions des operations du commerce exterieur.

الملحق رقم (03)



بنك الفلاحة والتنمية الريفية

شركة مساهمة ذات رأسمال قدره 54.000.000.000 دج س.ت.ر.ق 00 ب 0011640 الجزائر الناصرة
مقرها الرئيسي بالجزائر، 17شارع العقيد عميروش

D.T.M.C
S.D.M/ INTERBANCAIRE DE CHANGE

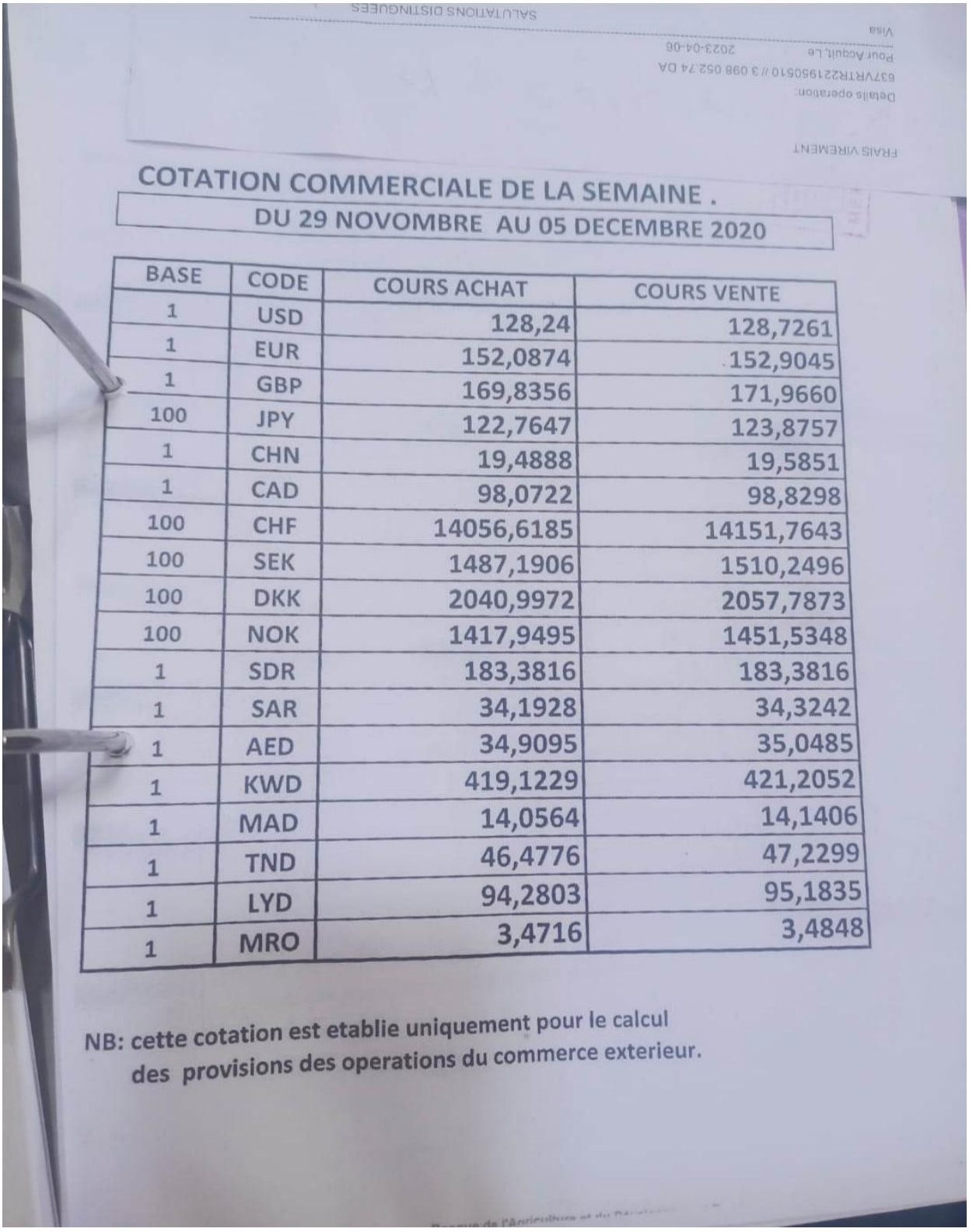
COTATION COMMERCIALE DE LA SEMAINE .
DU 04 OCTOBRE AU 10 OCTOBRE 2020

BASE	CODE	COURS ACHAT	COURS VENTE
1	USD	129,1108	129,7083
1	EUR	150,6241	151,7066
1	GBP	164,4197	167,0057
100	JPY	122,2629	123,0925
1	CHN	18,9431	19,0163
1	CAD	96,2897	96,9826
100	CHF	13944,4624	14055,5596
100	SEK	1416,734	1440,0612
100	DKK	2023,0477	2037,1788
100	NOK	1349,7712	1370,2275
1	SDR	182,5036	182,5036
1	SAR	34,4213	34,5833
1	AED	35,1465	35,3159
1	KWD	420,7693	423,7448
1	MAD	13,9267	14,0010
1	TND	46,2906	46,9690
1	LYD	94,3172	95,2267
1	MRO	3,4951	3,5113

NB: cette cotation est etablie uniquement pour le calcul
des provisions des operations du commerce exterieur.

Banque de l'Agriculture et du Développement Rural
S. S. : 17, Bd. Colonel Amirouche - ALGER / Tél : 021.64.72.64 à 70/72.88 /72.72.90 / Télex : 66178
www.badr-bank.dz

الملحق رقم (04)



SALUTATIONS DISTINGUEES

Visa

Pour Acquit, Le 2023-04-06

637VRTR2219505l0 // 3 098 052 74 DA

Details operation:

FRAIS VIREMENT

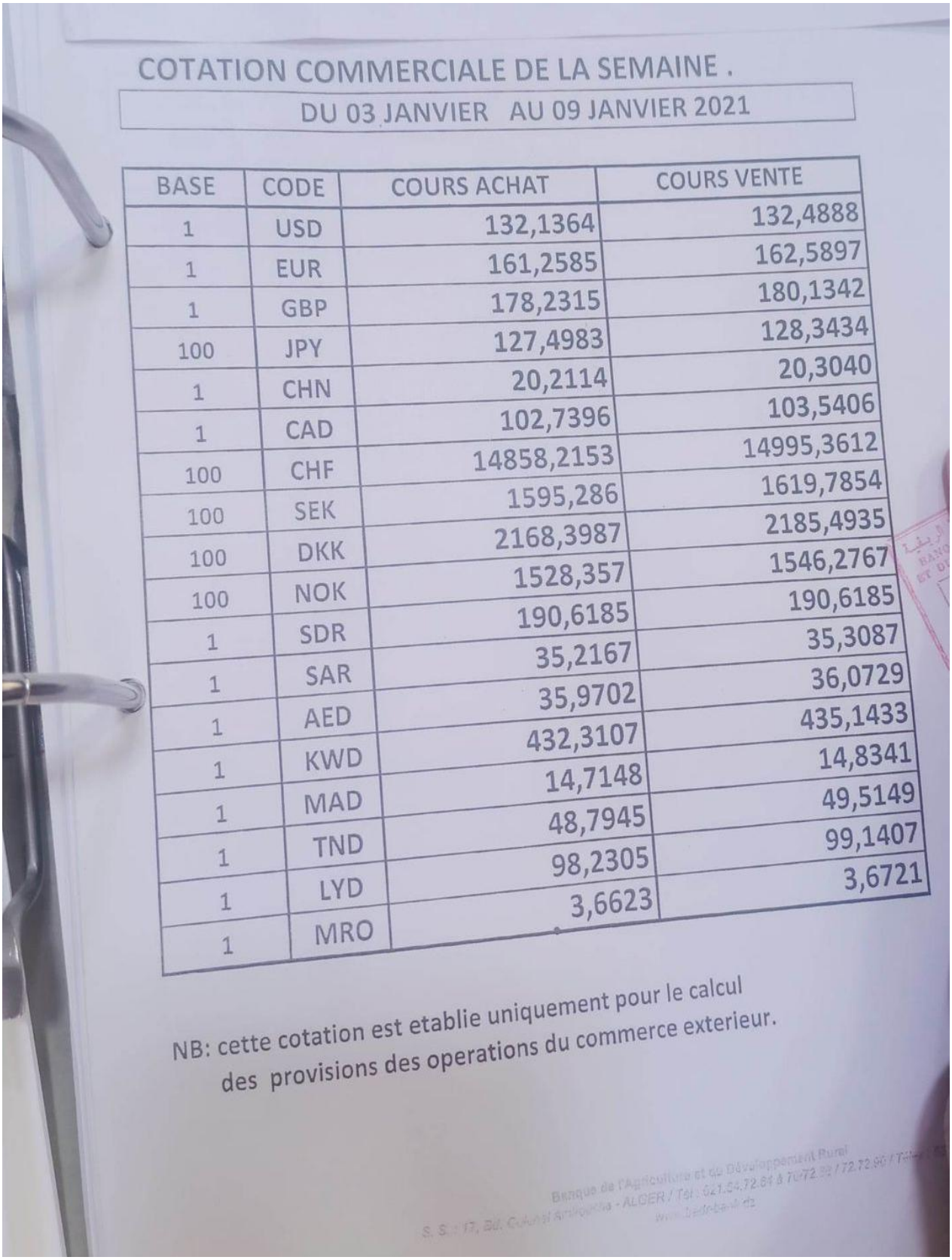
COTATION COMMERCIALE DE LA SEMAINE .

DU 29 NOVOMBRE AU 05 DECEMBRE 2020

BASE	CODE	COURS ACHAT	COURS VENTE
1	USD	128,24	128,7261
1	EUR	152,0874	152,9045
1	GBP	169,8356	171,9660
100	JPY	122,7647	123,8757
1	CHN	19,4888	19,5851
1	CAD	98,0722	98,8298
100	CHF	14056,6185	14151,7643
100	SEK	1487,1906	1510,2496
100	DKK	2040,9972	2057,7873
100	NOK	1417,9495	1451,5348
1	SDR	183,3816	183,3816
1	SAR	34,1928	34,3242
1	AED	34,9095	35,0485
1	KWD	419,1229	421,2052
1	MAD	14,0564	14,1406
1	TND	46,4776	47,2299
1	LYD	94,2803	95,1835
1	MRO	3,4716	3,4848

NB: cette cotation est etablie uniquement pour le calcul des provisions des operations du commerce exterieur.

الملحق رقم (05)



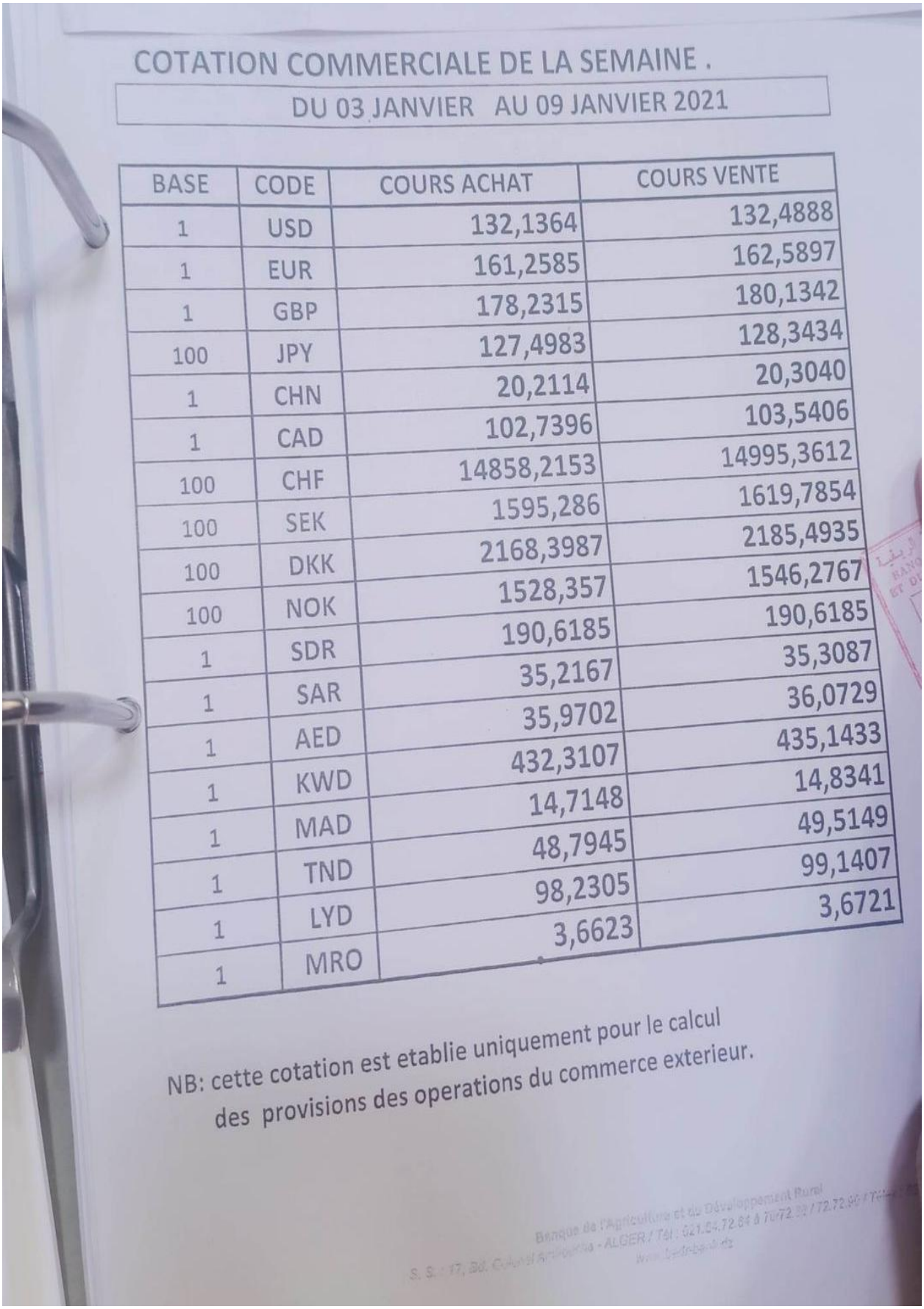
COTATION COMMERCIALE DE LA SEMAINE .

DU 03 JANVIER AU 09 JANVIER 2021

BASE	CODE	COURS ACHAT	COURS VENTE
1	USD	132,1364	132,4888
1	EUR	161,2585	162,5897
1	GBP	178,2315	180,1342
100	JPY	127,4983	128,3434
1	CHN	20,2114	20,3040
1	CAD	102,7396	103,5406
100	CHF	14858,2153	14995,3612
100	SEK	1595,286	1619,7854
100	DKK	2168,3987	2185,4935
100	NOK	1528,357	1546,2767
1	SDR	190,6185	190,6185
1	SAR	35,2167	35,3087
1	AED	35,9702	36,0729
1	KWD	432,3107	435,1433
1	MAD	14,7148	14,8341
1	TND	48,7945	49,5149
1	LYD	98,2305	99,1407
1	MRO	3,6623	3,6721

NB: cette cotation est etablie uniquement pour le calcul
des provisions des operations du commerce exterieur.

الملحق رقم (06)



COTATION COMMERCIALE DE LA SEMAINE .

DU 03 JANVIER AU 09 JANVIER 2021

BASE	CODE	COURS ACHAT	COURS VENTE
1	USD	132,1364	132,4888
1	EUR	161,2585	162,5897
1	GBP	178,2315	180,1342
100	JPY	127,4983	128,3434
1	CHN	20,2114	20,3040
1	CAD	102,7396	103,5406
100	CHF	14858,2153	14995,3612
100	SEK	1595,286	1619,7854
100	DKK	2168,3987	2185,4935
100	NOK	1528,357	1546,2767
1	SDR	190,6185	190,6185
1	SAR	35,2167	35,3087
1	AED	35,9702	36,0729
1	KWD	432,3107	435,1433
1	MAD	14,7148	14,8341
1	TND	48,7945	49,5149
1	LYD	98,2305	99,1407
1	MRO	3,6623	3,6721

NB: cette cotation est etablie uniquement pour le calcul
des provisions des operations du commerce exterieur.